وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة باتنة -1- الحاج لخضر
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم: العلوم الاقتصادية

# تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على البطالة في الجزائر

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية

شعبة: اقتصاد دولي

إعداد الطالب:
ميلود بوعبيد

إشراف:
أ.د/ الطاهر هارون

## أعضاء لجنة المناقشة:

| الاسم واللقب | الرتبة | الجامعة | الصفة |
|---|---|---|---|
| د/ علاوة خلوط | أستاذ محاضر أ | جامعة باتنة 1 | رئيسا |
| أ.د/ الطاهر هارون | أستاذ التعليم العالي | جامعة باتنة 1 | مشرفا ومقررا |
| د/عمار نويوة | أستاذ محاضر أ | جامعة باتنة 1 | عضوا مناقشا |
| أ.د/ السعيد بربيش | أستاذ التعليم العالي | جامعة عنابة | عضوا مناقشا |
| أ.د/ عمار عماري | أستاذ التعليم العالي | جامعة سطيف 1 | عضوا مناقشا |
| د/محمد بوقموم | أستاذ محاضر أ | جامعة قالمة | عضوا مناقشا |

بسم الله الرحمن الرحيم

# الإهـــداء

إلى والدي الكريمين الذين وفرا لي كل شيء رعاهما وحفظهما الله وأطال عمرهما .

إلى زوجتي التي شجعتني طوال الوقت .

إلى أولادي أيوب وأبرار .

أهدي ثمرة هذا الجهد

# شكر وتقدير

أشكر وأحمد الله الذي وهبني نعمة العلم ووفقني في إنجاز هذه الأطروحة.

إن الاعتراف بالجميل يملي علي أن أتوجه بفائق الشكر للأستاذ الفاضل الأستاذ الدكتور: الطاهر هارون الذي تفضل بالإشراف على هذه الأطروحة، والذي كان لي أستاذا ومؤطرا طيلة مشواري الدراسي بجامعة باتنة. كما كانت لإرشاداته وتوجيهاته القيمة دورا كبيرا في إتمام الأطروحة.

كما لا يفوتني أن أتوجه بالشكر والتقدير إلي كل من الأستاذين الفاضلين: الأستاذ الدكتور صالح عمر فلاحي، والأستاذ الدكتور علي همال، في مساعدتهم لي وفي تقديم النصائح خلال الدراسة والبحث.

كما أنني أجد نفسي مدينا بالشكر والعرفان للأستاذ محمد بن البار الذي ساعدني كثيرا في إنجاز وإتمام الدراسة القياسية دون أن ننسى الأستاذ جمال بلخباط الذي قدم لي كامل الدعم المعنوي.

# فهرس المحتويات


**فهرس المحتويات** ..... أ.

**فهرس الجداول** ..... ه.

**فهرس الأشكال** ..... ح.

**فهرس الملاحق** ..... ي.

**المقدمة** ..... **01**

**الفصل الأول: الطرح النظري للاستثمار الأجنبي المباشر** ..... **06**

**المبحث الأول: الاستثمار الأجنبي المباشر: مفاهيم وعموميات** ..... **08**

المطلب الأول: مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر ..... **08**

المطلب الثاني: أنواع الاستثمار الأجنبي المباشر ..... **10**

المطلب الثالث: أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر بالنسبة للدول المضيفة ..... **14**

**المبحث الثاني: تطورات الاستثمار الأجنبي المباشر** ..... **17**

المطلب الأول: مراحل تطوّر الاستثمار الأجنبي المباشر ..... **17**

المطلب الثاني: الاتجاهات الحالية للاستثمار الأجنبي المباشر ..... **23**

**المبحث الثالث: النظريات المفسرة لظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر** ..... **28**

المطلب الأول: النظرية الاقتصادية الكلاسيكية ..... **28**

المطلب الثاني: نظرية عدم كمال الأسواق ..... **28**

المطلب الثالث: نظرية الموقع ..... **29**

المطلب الرابع: نظرية الحماية ..... 30
المطلب الخامس: نظرية دورة حياة المنتوج ..... 30
المطلب السادس: النظرية الانتقائية (نظرية *OLI*) ..... 33
**المبحث الرابع: الاستثمار الأجنبي المباشر بين تعظيم المنافع وتقليل التكاليف ..... 34**
المطلب الأول: الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي ..... 34
المطلب الثاني: الاستثمار الأجنبي المباشر ونقل التكنولوجيا ..... 35
المطلب الثالث: الاستثمار الأجنبي المباشر وتحسين رأس المال البشري ..... 38
المطلب الرابع: الاستثمار الأجنبي المباشر وتأهيل المؤسسات ..... 39
المطلب الخامس: الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الخارجية ..... 42
المطلب السادس: الاستثمار الأجنبي المباشر والبعد الاجتماعي ..... 43
**الفصل الثاني: تحليل أوضاع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر ..... 47**
**المبحث الأول: سياسات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر ..... 49**
المطلب الأول: الإطار القانوني للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر ..... 49
المطلب الثاني: التركيبة المؤسساتية للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر ..... 52
المطلب الثالث: الحوافز الممنوحة للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر ..... 56
**المبحث الثاني: الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر بين عوامل الجذب والطرد ..... 60**
المطلب الأول: مؤهلات الجزائر في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر ..... 60
المطلب الثاني: معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر ..... 62
المطلب الثالث: تحليل بيئة أداء الأعمال في الجزائر ..... 69

**المبحث الثالث: تحليل اتجاهات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر ..... 80**

المطلب الأول: تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر ..... 80

المطلب الثاني: التوزيع الجغرافي للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر ..... 85

المطلب الثالث: التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر ..... 88

**الفصل الثالث: البطالة وإشكالية التشغيل في الجزائر ..... 92**

**المبحث الأول: المقاربة النظرية للبطالة ..... 94**

المطلب الأول: مفهوم البطالة ..... 94

المطلب الثاني: قياس البطالة ..... 95

المطلب الثالث: ديناميكية البطالة ..... 99

المطلب الرابع: أنواع البطالة ..... 101

**المبحث الثاني: تفسير البطالة في الفكر الاقتصادي ..... 105**

المطلب الأول: النظريات التقليدية المفسرة للبطالة ..... 106

المطلب الثاني: النظريات الحديثة المفسرة للبطالة ..... 111

**المبحث الثالث: تحليل سوق العمل في الجزائر ..... 117**

المطلب الأول: سوق العمل في الجزائر: الخصائص الأساسية ..... 117

المطلب الثاني: تحليل الاتجاه العام للبطالة في الجزائر خلال الفترة 1990 – 2016 ..... 124

**المبحث الرابع: استراتيجيات وسياسات التشغيل في الجزائر ..... 128**

المطلب الأول: الاستراتيجيات المرتبطة بدعم العاطلين عن العمل ..... 128

المطلب الثاني: الاستراتيجيات المتعلقة بإنشاء المؤسسات الصغيرة ..... 133

المطلب الثالث: أثر برامج الإنعاش الاقتصادي على التشغيل في الجزائر ..... 137

**الفصل الرابع: تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على البطالة في الجزائر خلال الفترة 1990-2014: دراسة قياسية.....141**

**المبحث الأول: التحليل النظري والتطبيقي للعلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والبطالة..... 143**

المطلب الأول: الإطار النظري والمفاهيمي لأثر الاستثمار الأجنبي المباشر على البطالة ..... 143

المطلب الثاني: العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والبطالة: الدراسات التطبيقية ..... 149

**المبحث الثاني: التحليل القياسي لاختبار العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والبطالة في الجزائر خلال الفترة 1990- 2014 ..... 154**

المطلب الأول: توصيف النموذج المناسب للدراسة القياسية ..... 155

المطلب الثاني: المنهجية القياسية واختبارات التكامل المشترك ..... 156

المطلب الثالث: تقدير النموذج ..... 158

**الخاتمـــــة.....170**

**قائمـة المراجـع.....177**

# فهرس الجداول


| الجدول | عنوان الجدول | الصفحة |
|---|---|---|
| 1 | التوزيع الجغرافي للاستثمارات العالمية عام 1914 | 19 |
| 2 | الاستثمارات الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية | 20 |
| 3 | تطور عمليات الاندماج للشركات متعدّدة الجنسيات خلال الفترة 1996 – 2000 | 23 |
| 4 | تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة والصادرة لمناطق العالم | 24 |
| 5 | محدّدات استثمار الشركات المتعدّدة الجنسيات حسب النظرية الانتقائية | 33 |
| 6 | الاستثمار الأجنبي المباشر وإعادة هيكلة المؤسسات في إطار الخوصصة: تحليل الدراسات التجريبية | 41 |
| 7 | وكالات ترقية الاستثمار في دول المغرب العربي | 55 |
| 8 | تحليل مناخ الاستثمار في الجزائر | 68 |
| 9 | ترتيب الجزائر في بيئة أداء الأعمال | 69 |
| 10 | مؤشر تأسيس المشروع في الجزائر لعام 2016 | 70 |
| 11 | مؤشر استخراج تراخيص البناء في الجزائر لعام 2016 | 71 |
| 12 | مؤشر توصيل الكهرباء في الجزائر لسنة 2016 | 72 |
| 13 | مؤشر تسجيل الممتلكات العقارية في الجزائر لسنة 2016 | 73 |
| 14 | مؤشر الحصول على الائتمان في الجزائر لعام 2016 | 74 |
| 15 | مؤشر حماية المستثمر في الجزائر لعام 2016 | 75 |
| 16 | مؤشر دفع الضرائب في الجزائر في سنة 2016 | 76 |
| 17 | مؤشر التجارة عبر الحدود في الجزائر لسنة 2016 | 77 |

| | | |
|---|---|---|
| 18 | مؤشر إنفاذ العقود في الجزائر لسنة 2016 | 78 |
| 19 | مؤشر تسوية حالات الإعسار في الجزائر لسنة 2016 | 79 |
| 20 | تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة 2000- 2015 | 81 |
| 21 | مخزون الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر في الفترة 1995-2015 | 83 |
| 22 | عمليات الاندماج والتملك والاستثمارات الجديدة في الجزائر خلال الفترة 2005-2015 | 84 |
| 23 | مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر الجديدة خلال الفترة 2003-2015 | 85 |
| 24 | أهم الدول المستثمرة في الجزائر خلال الفترة 2003-2015 | 86 |
| 25 | الاستثمارات الواردة إلى الجزائر حسب التوزيع القطاعي ما بين جانفي 2003 وماي 2015 | 88 |
| 26 | أهم الشركات الأجنبية المستثمرة في الجزائر ما بين جانفي 2003 وماي 2015 | 90 |
| 27 | نصيب التشغيل حسب القطاعات الاقتصادية خلال الفترة 2003-2016 | 118 |
| 28 | معدل البطالة حسب المستوى التعليمي والشهادات في الجزائر في عام 2016 | 122 |
| 29 | عدد العمال الأجانب في الجزائر حسب القطاعات الاقتصادية في عام 2012 | 123 |
| 30 | الفروقات الجوهرية الموجودة بين برامج *DAIP* | 129 |
| 31 | الوظائف التي تم إنشاؤها في إطار *DAIP* | 130 |
| 32 | الاختلافات الأساسية الموجودة بين برامج *ADS* | 131 |
| 33 | تطور عدد مناصب العمل المستحدثة في إطار برامج *ADS* | 132 |
| 34 | نسبة مساهمة برامج وكالة التنمية الاجتماعية في التشغيل الكلي | 133 |
| 35 | حصيلة استحداث مناصب الشغل من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب | 134 |
| 36 | عدد مناصب الشغل المستحدثة في إطار الصندوق الوطني للتأمين على البطالة | 135 |

| | | |
|---|---|---|
| 37 | تطور مناصب الشغل المستحدثة من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر | 136 |
| 38 | تطوّر اليد العاملة في سوق العمل في الجزائر في الفترة 2001 – 2004 | 137 |
| 39 | تطوّر اليد العاملة في سوق العمل في الجزائر خلال الفترة 2005– 2009 | 138 |
| 40 | تطوّر عدد العاملين بفروع الشركات المتعدّدة الجنسيات بالدول المضيفة خلال الفترة 1990 – 2015 | 143 |
| 41 | الآثار المحتملة للاستثمار الأجنبي المباشر الداخل على كمية ونوعية وموقع العمالة | 146 |
| 42 | تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على سوق العمل | 147 |
| 43 | نتائج اختبار جذر الوحدة *(Unit Root Test)* لمتغيرات الدراسة | 159 |
| 44 | درجة التأخير المثلى للنموذج | 160 |
| 45 | نتائج اختبار التكامل المشترك وفق طريقة جوهانسن–جسلس *(Johanson-Juslius)*. | 161 |
| 46 | نتائج تقدير أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على البطالة في الجزائر | 163 |
| 47 | دالة الارتباط الذاتي *Correlogram of Residuals Sauqred* لبواقي النموذج | 166 |
| 48 | نتائج التحقق من عدم وجود مشكلة الازدواج الخطي للنموذج | 168 |

# فهرس الأشكال


| الشكل | عنوان الشكل | الصفحة |
|---|---|---|
| 1 | أشكال الاستثمارات | 12 |
| 2 | تركيب تدفقات رؤوس الأموال ابتعد عن القروض المصرفية واتجه إلى الاستثمار الأجنبي المباشر | 14 |
| 3 | للاستثمار الأجنبي المباشر تأثير على الاستثمار المحلي أقوى من تأثير القروض والاستثمارات المحفظية | 16 |
| 4 | التدفقات العالمية للاستثمار الأجنبي المباشر مصنفة حسب المجموعات الاقتصادية | 25 |
| 5 | تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر المتجهة إلى الداخل، أكبر 20 اقتصاد مضيفا في عامي 2013 و 2014 | 26 |
| 6 | التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر خلال عام 2014 | 27 |
| 7 | الإنتاج والاستهلاك خلال دورة حياة المنتوج | 32 |
| 8 | هيكل السكان وعلاقته بسوق العمل | 97 |
| 9 | تدفقات داخل وخارج البطالة | 99 |
| 10 | البطالة وفق النظرية الكلاسيكية | 107 |
| 11 | الطلب الكلي يحدّد المخرجات في المنهج الكينزي | 110 |
| 12 | منحنى فيلبس | 111 |
| 13 | مخطط مدرسة اقتصاديات العرض | 116 |
| 14 | تطور حجم السكان في الجزائر | 117 |

| | | |
|---|---|---|
| 15 | نسبة أرباب العمل الذين يرون في تشريعات العمل وعدم ملائمة المهارات قيود هامة على التوظيف | 121 |
| 16 | تطوّر معدّلات البطالة في الجزائر خلال الفترة 1990 – 2000 | 125 |
| 17 | تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة 2001- 2016 | 126 |
| 18 | تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على العمالة في إطار الإحلال والتعويض | 148 |
| 19 | نموذج الدراسة | 155 |
| 20 | القيم الحقيقة والمقدرة وبواقي النموذج | 167 |
| 21 | التوزيع الطبيعي لبواقي النموذج | 167 |

# فهرس الملاحق


| الملحق | عنوان الملحق | الصفحة |
|---|---|---|
| 1 | نتائج استقرار سلسلة لوغاريتم معدل البطالة في المستوى والفرق الأول | 189 |
| 2 | نتائج استقرار سلسلة لوغاريتم الاستثمار الأجنبي المباشر الحقيقي في المستوى والفرق الأول | 190 |
| 3 | نتائج استقرار سلسلة لوغاريتم الاستثمار المحلي الحقيقي في المستوى والفرق الأول | 191 |
| 4 | نتائج استقرار سلسلة لوغاريتم الإنفاق العام الحقيقي في المستوى والفرق الأول | 192 |
| 5 | نتائج استقرار سلسلة لوغاريتم معدل التضخم في المستوى والفرق الأول | 193 |
| 6 | نتائج استقرار سلسلة لوغاريتم الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في المستوى والفرق الأول | 194 |
| 7 | تقدير أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على معدل البطالة في الجزائر خلال الفترة 1990-2014 | 195 |

# المقدمة

شهدت البيئة الاقتصادية العالمية حدوث العديد من التغيرات والطفرات الاقتصادية، ولعل من أبرزها تحول الاستثمار الأجنبي المباشر إلى ظاهرة اقتصادية ملفتة للانتباه. ففي الوقت الذي كانت فيه المساعدات والقروض الدولية من أهم مصادر التمويل الخارجي وهذا ابتداءً ا من ستينيات حتى ثمانينات القرن الماضي، وبعدما كانت الاستثمارات المحفظية تحتل المركز الأول خلال تسعينات القرن العشرين، اتجه تركيب تدفقات رؤوس الأموال إلى الاستثمارات الأجنبية المباشرة، نظرً ا للمنافع التي أضحى يجلبها.

وفي هذا الشأن بات الاستثمار الأجنبي المباشر من قضايا السياسات ذات الأهمية الخاصة للدول المتقدمة والدول النامية على حدّ السواء، وأصبح ينظر إليه على أنّه المُنقذ وذلك بفضل المزايا التي يدرها الاستثمار الأجنبي المباشر على اقتصاديات البلدان المضيفة لاسيما تلك المتعلقة بالحصول على الموارد الكافية للتمويل وبالتالي سد العجز في الادخار الوطني، فضلا على اعتباره على أنه جالبً ا للمعرفة والتدريب وأساليب التسيير الحديثة، وناقلا للتكنولوجيا المتطوّرة، ضف إلى ذلك الآثار الإيجابية الأخرى على مستوى التجارة الخارجية والتشغيل وغيرها.

وبهذه المثابة، دخلت معظم دول العالم في سباق على جذب المستثمرين الأجانب إلى اقتصادياتها وذلك بتشجيع استقطاب تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية عن طريق وضع سياسات استثمارية أكثر موائمة، تشتمل على تقديم حزمة من الحوافز والامتيازات بغية جعل مناخ الاستثمار فيها أكثر تلاءمًا واتساقًا مع المعايير المعروفة في هذا المجال.

والجزائر كواحدة من الدول النامية، وبعد الأزمات العديدة التي عصفت بالاقتصاد الوطني منذ ثمانينيات القرن المنصرم، شرعت في تطبيق إصلاحات اقتصادية واسعة النطاق وفي شتى الميادين كان للاستثمار الأجنبي المباشر فيها نصيب كبير من الأهمية. وفي هذا السياق قامت الجزائر بفتح عهد جديد للاستثمار الأجنبي المباشر من خلال انتهاج سياسة استثمارية جديدة تجلت أساسا في قوانين الاستثمار المختلفة والتي تحمل في طياتها عدّة إجراءات كانت تصب في مجملها في تهيئة مناخ استثمار محفز وملائم لنشاط الاستثمار الأجنبي المباشر وفق المعايير المتعارف عليها في هذا الميدان على غرار تقديم الحوافز والتسهيلات والضمانات المتنوعة.

وفي سياق آخر، تواجه الجزائر نتيجة لزيادة السكان ومعدّلات المشاركة لقوة العمل تحديا رئيسيا يتمثل في ضرورة استيعاب الرصيد المتراكم من البطالة. لذا أصبح هدف التشغيل وتحسين نوعيته يمثل أولوية كبيرة لدى صانعي السياسات في الجزائر.

وإزاء مشكلة البطالة التي يعاني منها المجتمع الجزائري، فتحت الجزائر عهداً جديداً للاستثمار الأجنبي المباشر أملاً في زيادة التشغيل وتخفيض معدّلات البطالة، وجعلته أحد البرامج التنفيذية الرئيسية لها بهدف توفير المزيد من فرص العمل للداخلين الجدد إلى سوق العمل من خلال تأكيد الثقة في مناخ الاستثمار، وإزالة القيود والمعوقات التي يواجهها المستثمرون الأجانب، وتقديم خدمات متميزة إليهم. وعلى ضوء هذا الاتجاه وجد الباحث أنه من الضروري القيام بدراسة تتمثل في إبراز العلاقة بين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ومعدّلات البطالة في الجزائر خلال الفترة 1990– 2014.

## مشكلة الدراسة

على الرغم من اتفاق الأدبيات الاقتصادية على المكاسب التي يوفرها الاستثمار الأجنبي المباشر للدول المضيفة، إلا أن التأثير الاقتصادي للاستثمار الأجنبي المباشر على مستوى البطالة مازال محل جدل، ذلك أن بعض الاقتصاديين يرى أن للاستثمار الأجنبي المباشر تأثير إيجابي علىمعدّلات البطالة، بينما يؤكد البعض على العكس. ومن هذا المنطلق تتمحور المشكلة الرئيسية لهذه الدراسة حول محاولة الإجابة على التساؤل التالي:

- ما هو أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على معدّلات البطالة في الجزائر خلال الفترة 1990– 2014؟

وقصد تناول هذه المشكلةمديّع ضرورياً دراسة وتحليل سياسة الاستثمار المنتهجة في الجزائر، إضافة إلى تحليل وضع البطالة في الجزائر، وذلك من خلال محاولة الإجابة على جملة من التساؤلات الفرعية التالية:

1. ما هو واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر؟
2. ما هي أهم العوامل المؤثرة في معدلات البطالة في الجزائر؟
3. ما هي أوضاع التشغيل في الجزائر؟
4. ما هي طبيعة العلاقة النظرية والتطبيقية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والبطالة؟

## فرضيات الدراسة

بغية الإجابة على التساؤلات السابقة، تبنى الباحث الفرضيات التالية:

1. يوجد أثر سلبي ذو دلالة إحصائية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والبطالة في الجزائر خلال الفترة 1990-2014.
2. على الرغم من الإصلاحات الاقتصادية المتكررة التي قامت بها الجزائر، إلا أن مناخ الاستثمار لا يزال يظل منفرا للمستثمرين الأجانب، كما أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر تظل وئيدة.
3. يرتبط انخفاض معدلات البطالة في الجزائر بعائدات المحروقات.
4. لم تؤثر الإجراءات والسياسات والبرامج المختلفة التي قامت بها الجزائر في رفع معدلات التشغيل.

## أهمية الدراسة

تأتي أهمية الدراسة من عدة اعتبارات موضوعية، يرجع الاعتبار الأول إلى أهمية موضوع الاستثمار الأجنبي المباشر، إذ أصبح أحد أهم آليات تكامل اقتصاديات دول العالم وذلك في ظل اتساع ظاهرة العولمة الاقتصادية. كما أضحى يشكل اليوم مكانة هامة ضمن مخططات واستراتيجيات التنمية الاقتصادية لكافة الدول، ذلك لأن معظم الاقتصاديين يجمعون على الدور الكبير الذي يقوم به هذا النوع من الاستثمارات في تعزيز النمو الاقتصادي،وبالتالي رفع معدلات التشغيل في البلدان المضيفة.

ثانيا، تستمد الدراسة أهميتها كونها تعالج موضوعاً هاماً بالنسبة للاقتصاد الجزائري، لاسيما بعد أن أضحت مشكلة البطالة مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بعائدات المحروقات. وعليه فإن التبعية المفرطة للمحروقات وضعت الجزائر في موقع تواجه فيه تحديات اقتصادية كبيرة لاستدامة التشغيل.

## أهداف الدراسة

تسعى الدراسة إلى تحقيق الأهداف المتمثلة في النقاط التالية:

1. التعرف على طبيعة العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والبطالة في الاقتصاد الجزائري.
2. التعريف بالإطار النظري والعملي للاستثمار الأجنبي المباشر، ومحاولة إبراز أن عملية الاستثمار الأجنبي المباشر ليست عملية اقتصادية فحسب، بل تمتد إلى البعد الاجتماعي.

3. استكشاف مدى فعالية السياسات والبرامج المستحدثة من طرف الحكومة الجزائرية بهدف تخفيض معدّلات البطالة.
4. تسليط الضوء على الخصائص الجوهرية لسوق العمل في الجزائر.
5. اقتراح السياسات المناسبة لزيادة مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في توفير فرص العمل.

## أسباب اختيار الموضوع

تم اختيار هذا الموضوع لأسباب يمكن حصرها في النقاط التالية:

1. صلة موضوع الدراسة باختصاص الباحث: الاقتصاد الدولي.
2. قلة الدراسات الأكاديمية المتعلقة بهذا الموضوع في الجزائر، وأملاً أن يكون لبنة أخرى تضاف إلى الدراسات الخاصة بأدبيات الاستثمار الأجنبي المباشر والبطالة في الجزائر.
3. محاولة التعرف على كيفية تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على البطالة.
4. التعرف على واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.
5. استكشاف واقع البطالة في الجزائر.

## منهج البحث

لمعالجة الإشكالية المطروحة وللتحقق من صحة الفرضيات، تم توظيف مزيج من المنهج الوصفي والمنهج التحليلي والمنهج القياسي. ولقد تم استخدام المنهج الوصفي والمنهج التحليلي لتحليل أبعاد المشكلة البحثية، وذلك في ضوء موقعها من النظرية الاقتصادية، بالإضافة إلى تحليل أهم الجوانب ذات العلاقة بالاستثمار الأجنبي المباشر والبطالة في الجزائر. كما تم استعمال المنهج القياسي في سبيل إجراء التحليل الكمي لاختبار العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والبطالة على مستوى الاقتصاد الجزائري وذلك باستعمال البرمجة الإحصائية *Eviews*-9.

وتتألف بيانات الدراسة التطبيقية من إحصائيات عن المؤشرات الاقتصادية الكلية التي لها صلة بالموضوع للفترة الممتدة من 1990 إلى 2014. وتم استسقاء هذه البيانات من الهيئات الرسمية الوطنية والدولية على غرار الديوان الوطني للإحصاء والبنك الدولي ومنظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية.

## هيكل البحث

تقع هذه الدراسة في ستة أجزاء رئيسية وهي المقدمة، والطرح النظري للاستثمار الأجنبي المباشر، وتحليل أوضاع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، والبطالة وإشكالية التشغيل في الجزائر، وأثر الاستثمار الأجنبي المباشر على البطالة في الجزائر، وملاحظات ختامية.

فيما يتعلق بالطرح النظري للاستثمار الأجنبي المباشر، فقد استعرضت الدراسة في الفصل الأول مختلف المفاهيم المرتبطة بموضوع الاستثمار الأجنبي المباشر وأشكاله المختلفة ودراسة تطوراته و اتجاهاته في العالم. كما تطرق هذا الجزء إلى عرض النظريات التي حاولت تفسير ظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر بالإضافة إلى المزايا والمكاسب التي يجلبها هذا الأخير في الدول المضيفة.

فيما يختص بأوضاع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، فقد تطرقت الدراسة في الفصل الثاني إلى عرض التركيبة القانونية والمؤسساتية للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، بالإضافة إلى تحليل مناخ الاستثمار في الجزائر. كما تم التطرق إلى تحليل اتجاهات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر من خلال محاولة معرفة أحجامها و توزيعها القطاعي والجغرافي.

ناقشت هذه الدراسة قضية البطالة وإشكالية التشغيل في الجزائر في فصلها الثالث من خلال عرض مجموعة من المفاهيم الخاصة بالبطالة وكذا تقديم وتحليل بعض المقاربات النظرية المتعلقة بظاهرة البطالة. كما استعرض هذا الجزء من الدراسة إلى تحليل الخصائص الأساسية لسوق العمل وأهم جوانب البطالة لمعرفة تطورات هذه الأخيرة في الجزائر، بالإضافة إلى تقديم وتقييم مجمل البرامج وسياسات التشغيل المنتهجة في الجزائر.

يوفر الفصل الرابع من الدراسة أثر تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على معدلات البطالة في الجزائر في الفترة الممتدة من 1990 إلى 2014 ، مرتكزا أولا على استعراض العلاقة النظرية والتطبيقية (الدراسات التجريبية) للعلاقة بين هذين المتغيرين. ومن بعد تقدير نموذج لاستكشاف طبيعة العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والبطالة في الجزائر خلال الفترة 1990 إلى 2014.

# الفصل الأول:

# الطرح النظري للاستثمار الأجنبي المباشر

## تمهيـــد

يثير موضوع الاستثمارات الأجنبية المباشرة العديد من المناقشات حول أهميتها وجدواها خاصة بالنسبة للدول النامية.شك أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة تلعب دورًا هامًا في المساعدة على التعجيل بالتنمية الاقتصادية، لاسيما وأنها توفر مواردامالية مكملة للادخار الوطني، والموارد القابلة للاستثمار في البلد المضيف، كما تساهم في نقل التكنولوجيا والمهارات وأساليب الإدارة الحديثة.

وقد تأكدت زيادة أهمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الاقتصاد العالمي، حيث أضحت تشكل المصدر الرئيسي لرؤوس الأموال الخاصة بالنسبة للدول المتقدمة والنامية على حدّ السواء، نظرًا لبعض المزايا والمكاسب الاقتصادية التي تتوفر في تلك الآلية مقارنة بالمصادر التمويلية الأخرى، حيث أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة تعتبر غير منشئة للمديونية، ولا تتولد عنها التزامات تعاقدية مثل التي تنشأ عن القروض، كما أن الالتزام بتحويل الأرباح إلى الخارج يختلف في طبيعته القانونية عن الالتزام الخاص بخدمة الديون. بالإضافة إلى ذلك، تعتبر الاستثمارات الأجنبية المباشرة غير خاضعة للمشروطية التي ترتبط بالمساعدات الدولية الرسمية. وبهذه المثابة أصبح هناك منافسة شديدة بين الدول المتقدمة والدول النامية على حدّ السواء على جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

تهدف هذه الدراسة في هذا الفصل إلى توضيح دور الاستثمارات الأجنبية المباشرة في النظرية الاقتصادية، وهذا من خلال دراسة الاستثمار الأجنبي المباشر في العناصر التالية:

- ✓ الاستثمار الأجنبي المباشر: مفاهيم وعموميات.
- ✓ تطورات الاستثمار الأجنبي المباشر.
- ✓ الأطروحات المفسرة لظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر .
- ✓ الاستثمار الأجنبي المباشر بين تعظيم المنافع وتقليل التكاليف.

## المبحث الأول: الاستثمار الأجنبي المباشر، مفاهيم وعموميات

### المطلب الأول: مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر

تزامنا مع زيادة حجم الاستثمارالأجنبية المباشرة في العالم، بدأت هذه الظاهرة تأخذ حيزًا كبيرًا من الاهتمام بالدراسات والبحوث النظريةوبالرغم من تعدّد التعاريف والمفاهيم المرتبطة بالاستثمار الأجنبي المباشر، إلا أنه لم يتم التوصل إلى تعريف موحّد وشامل لمفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر. وعلى هذا الأساس، سيتم التطرق إلى التعاريف المقدّمة من طرف بعض المنظمات الاقتصادية الدولية.

#### أولا: تعريف منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية *UNCTAD*

تعرف منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه ذلك الاستثمار الذي ينطوي على علاقة طويلة المدى، تعكس مصالح دائمة ومقدرة على التحكم الإداري بين شركة في البلد الأم (البلد الذي تنتمي إليه الشركة المستثمرة)، وشركة أو وحدة إنتاجية في بلد آخر (البلد المستقبل للاستثمار). ولأغراض هذا التعريف، تعرف الشركة الأم على أنها الشركة التي تمتلك أصولاً في شركة أو وحدة إنتاجية تابعة لبلد آخر غير البلد الأم. وعادة ما تأخذ الملكية شكل في حصة رأس مال الشركة التابعة للبلد المستقبل للاستثمار، حيث تعتبر حصة تساوي أو تفوق 10% من الأسهم للشركة، وتسمى الشركة المحلية وحدة أو فرع.[1]

#### ثانيا: تعريف صندوق النقد الدولي *IMF*

حسب صندوق النقد الدولي، يكون الاستثمار الأجنبي مباشرا عندما يمتلك المستثمر 10% أو أكثر من أسهم مؤسسة تقيم في بلد غير البلد الذي ينتمي إليه المستثمر الأجنبي، على أن ترتبط هذه الملكية بالقدرة على التأثير في المؤسسة.[2]

#### ثالثا: تعريف منظمة التعاون والتنمية الاقتصادي *OECD*

تعرف منظمة التعاون والتنمية الاقتصادي الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه استثمارا عابرا للحدود يقوم به مقيم في بلد ما (المستثمر المباشر ) بهدف اكتساب مصلحة دائمة في مؤسسة ما (مؤسسة الاستثمار

[1]- حسان خضر، "الاستثمار الأجنبي المباشر –تعاريف وقضايا-"، **مجلة جسر التنمية**، العدد 32 (2004)، ص. 4

[2]- *Imad A. MOUSSA, **Foreign Direct Investment: Theory, Evidence and Practice** (New York, 2002), p. 1.*

المباشر ) مقيمة في بلد آخر غير بلد المستثمر المباشر.[1] وحسب هذا التعريف، فإن مصطلح المصلحة الدائمة يستلزم ضرورة وجود علاقة طويلة المدى، ينبغي على المستثمر المقيم امتلاك على الأقل 10 % من حقوق التصويت في مؤسسة مقيمة في بلد آخر.[2]

**رابعا: تعريف المنظمة العربية لضمان الاستثمار**

الاستثمار الأجنبي المباشر حسب المنظمة العربية لضمان الاستثمار هو نوع من أنواع الاستثمار الدولي الذي يعكس حصول كيان مقيم في اقتصاد آخر على مصلحة دائمة في مؤسسة مقيمة. وتنطوي المصلحة الدائمة على وجود علاقة طويلة الأجل بين المستثمر المباشر والمؤسسة، إضافة إلى تمتع المستثمر بدرجة كبيرة من النفوذ في إدارة المؤسسة.[3]وقد يكون المستثمر المباشر فرداً ا، أو مؤسسة خاصة أو عامة، مساهمة أو غير مساهمة، أو مجموعة أفراد أو مؤسسات تتصرف كوحدة واحدة، أو حكومات أو وكالات حكومية، أو مؤسسات تنموية.[4]

ومن الناحية الإحصائية، وفق التعاريف السابقة، تشمل معاملات رأسمال الاستثمار المباشر تلك المعاملات التي تؤدي إلى إنشاء (رقم إيجابي للتدفقات) أو إلغاء (رقم سلبي للتدفقات) استثمارات، والمعاملات التي تؤدي إلى الحفاظ على استمرارية الاستثمار أو إلى توسيع نطاقه أو تصفيته. ففي حالة قيام طرف غير مقيم، ليس له أي حقوق ملكية سابقة في مؤسسة مقيمة قائمة بشراء نسبة 10 % أو أكثر من ملكية المؤسسة أو القوة التصويتية بها، فإن القيمة السوقية لحيازات حقوق الملكية المشتراة، علاوة على أي رأسمال إضافي مستثمر، تسجل كاستثمار مباشر.

وفي حالة حيازة غير المقيم لحصة سابقة تقل عن 10 % من ملكية المؤسسة كاستثمارات محفظة الأوراق المالية، ثم شراء حيازات إضافية بحيث يصل إجمالي حيازاته إلى الحد الذي يؤهلها للتغيير من وضعية استثمارات الحافظة إلى وضعية الاستثمارات المباشرة 10 %أو أكثر، فلا تسجل كمعاملة استثمار مباشر إلا الحيازات الإضافية فقط. أما الحيازات السابقة فلا تسجل في ميزان المدفوعات، حيث سبق تسجيلها تحت بند

[1]- *OECD, **Benchmark Definition of Foreign Direct Investment**, Fourth Edition (OECD, 2008), p. 17.*
[2]- *Ibid.*
[3] - المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، **نشرة ضمان الاستثمار**، العدد الفصلي الأول، الكويت (يناير – مارس، 2013)، ص. 6.
[4] - المرجع نفسه.

استثمارات الحافظة خلال فترة تدفقها، بل تنعكس في وضع الاستثمار الدولي باعتبارها عملية إعادة تصنيف من استثمارات حافظة إلى استثمار مباشر.

وتتكون تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من العناصر التالية:[1]

أ. حقوق تملك *Equity Capital* مستثمر أجنبي مباشر في شركة استثمار أجنبي في بلد غير المستثمر الأجنبي.

ب. إعادة استثمار العوائد *Reinvested Earnings* التي تتضمن حصة المستثمر الأجنبي المباشر من العوائد غير الموزعة.

ج. القروض البينية بين شركات المستثمرين الأجانب *Intra-Company* (بين الشركة الأم وفروعها) على شكل قروض قصيرة أو طويلة الأجل.

من خلال التعاريف السابقة، يلاحظ أن هناك عدة خصائص تميز الاستثمار الأجنبي المباشر يمكن تلخيصها فيما يلي:

- وجود علاقة طويلة الأجل بين المستثمر المباشر والمؤسسة.
- تمتع المستثمر بدرجة كبيرة من النفوذ في إدارة المؤسسة.
- قيام المستثمر الأجنبي بتحويل كمية من الموارد المالية والتكنولوجية والخبرة الفنية إلى الدولة المضيفة.

## المطلب الثاني: أنواع الاستثمار الأجنبي المباشر

لم يظل الاستثمار الأجنبي المباشر على صورته الكلاسيكية، بل ظهرت عدّة أشكال له، والتي كانت سبَبًا في ارتفاع وتيرة الاستثمارات العالمية. وعلى هذا الأساس ينقسم الاستثمار الأجنبي المباشر من منظور استراتيجيات الأعمال وكيفية دخوله إلى الدولة المضيفة إلى نوعين هما: الاستثمارات الجديدة، واستثمارات الدمج والتملك.

[1] - أحمد الكواز، **الاستثمار الأجنبي المباشر: حالة دولة الكويت** (الكويت: المعهد العربي للتخطيط، 2009)، ص. 5.

**أولا: الاستثمارات الجديدة *Green field***

في هذا النوع من الاستثمارات، تقوم الشركة الأجنبية بالاستثمار في السوق المحلي عن طريق فتح وحدة إنتاجية، أو عدة وحدات إنتاجية جديدة مملوكة بنسبة 100 % من طرف الشركة الأم. ولا تقتصر الاستثمارات الجديدة على إنشاء وحدات الإنتاج فحسب، بل تمتد إلى وحدات التركيب، والبحث والتطوير، والتوزيع.[1]

**ثانيا: عمليات الدمج والتملك *Mergers – Acquisitions***

كان النمط السائد قبل الحرب العالمية الثانية هو الاستثمارات الجديدة، ومع نهاية الحرب من جهة، ونمو الشركات الأمريكية من جهة أخرى، برزت أشكال جديدة للاستثمار الأجنبي المباشر، ولعل أبرز هذه الأشكال عمليات الدمج والتملك، وعرفت هذه الظاهرة توسعا لا مثيل لها لاسيما في أوروبا وفي الو لايات المتحدة الأمريكية. ويمكن أن تتم هذه العملية عن طريق اتفاق مباشر بين الأطراف، أو عن طريق المزاد العلني، أو من خلال شراء أسهم الشركة المحلية في السوق المالية.[2]

يستنتج مما سبق أن الاستثمارات الجديدة وعمليات الدمج والتملك تتم عن طريق تحويل رؤوس الأموال إلى الخارج، عكس الأشكال الأخرى من الاستثمارات التي تتم بدون تحويل رؤوس الأموال إلى الخارج مثلما يبينه الشكل الآتي:

[1] - *El Mouhoub MOUHOUD,* ***Mondialisation et Délocalisation des Entreprises*** *(Paris: Edition la Découverte , 2006) , p. 9.*
[2] - *Rainer HELLMAN,* ***Puissances et Limites des Multinationales*** *(France: Mame, 1974), p. 172.*

**شكل رقم 1**

**أشكال الاستثمارات**

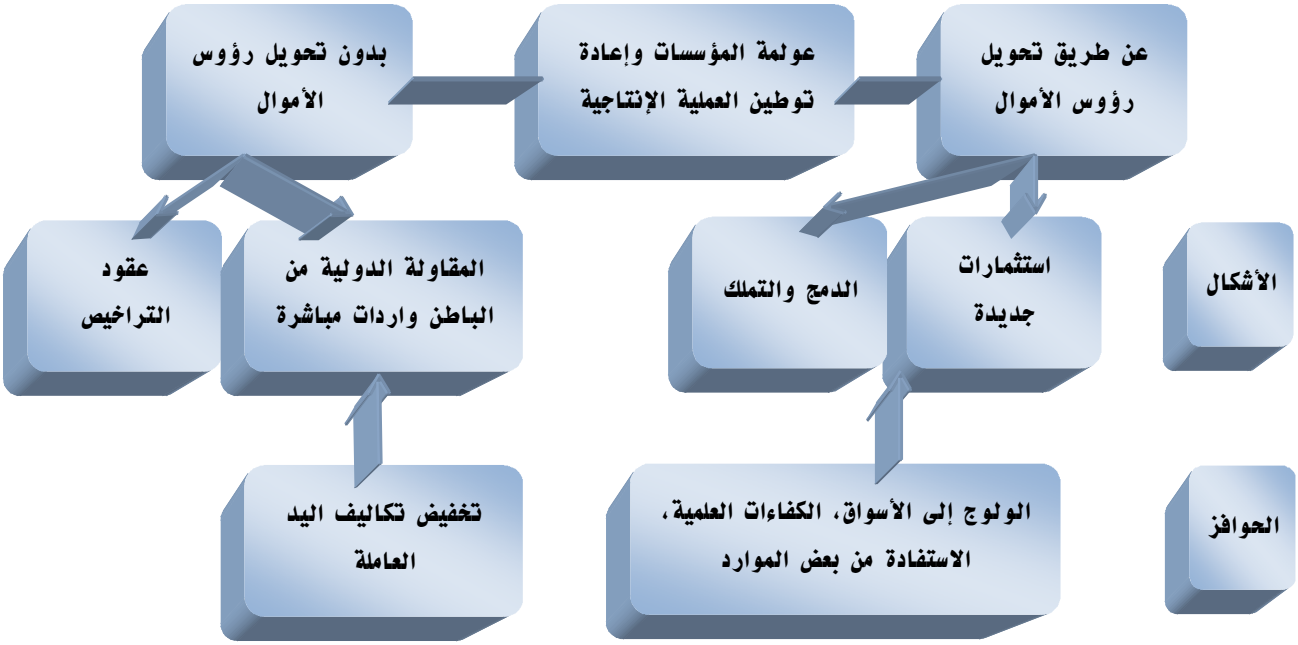


***Source**: El Mouhoub MOUHOUD, **Mondialisation et Délocalisation des Entreprises** (Paris: Edition la Découverte, 2006), p. 11.*

علاوة على الأشكال السابقة، تم وضع تصنيفات مختلفة لأنواع الاستثمار الأجنبي المباشر استناداً إلى الدوافع والمحفزات التي تؤدي إلى حدوث الاستثمار. وقد أمكن تصنيف أنواع الاستثمار الأجنبي المباشر وفق المحدّدات التالية:[1]

1- **البحث عن الموارد:** يهدف هذا النوع إلى استغلال الميزة النسبية للدول، ولاسيما تلك الغنية بالثروات الطبيعية مثل البترول والغاز والذهب والمنتجات الزراعية كالموز. فضلاً عن الاستفادة من انخفاض تكاليف اليد العاملة ووجود يد عاملة ماهرة. وظل هذا النوع من الاستثمار النمط الأكثر شيوعاً في العالم حتى بعد الحرب العالمية الثانية.

2- **البحث عن الأسواق:** يهدف هذا النوع من الاستثمارات عادة إلى تلبية المتطلبات الاستهلاكية في أسواق الدول المتلقية للاستثمارات، ولاسيما تلك التي كان يتم التصدير إليها في فترات سابقة.[2]

[1]- *Stephen D. COHEN, **Multinational Corporations And Foreign Direct Investment** (New York: Oxford University Press, 2007), pp. 66 –70.*

[2]- حسان خضر، مرجع سابق، ص. 6.

**3- البحث عن الكفاءة:** يحدث هذا النوع من الاستثمار عندما تبحث الشركات عن تخفيض تكاليف الإنتاج.

**4- البحث عن أصول إستراتيجية:** يتعلق هذا النوع بقيام الشركات بعمليات الدمج والتملك التي تتناغم مع أهدافها الإستراتيجية، وهذا من خلال شراء جزء أو كل أصول الشركة. وعادة ما يهدف هذا النوع إلى تحسين تنافسية الشركات التي تم شراؤها.

وفي سياق موازٍ ، هناك العديد من التصنيفات لأنواع الاستثمار الأجنبي المباشر سواء من وجهة نظر المستثمر (الدولة المصدرة)، أو من وجهة نظر الدولة المضيفة للاستثمارات.فمن وجهة نظر الدولة المصدّرة، يصنف *Caves* الاستثمار الأجنبي المباشر إلى ثلاثة أنواع، هي: الأفقي والعمودي والمختلط.[1]

يهدف الاستثمار الأفقي إلى التوسع الاستثماري في الدول المضيفة بغرض إنتاج نفس السلع أو سلع مشابهة للسلع المنتجة محليا. أما الاستثمار العمودي فيهدف إلى استغلال الموارد الطبيعية (الاستثمار العمودي الخلفي)، أو للاقتراب أكثر من المستهلكين من خلال التملك (الاستثمار العمودي الأمامي)، في حين يشمل الاستثمار الأجنبي المباشر المختلط الاستثمار الأفقي والعمودي معًا.[2]

أما من منظار الدولة المضيفة للاستثمارات، فيمكن تقسيم الاستثمار الأجنبي المباشر إلى ثلاثة أنواع رئيسية هي: الاستثمارات الهادفة إلى إحلال الواردات، والاستثمارات الهادفة إلى زيادة الصادرات، والاستثمارات الأجنبية المباشرة بمبادرة حكومية.[3]

يهدف النوع الأول إلى إنتاج السلع المستوردة من طرف البلد المضيف، ومن البديهي أن هذا النوع من الاستثمار الأجنبي المباشر يرتكز على حجم السوق في البلد المضيف وتكاليف النقل والحواجز الجمركية. أمّا النوع الثاني فيتضمن البحث عن مصادر جديدة للمدخلات الخام والسلع الوسيطة، وبالتالي زيادة صادراتها لتلك المدخلات إلى الدول المستثمرة. في حين يحدث الاستثمار الأجنبي المباشر بمبادرة حكومية عندما تقوم حكومات الدول بمنح حوافز للمستثمرين الأجانب بهدف القضاء على عجز ميزان المدفوعات.[4]

---

[1]-*Imad A. MOUSSA, Op .Cit., p. 4.*
[2]- *Ibid.*
[3]- *Ibid.*
[4]- *Ibid.*

## المطلب الثالث: أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر بالنسبة للدول المضيفة

في الوقت الذي يشهد فيه الاستثمار الأجنبي المباشر ارتفاعًا ملحوظًا، فإن الأشكال الأخرى من تدفقات رؤوس الأموال تتلاشى.[1] وقد أثبت الاستثمار الأجنبي المباشر مرونته خلال الأزمات المالية خاصة التي شهدتها دول أمريكا الجنوبية ودول جنوب شرق آسيا في تسعينيات القرن الماضي.

وخلال النصف الأول من تسعينات القرن الماضي، بدأ تركيب تدفقات رؤوس الأموال يبتعد عن القروض البنكية الدولية، واتجه أساسًا إلى الاستثمار في الأوراق المالية والاستثمار الأجنبي المباشر مثلما يوضحه الشكل التالي:

**شكل رقم 2**

**تركيب تدفقات رؤوس الأموال ابتعد عن القروض المصرفية واتجه إلى الاستثمار الأجنبي المباشر**

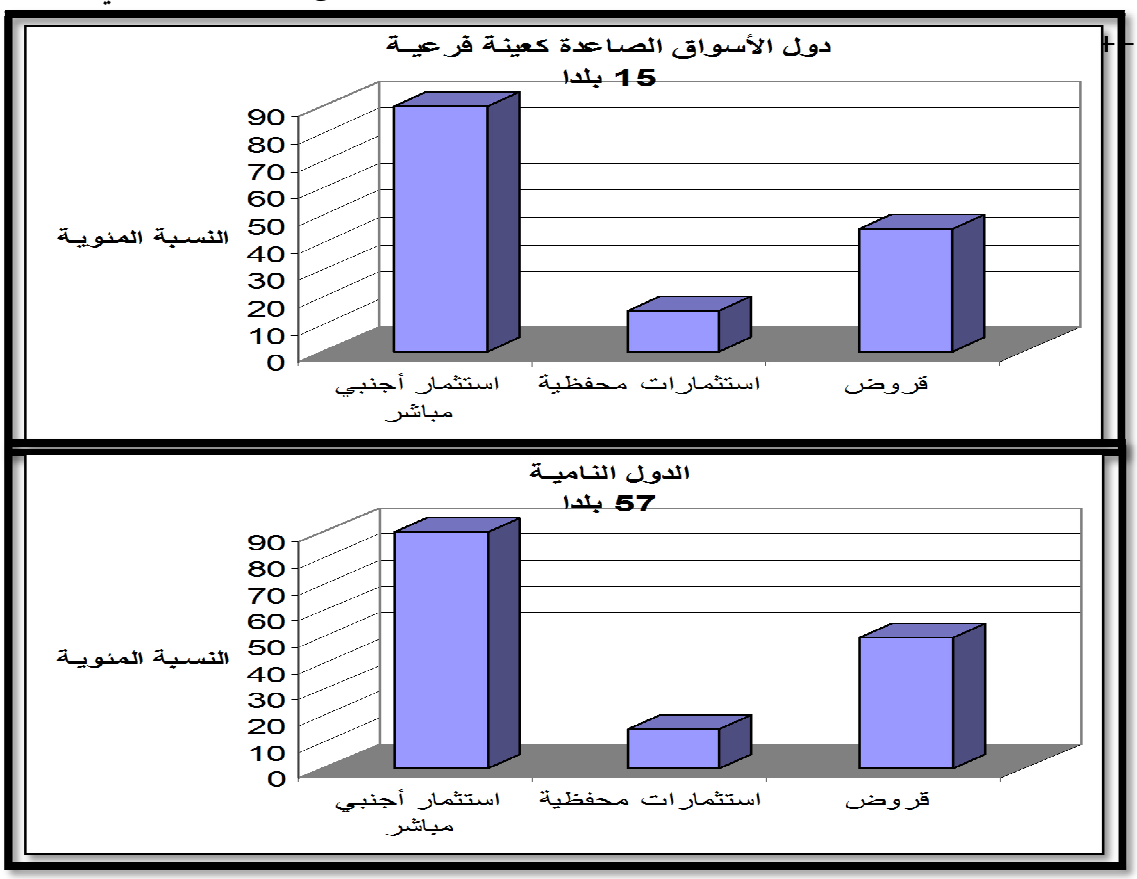


**المصدر:** براكاش لونجاني وعساف رزين، "ما فائدة الاستثمار الأجنبي المباشر للدول النامية"، **مجلة التمويل والتنمية**، العدد 2(جوان 2001)، ص. 6.

[1]- أضحت المساعدات الدولية في تناقص مستمر منذ ستينيات القرن الماضي، أما القروض الدولية فقد تآكلت بعد أزمة المديونية الدولية، وأخيرا فإن الاستثمارات المحفظية لا تزال تحتفظ بقدر من الأهمية، غير أنها تمثل مصدرا غير مستقر وعرضة لتغيرات فجائية.

ويمثل الاستثمار الأجنبي المباشر أهمية قصوى للدول المتقدمة والدول النامية على حد سواء، إذ أضحى التنافس شديداً على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر تحديداً، لأنه بخلاف التدفقات الأخرى لرؤوس الأموال يخلق مزايا عدّة للدول المضيفة. وتظهر هذه الأفضلية فيما يلي:[1]

- يتيح الاستثمار الأجنبي المباشر نقل التكنولوجيا والتي لا يمكن أن تتحقق في الأوراق المالية. كما أنه في بعض الأحيان، تحصل الدولة على تدريب العمال، مما يسهم في تكوين وتنمية رأس المال البشري.
- جني ضرائب من الأرباح التي تحققها الشركات العاملة في الدول المضيفة، وهذا ما لا نجده في مجال الاستثمار في الأوراق المالية، رغم المحاولات الساعية من طرف جيمس توبين *J.Tobin* لفرض ضرائب على تحركات رؤوس الأموال قصيرة الأجل.
- يكون الاستثمار الأجنبي المباشر مقيداً ولا يمكنه الهروب بسهولة عند أول بادرة للمغبات، وفي المقابل، نجد أن القروض الدولية قصيرة الأجل تتم لاعتبارات المضاربة ولا تتم على أساس اعتبارات طويلة الأجل، ومن ثم فهي سريعة الهروب في أوقات الاضطرابات. كما أن الاستثمار الأجنبي المباشر على خلاف القروض قصيرة الأجل تتم إعادة تقييمه بعد حدوث أية أزمة.
- الاستثمار الأجنبي المباشر يقوم بدور بارز في عملية التنمية واستخداماتها عبر تمويل المشاريع وتوفير فرص العمل.
- الاستثمار الأجنبي المباشر يساهم بشكل مباشر في نقل التقنية المتطوّرة والمهارات الفنية وأساليب الإدارة الحديثة.
- الاستثمار الأجنبي المباشر يعوض نقص الموارد المالية المحلية وضعف الادخار، ويساهم في سد الاحتياجات من العملة الأجنبية وسد العجز في ميزان المدفوعات.
- يتبين بصفة عامة أن تدفق رؤوس الأموال الخاصة له أثر كبير على الاستثمار المحلي، مع قيام أقوى العلاقات مع الاستثمار الأجنبي المباشر والاقتراض من البنوك الدولية، في حين تكون أضعف العلاقات مع تدفقات الاستثمارات المحفظية،[2] كما يوضحه الشكل التالي:

[1]- براكاش لونجاني وعساف رزين، "ما فائدة الاستثمار الأجنبي المباشر للدول النامية"، **مجلة التمويل والتنمية**، العدد 2 (جوان 2001)، ص. 7.

[2]- ديباك ميشرا وأشوكا مودي وأنتو بانيني مرشد ، "تدفق رؤوس الأموال الخاصة والنمو"، **مجلة التمويل والتنمية**، العدد 2 (جوان 2001)، ص. 3.

**شكل رقم 3**

**للاستثمار الأجنبي المباشر تأثير على الاستثمار المحلي أقوى من تأثير القروض والاستثمارات المحفظية**

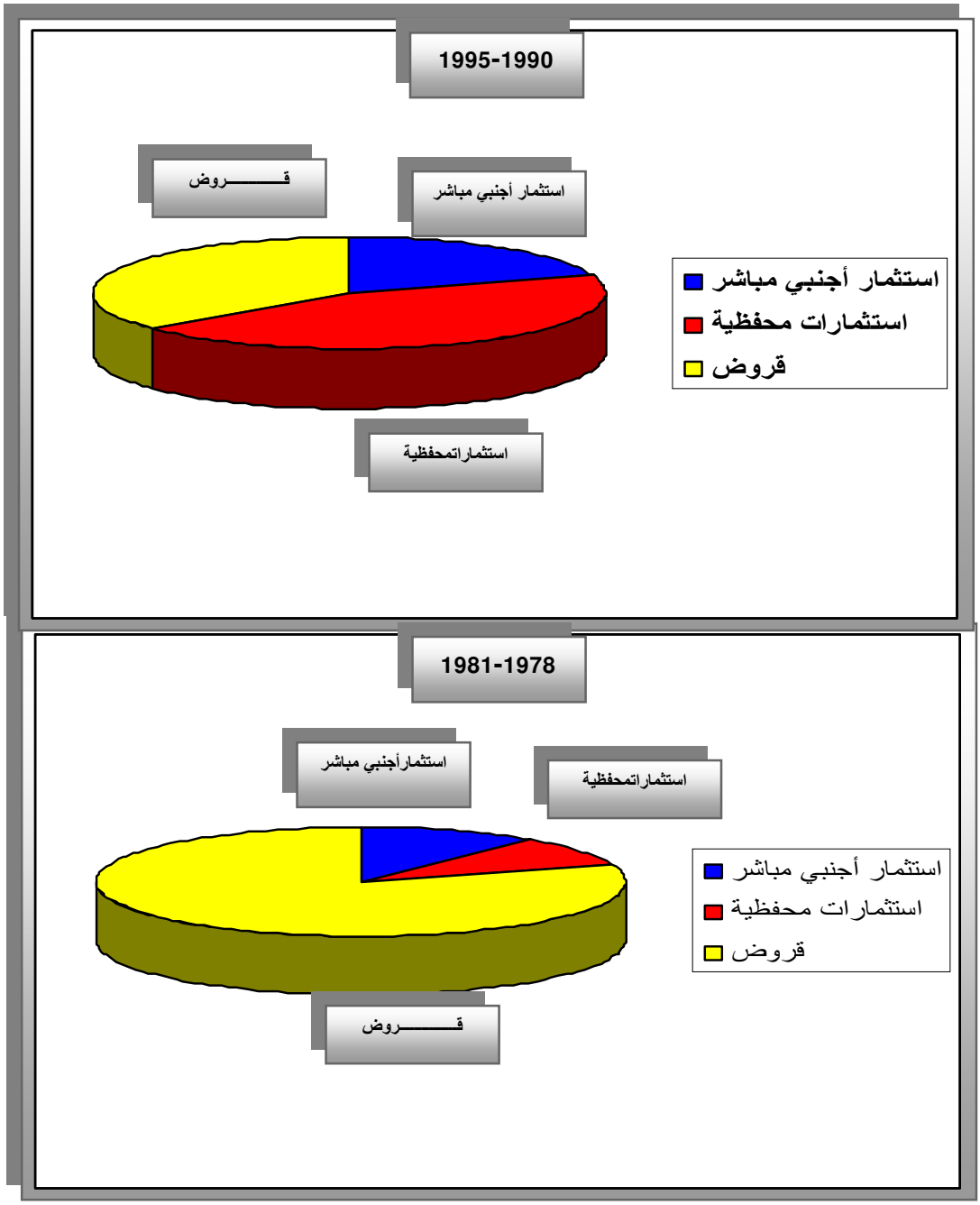


**المصدر:** براكاش لونجاني وعساف رزين، "ما فائدة الاستثمار الأجنبي المباشر للدول النامية"، **مجلة التمويل والتنمية**، العدد 2 (جوان 2001)، ص. 7.

مما سبق، يمكن القول أن الاستثمار الأجنبي المباشر يعتبر أحد أهم ركائز النمو الاقتصادي واستدامته. لأجل ذلك تحرص العديد من الدول، وبغض النظر عن مراحل النمو التي تخطتها على وضع استراتيجيات متكاملة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر. كما يشكل تصاعد اهتمام الدول النامية بتنافسية صادراتها في الأسواق الدولية سببا إضافيا للسعي إلى جذب الاستثمار الأجنبي المباشر لما له من أثر مباشر في الارتقاء بمستوى الصادرات وتحسين الإنتاج واكتساب الخبرة المعرفية التقنية والتسويقية.

## المبحث الثاني: تطورات الاستثمار الأجنبي المباشر

من العبث تحديد تاريخ لمولد الاستثمار الأجنبي المباشر، فقبل التاريخ الاقتصادي المعاصر وعندما كان مواطنون من فينيقيا يتركون مدنهم ويقومون بإنشاء أعمال تجارية، ومؤسسات مرتبطة بهدفهم، في ذلك كان عملهم استثمار ً ا دوليا. ومع انتظار القرنين السابع عشر والثامن عشر، اتضح ازدهار أقل محدودية للاستثمار الأجنبي المباشر، ومهد اتساع مجال التجارة الاستعمارية الطريق أمام استثمارات خارج أوروبا، وكانت كلها من عمل الشركات الاستعمارية بالدرجة الأولى.

### المطلب الأول: مراحل تطوّر الاستثمار الأجنبي المباشر

يمكن التمييز بين أربع حقبات كبرى مر بها الاستثمار الأجنبي المباشر منذ قيام الثورة الصناعية في مستهل القرن التاسع عشر إلى يومنا هذا.

#### أولا: ازدهار الاستثمار الأجنبي المباشر (1800- 1913)

يمتز الاستثمار الأجنبي المباشر في هذه الفترة بأنه كان يجري في عالم يؤمن بحرية التبادل في أوسع مظاهرها. ويمكن إدراج ثلاث خصائص اتصف بها الاستثمار الأجنبي المباشر في ذلك الحين:[1]

- **كان معظمه أوروبيا:** كانت بريطانيا تأتي بشكل جلي في مقدّ مة البلدان المصدّ رة لرؤوس الأموال، وانفردت لوحدها بمهمة الاستثمار في الخارج خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر إلى غاية 1860.[2]

[1] - جيل بروتان، **الاستثمار الدولي** (باريس: ديوان المطبوعات الجامعية، 1972)، ص. 15.

[2] - تعكس هذه الوضعية الممتازة التفوق الاقتصادي الهائل في بريطانيا، والذي دعمه قيام الثورة الصناعية، كما أنها تمتلك وفرا هائلا من اليد العاملة ومدعومة بشبكة عالمية من المواصلات والمصارف (3 آلاف وكالة عام 1914).

- **كان الاستثمار في جوهره خاصً ا** في عصر قل فيه تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية، دائمً ا ما كان يترك أمر المبادرة في الاستثمار في الخارج إلى الأفراد والشركات الخاصة.
- **كونه استصلاحً ا في بلدان جديدة:** كانت كميات كبيرة من رؤوس الأموال تستثمر في المناطق التي تتدفق إليها أفواج المهاجرين الأوروبيين. وأتاح التلاقي بين أفواج السكان المهاجرة وأفواج الرساميل القادمة على الاستيلاء على مساحات جديدة في الأراضي، وهي الصفة التي كانت تميز إلى حد بعيد تلك الحقبة من الاستثمار الأجنبي المباشر.

وقد فرض نمط توظيف رؤوس الأموال البريطانية نفسه على حركة رؤوس الأموال في العالم، ولم تنضم بلدان أخرى في هذا الحقل إلا في النصف الثاني من القرن العشرين، وكانت فرنسا البلد الأول الذي لحق ببريطانيا التي استثمرت مبالغ طائلة في روسيا، وفي الإمبراطورية العثمانية. وبعد عام 1870، دعمت ألمانيا سياستها التوسعية في مجال الاستثمار بعمليات ضخمة وجسورة في أمريكا الجنوبية وفي تركيا. وأخيرًا فإن بلدانًا أخرى مثل بلجيكا في الكونغو وهولندا في بلاد الهند وسويسرا قامت هي أيضًا باستثمار أموالها في الخارج.[1] وشرعت الولايات المتحدة الأمريكية بالرغم من أنها كانت حتى سنة 1914 مدينة فعلاً في توظيف رؤوس الأموال في إنشاء المصانع في كندا والمكسيك وكوبا، بل حتى في أوروبا نفسها. بيد أن هؤلاء المستثمرين لم يلعبوا إلاّ دور ثانويًا مثلما يوضحه الجدول التالي:

[1] - جيل بروتان، مرجع سابق، ص. 17.

**جدول رقم 1**

**التوزيع الجغرافي للاستثمارات العالمية عام 1914**

| البلدان المستثمرة | المبلغ (مليار دولار) | النسبة المئوية | البلدان الرئيسة المستثمر فيها (%) |
|---|---|---|---|
| **بريطانيا** | 18 | 42 | بريطانيا 47، و.م. أ 20، أمريكا الجنوبية 20، أوروبا 6 |
| **فرنسا** | 8.5 | 19.3 | أوروبا 61، بما فيها روسيا 25، الإمبراطورية الفرنسية 9 |
| **ألمانيا** | 6 | 13.7 | أوروبا الوسطى 53، أمريكا اللاتينية 16، أ.ش15 |
| **و.م.أ** | 3.5 | 7.7 | كندا، أمريكا الجنوبية |
| **دول مختلفة :** | 7.5 | 13.7 | |
| **بلجيكا** | 2 | | الكونغو، أوروبا الغربية، روسيا |
| **هولندا** | 2 | | بلاد الهند، أوروبا |
| **سويسرا** | 1.5 | | بلدان أوروبا |
| **المجموع** | **44** | **100** | |

**المصدر:** جيل بروتان، **الاستثمار الدولي** (باريس: ديوان المطبوعات الجامعية، 1972)، ص.17.

ولقد انصب الاستثمار في تلك الفترة على البنى التحتية كالسكك الحديدية والطرق والمرافئ والمطارات من أجل استغلال الثروات الطبيعية التي تحتاجها، ثم اتجه بعد ذلك إلى استغلال هذه الثروات.[1]

مما سبق، يمكن القول أن العصر الذهبي للاستثمار الأجنبي المباشر يعزى إلى هيمنة الأفكار الليبرالية السائدة آنذاك، فضلاً عن النزعة الاستعمارية الموجودة لدى دول أوروبا الغربية. كما أن تدفق حركة رؤوس الأموال قد اتجهت أساساً من المراكز الرأسمالية القديمة (بريطانيا و فرنسا وألمانيا) إلى المراكز الرأسمالية الحديثة (لولايات المتحدة الأمريكية وكندا).

## ثانيا: تراجع الاستثمار الأجنبي المباشر(1914 – 1945)

عملت الحربين العالميتين الأولى والثانية على تخفيض سيطرة أوروبا على العالم، ومن ثم تعديل اتجاهات الاستثمار الأجنبي المباشر، وأرغم المجهود الحربي المقاتلين على تصفية جزء من استثماراتهم في الخارج، لاسيما

[1] - محمد السيد سعيد، **الشركات المتعددة الجنسيات** (مصر: الهيئة العامة للكتاب، 1978)، ص. 107.

في الولايات المتحدة الأمريكية وفي أمريكا الجنوبية.كما أن مغبات الحرب كانت ثقيلة الوطأة، فخسرت ألمانيا كل ممتلكاتها تقريبا، وأدت الثورة الروسية عام 1917، وزوال الإمبراطورية العثمانية إلى تلاشي آمال فرنسا وإنجلترا وبلجيكا. وعلى وجه الإجمال، فإن ربع الاستثمارات البريطانية ونصف الاستثمارات الفرنسية قد ضاعت نتيجة لذلك أو تنازل عنها أصحابها.[1]

وتعدلت الأوضاع بالنسبة للدول، فبعدما كانت في المرتبة الثانية من حيث استثماراتها، أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية بالفعلالمستثمر الأول من حيث ما تصدّره، وأضحت هي الدائن الأساسي. وعلى العكس، انقلبت أوروبا إلى المدين الأساسي إثر خروجها من الحرب بجراح بالغة.[2]والجدول التالي يبرز تنامي الاستثمارات الأمريكية في فترة مابين الحربين العالميتين.

**جدول رقم 2**

**الاستثمارات الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية (مليار دولار)**

| السنة | 1919 | 1924 | 1927 | 1930 | 1931 | 1935 | 1940 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| الاستثمارات | 6.5 | 10 | 12.5 | 15.7 | 14.6 | 12.6 | 11.4 |

*Source: Pierre SALLES, **Problèmes Economiques Généraux** (Paris, 1986), p .24.*

وتميزت هذه الفترة بتزايدملموس لحصة القطاع الخاص، هذه الظاهرة تفسر إلى حدّ قليل بظهور وازدهار الشركات النفطية الكبرى.

### ثالثا: انتعاش الاستثمار الأجنبي المباشر(1946 – 1979)

لقد اشتدت الحاجات لرؤوس الأموال الضخمة عقب انتهاء الصراع مباشرة، ذلك أن الدمار الكبير ونفقات الحرب أنهكت أوروبا، وأصابت بويلاتها بلداناً أخرى، وأخذ القدم على سائر التجهيزات في سائر الأرجاء. إلا أنه بعد أن تم تلافي هذا التأخير، فإن الفرص المناسبة للاستثمار لم تأخذ قط في التناقص، ذلك

[1] - جيل بروتان، مرجع سابق، ص. 19.

[2] - المرجع نفسه، ص. 22.

أن الحاجة والرغبة في العثور خارج نطاق الأرض الوطنية على الموارد الطبيعية الغزيرة حملت البلدان الكبرى أن تزيد بشكل هائل الاستثمارات اللازمة للتنقيب عن هذه الموارد واستغلالها.[1]

وقد تغير الإطار العام أيضاً، فمن جهة أولى برز بعد الحرب بؤس العالم الثالث بأجلى مظاهره، مما استلزم معونات واستثمارات دولية متزايدة من قبل البلدان الكبرى. ومن جهة أخرى، جعل التنافس الأيديولوجي بين النظامين الكبيرين الرأسمالي والاشتراكي آنذاك الاستثمار الأجنبي المباشر ينقاد وعلى نطاق واسع لمقتضيات الإستراتيجية العالمية.[2]

وبسبب دمار أوروبا، ظلت الولايات المتحدة الأمريكية في الواقع المصدر الوحيد لرؤوس الأموال، حيث أدت إعادة إعمار أوروبا المنهكة إلى امتصاص قسم كبير من رؤوس الأموال الأمريكية. وبعد تمام عمليات الإعمار، استردتأوروبا مكاناً هاماً في مجال الاستثمار الأجنبي المباشر.كما أن الاتحاد السوفياتي سابقاً، وبعض بلدان أوروبا الشرقية أصبحت بدورها مصدّرة لرؤوس الأموال. وعقب مؤتمر باندونغ، توجهت الأنظار نحو بلدان العالم الثالث، حيث كانت تتسارع الحركات التحررية، كما أدت ضخامة برامج الاستثمار الضرورية إلى زيادة الاستثمارات في هذه البلدانولقد عرف الاستثمار الأجنبي المباشر انخفاضاً في نهاية السبعينات من القرن الماضي، وهذا يرجع لأحداث الكساد التضخمي الذي أصاب الدول الصناعية في تلك الفترة.

وتركز الاستثمار الأجنبي المباشر في هذه الحقبة في القطاع الأولي، وخاصة في قطاع البترول في أمريكا الجنوبية والشرق الأوسط.كما انتشرت عمليات الشركات المتعدّدة الجنسيات في مجال الزراعة والمرافق العامة، ثم ظهرت بعد ذلك في الصناعات التحويلية بدرجة أسرع.[3]

[1] - المرجع نفسه.

[2] - جيل بروتان، مرجع سابق، ص. 23.

[3] - *Pierre Salles,* ***Problèmes Economiques Généraux*** *(Paris, 1986), p. 123.*

**رابعا: تسارع الاستثمار الأجنبي المباشر (ابتداءا من 1980)**

إن الارتفاع الهائل في تدفقات الاستثمار المباشر بداية من النصف الثاني من ثمانينات القرن الماضي يعزى بالدرجة الأولى إلى دولية الأنشطة الإنتاجية المتسارعة لكل من الشركات الأوروبية واليابانية، وكذلك تضاعف رؤوس الأموال الدولية للشركات الأمريكية.[1]

ومن مميزات العشرية الأخيرة من القرن العشرين بروز ظاهرة التكتلات الاقتصادية الإقليمية، حيث أضحى رفع وإزالة العوائق لانتقال السلع والخدمات ورؤوس الأموال واليد العاملة على المستوى الدولي مستمر ً ا، وهذا ما يبرزه اتفاق التبادل الحر لأمريكا الشمالية *NAFTA*[2]، وتكتل *MERCOSURE*[3]، فضلا عن تكتل الأسيان *ASEAN*.[4]ظاهر ة أخرى اتصف بها الاستثمار الأجنبي المباشر على المستوى العالمي في هذه الفترة، وهي توجيهه نحو القطاع الثالث ذات التكنولوجيا المتطو ّرة كقطاع الاتصالات والإشهار والخدمات الإعلامية والسياحة.كما شهدت هذه الفترة بروز بلدان أوروبا الشرقية، حيث استلمت كميات هائلة من الاستثمار الأجنبي المباشر، كما سطعت بعض الاقتصادات الناشئة في هذا المجال، ويتعلق الأمر ببلدان جنوب شرق آسيا وبلدان أمريكا الجنوبية.

وخلال هذه الحقبة، تزايدت عمليات الاندماج والشراء بين الشركات المتعدّدة الجنسيات، إذ ارتفعت قيمة الصفقات بين هذه الشركات من 227 مليار دولار عام 1996 و بنسبة تقدر بـ 59 % من تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى 305 عام 1997 ونسبة تقدّر بـ 62.3 % من مجموع التدفقات الاستثمارية الداخلة. كما ارتفعت إلى 766 مليار دولار عام 1999ونسبة تقدّر بـ 71.3 %من مجموع هذه التدفقات، ثم وصلت إلى 1144 مليار دولار عام 2000 بنسبة 90 % من إجمالي تلك التدفقات.[5]

---

[1]- *Isabelle Huault,* ***Le Management International*** *(Alger : Casbah Edition, 1999), p. 08.*

[2] - دخل حيز التنفيذ في 01 جانفي 1994، ويضم ثلاثة دول هي: الولايات المتحدة الأمريكية وكندا والمكسيك. ويمثل أكبر تكتل اقتصادي ثلاثي الأطراف في العالم، حيث يضم حوالي 480 مليون نسمة.

[3] - يعد سوق مشتركة أنشئ في 26 مارس 1991، ويتكون من الدول التالية: الأرجنتين، البرازيل، الباراغواي، الأورغواي، وفنزويلا.

[4] - تأسس في 8 أوت 1967 ويضم عشر دول هي: إندونيسيا، ماليزيا، الفلبين، سنغافورة، تايلندا، بروناي، الفيتنام، لاوس، بورما، كمبوديا.

[5] - باسم حمادي الحسن، **الاستثمار الأجنبي المباشر (*FDI*)، عقود التراخيص وأثرها في تنمية الاقتصاد** (بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية، 2014)، ص. 56.

**جدول رقم 3**

**تطو عملياتالاندماج للشركات متعدّ دة الجنسيات خلال الفترة (1996 – 2000)**

**الوحدة: مليار دولار**

| السنة | تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد | مبلغ الاندماج والتملك | النسبة المئوية من قيمة التدفق للاستثمار الأجنبي الداخل |
|---|---|---|---|
| **1996** | 384.7 | 227 | %59 |
| **1997** | 489.15 | 305 | %62.3 |
| **1990** | 1074.3 | 766 | %71.3 |
| **2000** | 1270 | 1144 | %90 |

**المصدر:** باسم حمادي الحسن، **الاستثمار الأجنبي المباشر (*FDI*): عقود التراخيص وأثرها في تنمية الاقتصاد** (بيروت: منشورات الجلي الحقوقية، 2014)، ص. 57.

يبين الجدول رقم 3 تزايد صفقات الاندماج على المستوى العالمي حيث نمت بنسبة 34 % و 58.5 % و 49 % أعوام 1997 و1999 و2000 على التوالي. وبذلك تكون هذه الصفقات بالإضافة إلى تصاعد عمليات الخوصصة هي المسؤولة بشكل كبير عن ارتفاع إجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة خلال الفترة 1995–2000بالرغم من انخفاض معدّ لات النمو الاقتصادي في العديد من الدول نتيجة الأزمة الآسيوية والركود الاقتصادي الذي شهده اليابان في تلك الحقبة.

من خلال ما سبق، يمكن القول أن حركة المد والجزر للتدفقات الاستثمارية على المستوى العالمي كانت نتيجة لبعض الأحداث البارزة التي عرفتها الساحة الاقتصادية والسياسية. ويبدو أن قيام الثورة الصناعية وأزمة الكساد العالمي عام 1929 وأزمة الكساد التضخمي في سبعينات القرن الماضي وأزمة المديونية في الثمانينيات من القرن الماضي هي أبرز العوامل التي ساهمت في تغيير شحنة الاستثمار الأجنبي المباشر. أما الأحداث السياسية فيمكن حصرها في الحربين العالميتين الأولى والثانية والتي تعتبر السبب الرئيسي في تدني مستويات الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم.

## المطلب الثاني: الاتجاهات الحالية للاستثمار الأجنبي المباشر

سجل عام 2015 معدلات انتعاش عالية في الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث ارتفعت التدفقات الاستثمارية العالمية الواردة بنسبة 38 %، ووصلت إلى 1.76 تريليون دولار، وهو أعلى مستوى لها منذ الأزمة

الاقتصادية والمالية العالمية التي شهدتها الفترة 2008–2009. ويرجع هذا الانتعاش إلى الارتفاع الكبير في تدفقات التملك والاندماج عبر الحدود والتي بلغت قيمتها 721 مليار دولار مقابل 432 مليار دولار عام 2004.[1]

**جدول رقم 4**

**تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة والصادرة لمناطق العالم**

**(الوحدة: مليار دولار)**

| المنطقة | التدفقات الواردة | | | التدفقات الصادرة | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | 2013 | 2014 | 2015 | 2013 | 2014 | 2015 |
| الدول المتقدمة: | 680 | 522 | 962 | 826 | 801 | 1065 |
| الاتحاد الأوروبي | 323 | 306 | 504 | 320 | 311 | 57 |
| أمريكا الشمالية | 283 | 165 | 429 | 363 | 372 | 367 |
| الدول النامية: | 662 | 698 | 765 | 409 | 446 | 378 |
| إفريقيا | 52 | 58 | 54 | 16 | 15 | 11 |
| آسيا: | 431 | 468 | 541 | 359 | 398 | 332 |
| شرق وجنوب شرق آسيا | 350 | 383 | 448 | 312 | 365 | 293 |
| جنوب آسيا | 36 | 41 | 50 | 2 | 12 | 8 |
| غرب آسيا | 46 | 43 | 42 | 45 | 20 | 31 |
| أمريكا اللاتينية والكاريبي | 176 | 170 | 168 | 32 | 31 | 33 |
| الدول المتحولة | 85 | 56 | 35 | 76 | 72 | 31 |
| **العالم** | **1427** | **1277** | **1762** | **1311** | **1318** | **1471** |

***Source**: UNCTAD, World Investment Report 2016, "Investor Nationality: Policy Challenges", New York (2016), p. 14.*

يتضح من الشكل أعلاه تضاعف تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول المتقدمة تقريبا، حيث ارتفعت من 522 مليار دولار في عام 2014 إلى 962 مليار دولار عام 2015، أي بزيادة قدرها 84 %، لتمثل 54.6 من إجمالي التدفقات العالمية وذلك نتيجة تضاعف التدفقات الواردة إلى أمريكا الشمالية بنسبة 160% من 165 مليار دولار عام 2014 إلى 429 مليار دولار عام 2015، وكذلك إلى ارتفاع التدفقات الواردة

[1]- *UNCTAD, World Investment Report 2016, "Investor Nationality: Policy Challenges", New York (*2016*), p.* 1.

إلى الاتحاد الأوروبي بمعدل 65 % من 306 مليار دولار عام 2014 إلى 504 مليار دولار عام 2015. ويعزى جزء كبير من هذا التحول نحو الاقتصاديات المتقدمة إلى عمليات الدمج والتملك العابرة للحدود والتي سجلت أعلى مستوى لها منذ عام 2007، وبرزت هذه الأنشطة بوجه خاص في الولايات المتحدة الأمريكية.

من جهة أخرى، ارتفعت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الاقتصاديات النامية، إلى مستوى قياسي جديد حيث بلغت 765 مليار دولار بزيادة قدرها 9 % إلا أن حصتها من التدفقات العالمية تراجعت لأقل من النصف مقارنة بالسنوات السابقة وبلغت 43.4 % من التدفقات العالمية. وقد ارتفعت التدفقات الواردة إلى الدول الآسيوية وخصوصا شرق وجنوب شرق آسيا بمعدل 17 % إلى 448 مليار دولار عام 2015. فيما استقرت التدفقات الواردة إلى إفريقيا وأمريكا اللاتينية ودول الكاريبي على تراجع طفيف لتستقر نحو 54 و168 مليار دولار. أما الدول المتحولة فقد تراجعت التدفقات الواردة إليها بمعدل 38 % لتبلغ 35 مليار دولار فقط.

**شكل رقم 4**

**التدفقات العالمية للاستثمار الأجنبي المباشر مصنفة حسب المجموعات الاقتصادية**

**الوحدة: مليون دولار**

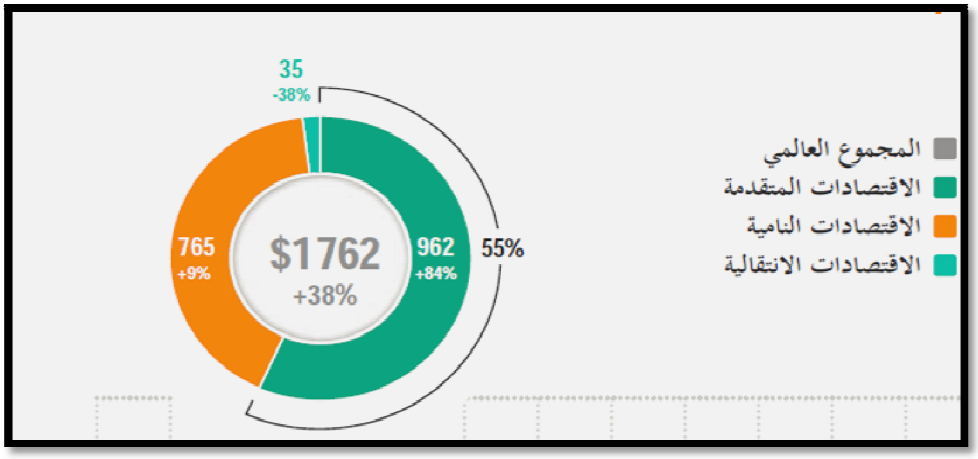


***Source**: UNCTAD, World Investment Report 2016, "Investor Nationality: Policy Challenges", New York (2016), p. 1.*

ولا تزال منطقة بلدان آسيا تتصدر قائمة المناطق المتلقية للاستثمار الأجنبي المباشر على الصعيد العالمي، كما تشكل الاقتصاديات النامية نصف البلدان العشر المتلقية لأعلى تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر مثلما يوضحه الشكل التالي:

**شكل رقم 5**

**تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر المتجهة إلى الداخل، أكبر 20 اقتصاد مضيفا في عامي 2013 و 2014 (الوحدة: مليار دولار)**

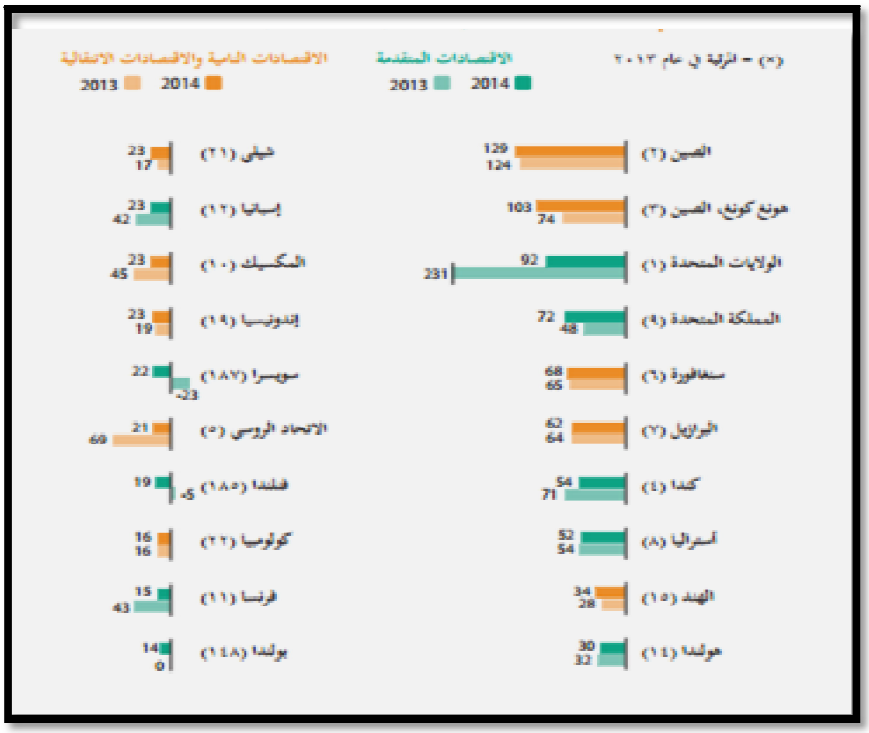


***Source**: UNCTAD, World Investment Report 2015,"Reforming International Investment Governance", New York (2015), p. 5.*

من خلال معطيات الشكل يبرز أن الصين أصبحت أكبر مستفيد من التدفقات الرأسمالية الأجنبية المباشرة في عام 2014، تليها منطقة هونغ كونغ التابعة لجمهورية الصين الشعبية ثم الولايات المتحدة الأمريكية، كما حلت خمس دول نامية هي: الصين، هونغ كونغ، البرازيل، الهند، سنغافورة ضمن الدول العشر الأكثر استقطابا للتدفقات الاستثمارية العالمية.

أما فيما يخص التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر على المستوى العالمي، فيلاحظ انخفاضه في القطاع الأولي وارتفاعه في قطاع التصنيع، حيث وصلت مبيعات صفقات الدمج والتملك في مجال التصنيع

أعلى مستوى لها في تاريخها وسجلت رقما قياسيا قدره 388 مليون دولار عام 2015 متجاوزة الرقم القياسي السابق المسجل في عام 2007.[1] ولازال قطاع الخدمات يستحوذ على الاستثمار الأجنبي المباشر على الصعيد العالمي مثلما يوضحه الشكل التالي:

**شكل رقم 6**

**التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر خلال عام 2014 (بالنسبة المئوية)**

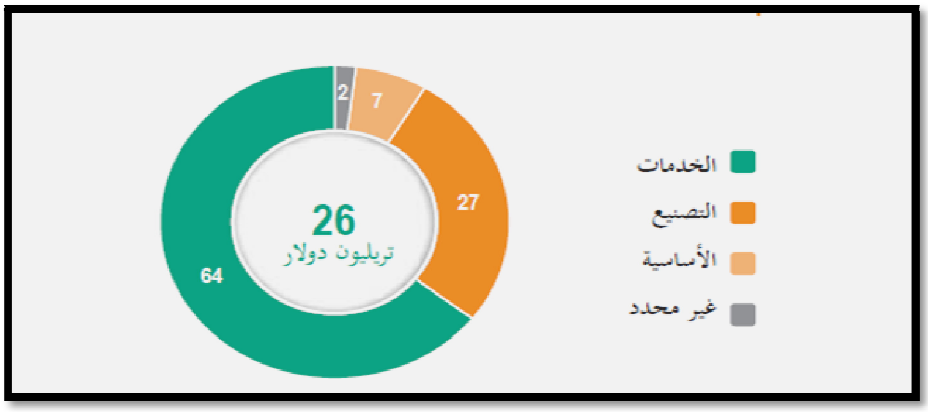


***Source**: UNCTAD, World Investment Report 2016, "Investor Nationality: Policy Challenges", New York (2016), p.13*

يتضح من الشكل أعلاه أن نصيب الخدمات من الرصيد العالمي للاستثمار الأجنبي المباشر بلغ 64 %، وهو ما يعادل مرتين ونصف قطاع التصنيع (27 %)، وتسع مرات نصيب القطاع الأولي (7 %). ويبدو أن عدداً من العوامل تقف وراء الزيادة التي حدثت في مستوى نصيب الاستثمار الأجنبي المباشر في مجال الخدمات. وتشمل هذه العواملتحرير المتزايد في قطاع الخدمات في الاقتصاديات المضيفة، والتطورات التكنولوجية في مجال المعلومات والاتصالات والتي تجعل الخدمات أكثر قابلية للتداول التجاري.

كما أن الركود الذي أصاب الاستثمار الأجنبي المباشر في القطاع الأولي ساهم في انخفاض أسعار السلع الأساسية، مما أدى ليس فقط في تخفيضات في نفقات رأس المال، بل إلى هبوط حاد في إعادة استثمار العائدات. وعلى الصعيد العالمي، أثر انخفاض الاستثمار الأجنبي المباشر في الصناعات الاستخراجية على المبلغ الإجمالي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، وخاصة في البلدان النامية.

[1]- *UNCTAD, World Investment Report 2016, Op. Cit., p. 8.*

## المبحث الثالث: النظريات المفسرة لظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر

شهدت فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية انتعاشًا كبيرًا في أحجام تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشر على المستوى العالمي. وفي محاولة لشرح هذه الظاهرة الاقتصادية ظهرت العديد من النظريات التي ساهمت في تحليل دوافع استثمار الشركات المتعددة الجنسيات في الخارج.

### المطلب الأول: النظرية الاقتصادية الكلاسيكية

تقوم هذه النظرية على تفسير حركة الاستثمار الأجنبي المباشر قياسًا على حركة التجارة الدولية والمال، لذا يطلق عليها نظرية التحركات الدولية لرأس المال، ذلك أن رأس المال يتحرك من دولة إلى أخرى استجابة للفروق في الإنتاجية الحدية لرأس المال. فرأس المال ينتقل من دولة تتميز بوفرة في رأس المال إلى دولة أخرى تتسم بندرته وهذا بسبب الفروقات في أسعار الفائدة. أي أن التدفقات الاستثمارية تنتقل من المراكز التي تكون فيها معدلات الفائدة منخفضة بسبب تدني الإنتاجية الحدية لرأس المال إلى المراكز التي تتسم بمعدلات فائدة مرتفعة.[1]

يعاب على النظرية الكلاسيكية أنها قدمت تفسيرًا للاستثمار في الأوراق المالية، وعجزت عن تقديم تفسيرات مقنعة للاستثمارات الأجنبية المباشرة، ذلك أنه لا يكفي الفارق الإيجابي المحقق في الخارج مقارنة مع معدّل الفائدة المحقق في الداخل لتفسير حركة الاستثمار الأجنبي المباشر. علاوة على ذلك فإن هذا الأخير لا يتضمن بالضرورة تحركات التدفقات الاستثمارية على المستوى الدولي، فأحيانًا تلجأ الشركات المتعدّدة الجنسيات إلى الاستثمار عن طريق الاقتراض من أسواق البلد المضيف.

### المطلب الثاني: نظرية عدم كمال الأسواق

تقوم هذه النظرية على افتراض غياب المنافسة الكاملة في أسواق الدول المضيفة، بالإضافة إلى نقص العرض من السلع فيها. وعلى هذا الأساس فإن الشركات تتجه للاستثمار في الخارج إذا كانت تتمتع

[1] - عبد الرزاق حمد حسين الجوري، **دور الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية** (عمان: دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع، 2014)، ص. 50.

بخصائص لا تتمتع بها الشركات المحلية في البلد المضيف. وتستند هذه النظرية أيضا على ضرورة وجود عوائق تثبط الشركات المحلية من الحصول على المميزات التي تتمتع بها الشركات الدولية.[1]

وحسب هايمر، تتحقق الميزة التنافسية للشركات المتعددة الجنسياتمن خلال العديد من الصور كوجود اختلافات جوهرية في منتجات الشركة الأجنبية والشركة المحلية، أو توفر المهارات الإدارية والمزايا التسويقية والمالية، أو احتكارها لبعض الموارد الطبيعية.[2]

مما سبق يلاحظ أن نظرية عدم كمال الأسواق تفترض إدراك الشركات المتعدّدة الجنسيات بجميع فرص الاستثمار في البلد المضيف، إلا أنه غير ممكن من الناحية العملية.

## المطلب الثالث: نظرية الموقع

ترى هذه النظرية أن دوافع استثمار الشركات المتعددة الجنسيات في الخارج هي عوامل تتعلق بالمزايا المكانية للدول المضيفة نظرًا لارتباط هذه العوامل بتكاليف توطين المشروع وإنتاجه وتشغيله وإدارته. وتتمثل هذه المزايا المكانية فيما يلي:[3]

- العوامل ذات العلاقة بالتكاليف: مثل امتلاك الثروات الطبيعية و تكلفة اليد العاملة و مدى توفر رأس المال وانخفاض تكاليف النقل.
- العوامل التسويقية والمتمثلة في درجة المنافسة في الأسواق وحجم السوق.
- العوامل ذات الصلة بالتجارة الخارجية: كالرسوم الجمركية والقيود الأخرى المفروضة على الصادرات والواردات.
- الحوافز والتسهيلات والضمانات الممنوحة من طرف حكومات الدول المضيفة بهدف جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.
- العوامل الأساسية المكونة لمناخ الاستثمار: مثل الاستقرار السياسي والتضخم واستقرار سعر الصرف.

---

[1] - رضا عبد السلام،**محدّدات الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة، دراسة مقارنة لتجارب كل من شرق وجنوب آسيا وأمريكا اللاتينية مع التطبيق على مصر** (مصر: دار الإسلام للطباعة والنشر، 2002)، ص. 49.

[2]- *Aristidis BITZENIS,* ***The Balkans: Foreign Direct Investment and EU Accession****, (U.K: MPG Books Group,* 2009), p. 84.

[3]- عميروش محند شلغوم، **دور المناخ الاستثماري في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية** (بيروت: مكتبة حسن العصرية، 2012)، ص ص. 50 – 51.

ما يلاحظ على نظرية الموقع أنها ركزت بصفة كلية على مزايا الدولة المضيفة وأهملت في تحليلها للمزايا النوعية التي تتمتع بها الشركات المتعدّ دة الجنسيات.

## المطلب الرابع: نظرية الحماية

ظهرت هذه النظرية كنتيجة للنقائص التي شابت الافتراضات التي بنيت عليها نظرية عدم كمال السوق.ويقصد بالحماية الممارسات الوقائية التي تستعملها الشركات المتعدّ دة الجنسيات لضمان عدم تسرب ابتكاراتها الجديدة، وحماية براءات الاختراع التي يمكن أن تنفذ إلى الدول المضيفة بصور أخرى غير الاستثمار الأجنبي المباشر. وفي هذا السياق يرى هود وينج أنه من مصلحة الشركات المتعدّ دة الجنسيات الاحتفاظ بأسرار منتجاتها التي تحقق لها ميزة تنافسية بدلاً من تصديره في أسواق الدول المضيفة.[1]

بخصوص جدوى هذه النظرية، يبدو أن قيام الشركات المتعدّ دة الجنسيات بحماية براءات الاختراع يمكن أن يتحقق بأساليب أخرى وبأكثر فعالية غير أسلوب الحماية التي تتخذه الشركة بانفراد. ومن ضمن هذه الأساليب الضوابط والقوانين الخاصة بالملكية الفكرية الموجودة على مستوى المنظمات الدولية. علاوة على ذلك، هذه النظرية تهمل الإجراءات الحكومية في الدول المضيفة التي يمكن أن تكسر حدّ ة السياسات الوقائية للشركة الأجنبية.

## المطلب الخامس: نظرية دورة حياة المنتوج

يرجع الفضل في تقديم هذه النظرية إلى الاقتصادي ريموند فرنون عام 1966 لتفسير الاستثمارات الأمريكية الكبيرة بعد الحرب العالمية الثانية. وتنطوي هذه النظرية على ثلاث مراحل أساسية في دورة حياة المنتوج، وهي: مرحلة المنتوج الجديد ومرحلة المنتوج الناضج ومرحلة المنتوج النمطي.[2]

### أولا: مرحلة المنتوج الجديد

من خصائص هذه المرحلة الإنفاق الكبير والمتزايد على المنتوج الجديد بسبب عملية تطوير وإدخال تكنولوجيا جديدة لهذا المنتوج، فضلاً عن الحملات الإعلانية المكثفة بهدف خلق حالة من الإشهار والولاء للمنتوج. كما أن الشركات في هذه المرحلة أحياناً تتحمل خسائر مالية ولا يمكنها تحقيق الأرباح. ولكون

[1] - عبد السلام أبو قحف، **نظريات التدويل وجدوى الاستثمارات الأجنبية** (الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، 2001)، ص. 48.

[2]- *Imad A. MOUSSA, Op .Cit., p. 38.*

عامل المنافسة غائبا والمنتوج جديدا، فإن الشركة صاحبة الاختراع لن تعوالهتمام ًا بالغ ًا لتكلفة الإنتاج والسعر، ومن ثم فإنها تضع السلناسب لها نظر ً ا لأن مرونة الطلب في هذه المرحلة عالية.[1]

وسعيا للبحث عن فرص تصديرية بعد بيع المنتوج الجديد في السوق الداخلي للدولة الأم، تتولد لدى الشركة المبتكرة فكرة الاستثمار في الخارج. وتظهر فرص الاستثمار أولا في الدول المتقدمة حيث تتشابه أذواق المستهلكين وتتقارب الدخول الفردية.

**ثانيا: مرحلة المنتوج الناضج**

تتميز هذه المرحلة بالنمو في الإنتاج والتسويق المحلي والدولي، وبداية إنتاج السلعة في الدول المتقدمة الأخرى. كما أن الطلب في الدولة الأم يصبح أكثر استجابة لعامل السعر. وبهذه المثابة، يصبح من العسير التوسع في عملية الإنتاج في الدولة الأم نظر ً ا لظهور منافسين في نفس القطاع، وعليه فإن الشركة صاحبة الاختراع تجد نفسها مجبرة على القيام بعملية الاستثمار الأجنبي المباشر.[2] ولعل أبرز الأسباب التي تدفع بالشركة للاستثمار في الخارج هو حماية السوق الذي ولدته في المرحلة الأولى، بالإضافة إلى عامل المنافسة.

**ثالثا: مرحلة المنتوج النمطي**

من أهم خصائص هذه المرحلة هو تجانس المنتجات، وأن التمييز بينها يكون من خلال السعر وحده والذي يصبح منخفض ً ا بسبب تفوق العرض عن الطلب. ومن خلال هذا المنطلق يمكن الحديث عن الاستثمار الأجنبيالباشر في الدول النامية والأقل نمو ً ا حيث التكلفة المنخفضة. وتجدر الإشارة إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر ليس موجه ً ا للاستهلاك المحلي فحسب، بل للتصدير إلى الدولة الأم وغيرها من الدول الأخرى.[3] وهنا يبرز شكل الاستثمار الأجنبي المباشر الموجه للتصدير.

ورغم النجاح الذي حققته نظرية دورة حياة المنتوج، إلا أنها لا تخلو من بعض الانتقادات، فمن الناحية العملية تقوم الشركات المتعدّدة الجنسيات بالاستثمار الأجنبي المباشر في كل من الدول المتقدمة والنامية، بدون المرور بالمراحل التي أوردهافرنون في نظريته. علاوة على ذلك، لايمكن تعميم هذه النظرية على

[1] - رضا عبد السلام، مرجع سابق، ص. 58.
[2] - المرجع نفسه، ص. 59.
[3] - المرجع نفسه، ص ص. 59 – 60.

كافة المنتجات، فثمة منتجات لا تتضمن مراحل دورة حياة المنتوج كالبترول، وبالتالي يصعب عليها تطبيق النظرية بفروضها. أضف إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر ليس بالضرورة حصيلة ثلاث مراحل.[1]

مما سبق، يمكن القول أن نظرية دورة حياة المنتوج ساهمت إلى حد كبير في شرح حدوث الاستثمار الأجنبي المباشر، وألقت الضوء على عناصر كانت مهملة في النظريات السابقة مثل العامل الثقافي والعامل التكنولوجي من الناحية العملية نجحت النظرية في تقديم تفسيراً مقنعاً للاستثمارات الأمريكية في أوروبا في الربع الثالث من القرن المنصرم. بالإضافة إلى ذلك فإن نظرية فرنون وضحت العديد من المتغيرات الاقتصادية الكلية كالإنتاج والاستهلاك والتصدير والاستيراد في الدول الأم والدول المضيفة على حد السواء مثلما يوضحه الشكل التالي:

**شكل رقم 7**

**الإنتاج والاستهلاك خلال دورة حياة المنتوج**

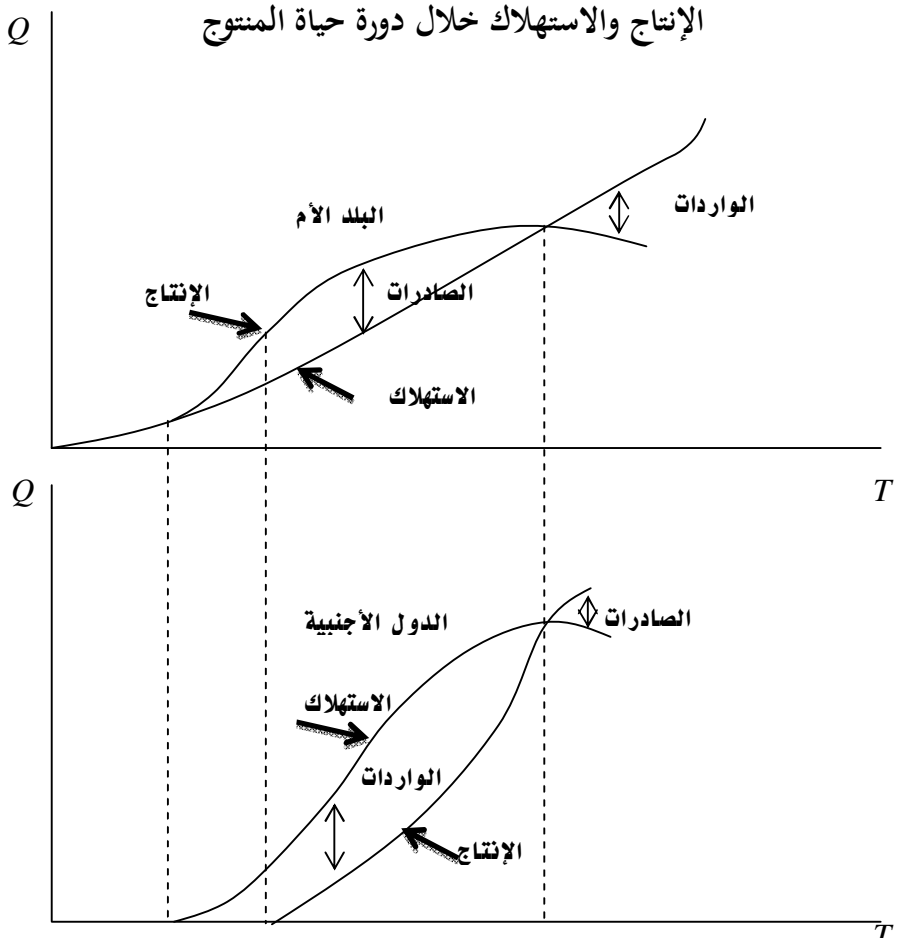


***Source:*** *Imad A. MOUSSA,* ***Foreign Direct Investment: Theory, Evidence and Practice*** *(New York, 2002), p. 4*

[1] - رضا عبد السلام، مرجع سابق، ص. 60.

## المطلب السادس: النظرية الانتقائية (نظرية *OLI*)

يعتبر الاقتصادي جون دنينغ *John Dunning* أول من وضع اللبنة الأولى للنظرية الانتقائية. وتستند هذه النظرية على أن الشركات المتعدّدة الجنسيات تقوم بعملية الاستثمار الأجنبي المباشر نتيجة لتوفر ثلاث مزايا، وهي: مزايا الملكية ومزايا الموقع ومزايا التدويل.[1]

وبعبارة أخرى تقوم الشركة بالاستثمار في الخارج لاعتبارات خاصة بالشركة تتميز بها عن باقي الشركات الأخرى، ولاعتبارات تتعلق بالموقع في البلد المضيف، وأخيراً لاعتبارات تتعلق بالتنظيم الداخلي والتدويل[2] من خلال انتقال اليد العاملة ورأس المال والتكنولوجيا داخل الشركة على المستوى الدولي بهدف تخفيض التكاليف بدلاً من اللجوء إلى المصادر الخارجية مثل التراخيص والوكلاء التجاريون.[3] ويمكن توضيح النظرية الانتقائية في الجدول التالي:

**جدول رقم 5**

**محدّدات استثمارالشركات المتعدّدة الجنسيات حسب النظرية الانتقائية**

| المزايا النوعية (*O*) | مزايا الدولة المضيفة (*L*) | مزايا تتعلق بالتدويل (*I*) |
|---|---|---|
| ▪ التقدم التكنولوجي<br>▪ المهارة والكفاءة الإدارية<br>▪ اقتصاديات الحجم<br>▪ القدرة على التغيير في المنتوجات<br>▪ القدرة على ولوج الأسواق | ▪ سعر ونوعية المدخلات<br>▪ تكاليف النقل والاتصالات<br>▪ نوعية الهياكل القاعدية<br>▪ الحوافز الجمركية<br>▪ الحوافز الممنوحة للاستثمارات<br>▪ التقارب الثقافي | ▪ تخفيض التكلفة<br>▪ حماية براءة الاختراع<br>▪ مراقبة الإنتاج واليد العاملة |

***Source**: Isabelle Hualt, **Le Management International** (Alger : Casabah Edition, 1999), p. 21.*

[1]- *Iulia Monica OEHLER – SINCAI, "Brief Reflections in the Development of the FDI Theory", **Journal of Theatrical and Applied Economics**, No .4, Vol. XVIII, (2011), pp. 37 – 38.*

[2]- *Isabelle HUALT, Op. Ci., p. 20.*

[3] - رضا عبد السلام، مرجع سابق، ص. 63.

يتضح من خلال عرض النظرية الانتقائية أنها تملك قدرة أكبر على شرح ظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر نظر ً ا لاعتمادها على عوامل متعدّ دة ومتنوعة، بخلاف النظريات السابقة التي ركزت في الغالب على بعد واحد من أبعاد الاستثمار الأجنبي المباشر.

ورغم النجاح الذي حققته النظرية الانتقائية بالنظر للمزايا العديدة التي تضمنتها حيث كانت مفتاح العديد من الدراسات حول محدّ دات الاستثمار الأجنبي المباشر من قبل الاقتصاديين، إلا أن ما يعاب على هذه النظرية هو أن العلاقة بين العناصر الثلاثة يكتنفها بعض الغموض، حيث تعرضت النظرية لكل عنصر من العناصر بشكل منفرد دون الإشارة لعلاقة التأثير والتأثر بينها.

## المبحث الثالث: الاستثمار الأجنبي المباشر بين تعظيم المنافع وتقليل التكاليف

أضحى الاستثمار الأجنبي المباشر بالنسبة للدول المضيفة المتقدمة والنامية على حد سواء مصدر ً ا ذو أهمية بالغة لما يتضمنه من حزمة من المزايا والمكاسب خاصة الاقتصادية منها.

### المطلب الأول: الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر عاملاً حاسم ًا في تعزيز النمو الاقتصادي، سواء تعلق الأمر بالاستثمارات الجديدة حيث التأثير يكون مباشر ً ا على القيمة المضافة، أو تحويل المؤسسات أين يكون التأثير في الأجلين المتوسط والطويل.[1] وينطوي أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على عملية النمو الاقتصادي من خلال رفع الإنتاجية لكل من عاملي العمل ورأس المال. ويظهر هذا الأثر من خلال شقين أساسيين هما: الكفاءة في استخدام عوامل الإنتاج وكمية ونوعية عوامل الإنتاج.

#### أولا: الكفاءة في عوامل الإنتاج

يرتبط عامل الكفاءة في استخدام الموارد الإنتاجية باعتبارات عديدة كاندماج الدولة المضيفة في الاقتصاد العالمي (مثل الانفتاح على التجارة العالمية)، و الضغوط المفروضة من طرف عامل المنافسة، والتسهيلات الخاصة بإنشاء مؤسسة أو تطويرها.[2] وفي هذا السياق، هناك العديد من الدول التي قامت

[1]- *OCDE, **L'investissement Direct Etranger au Service du Développement : Optimiser les Avantages, Minimiser les Couts** (Paris : OCDE, 2002), p. 75.*
[2]- *Ibid.*

باستقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، إلا أنه يلاحظ غياب الكفاءة في استخدام عوامل الإنتاج، وربما يفسر ذلك إلى عدم توفر الاعتبارات السابقة.

### ثانيا: كمية ونوعية عوامل الإنتاج

حسب نموذج اختفاء الموارد فإن الدول النامية ستجد نفسها محبوسة في فخ النمو الضعيف، ويعزى ذلك إلى نقص الموارد المالية التي تعيق الوصول إلى معدّلات نمو مثلى. وبهذه المثابة يمكن للاستثمار الأجنبي تعزيز النمو الاقتصادي في البلد المضيف من خلال تعويضه لندرة رؤوس الأموال المحلية والعملات الأجنبية والمهارات. ويعتبر شكل الاستثمارات الجديدة في غاية الأهمية للبلد المضيف كونها تخلق قيمة مضافة وترفع بصورة مباشرة حجم اليد العاملة. لكن هذه الأهمية تتوقف على قدرة البلد المضيف على التفاوض فيما يخص القدرة على توجيه هذه الاستثمارات نحو القطاعات التي تتضمن ميزة تنافسية وتخلق قيمة مضافة أكبر.

وتشير الشواهد التطبيقية إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر يؤثر إيجابًا على الدخول وعلى إنتاجية عوامل الإنتاج في الدول المضيفة، وهذا في دراسة اقتصادية قام بها *Demello*، كان مسرحها بلدًا عضوًا في *OCDE*، و17 بلد غير عضو في *OCDE* أغلبها دول غير آسيوية. وفي المقابل توصل كل من *Levin* و *Corkovie* في دراسة أجريت على 72 دولة في الفترة 1960-1995 إلى ضعف العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر و النموعدم وجود تأثير فعّال للاستثمار الأجنبي المباشر على نمو الإنتاجية.[1]

## المطلب الثاني: الاستثمار الأجنبي المباشر ونقل التكنولوجيا

ليس من المدهش أن نجد معظم الدول تعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر الوسيلة المفضلة لحيازة التكنولوجيا والمهارة لتحسين إنتاجها، لاسيما وأن الشركات المتعدّدة الجنسيات تقوم بدور هام في نقل و مراقبة التكنولوجيا على المستوى العالمي.

ويجمع الاقتصاديون على تفضيل الاستثمار الأجنبي المباشر كوسيلة محبذة لنقل التكنولوجيا مقارنة بالأشكال الأخرى الخاصة بالتحويل التكنولوجي على المستوى الدولي مثل التجارة ومنح التراخيص، وهذا نظرًا لتأثيراته الفعّالة على القطاعات الاقتصادية. وفي هذا السياق يستطيع البلد المضيف حيازة التكنولوجيا عن

[1]- *OCDE, Op. Cit., p. 84.*

طريق ثلاثة خيارات، هي: تصدير المنتوج ومنح تراخيص لصالح الشركات المحلية بهدف تحسين الإنتاج المحلي وإنشاء شركة أجنبية في الخارج.

**أولا: التجارة**

يمكن نقل التكنولوجيا عن طريق تجارة السلع، فعندما تقوم دولة باستيراد سلع وسيطة عالية الجودة لاستخدامها في عملية الإنتاج النهائي، فهذا يعتبر تحويل دولي للتكنولوجيا عن طريق التبادل التجاري. ويمكن للدولة المضيفة أيضا اكتساب المعارف عن طريق تقليد السلع المستوردة.يُضاف إلى ذلك أن الانفتاح على التجارة الخارجية يؤدي إلى خلق منافسة داخلية والتي من خلالها يتم تحسين وتطوير المنتوج.[1]

**ثانيا: التراخيص**

يمكن للشركات المتعدّدة الجنسيات نقل التكنولوجيا من خلال منح تراخيص للشركات المحلية لاسيما إذا لاقت هذه الشركات الدولية عراقيل من البلد المضيف تحد من عملية تصدير منتجاتها كالرسوم الجمركية وغير الجمركية بالإضافة إلى سياسات الدولة المضيفة وعدم ملائمة مناخ الاستثمار.

وتعتبر التراخيص في غاية الأهمية للشركات الصغيرة التي تفتقر لرؤوس الأموال الضرورية للاستثمار في الخارج. لكن في بعض الحالات لا تتجرأ الشركة على منح التراخيص خوفًا من فقدان التكنولوجيا لصالح الشركة المحلية.[2]

ويبدو أن التراخيص هي آليات مؤقتة تستخدمها الشركات المتعدّدة الجنسيات بهدف تشخيص السوق المحلي، وتجميع المعلومات من قبل الشركاء المحليين قبل الشروع في عملية الاستثمار[3] على عكس الشركات المحلية فهي تبحث عن حيازة التكنولوجيا.

[1]- *OCDE, Op. Cit., p. 119.*
[2]-*Ibid.*
[3] - تبين إحدى الدراسات الاقتصادية أن 60 % من الشركات اليابانية المستثمرة في أستراليا استنجدت بأعوان محليين قبل القيام بالاستثمار، وأن 39 % شرعت في تصدير المنتوج قبل البدء في عملية الاستثمار الأجنبي المباشر.

**ثالثا: الاستثمار الأجنبي المباشر**

يسمح الاستثمار الأجنبي المباشر باستيراد تكنولوجيا الشركات المتعدّدة الجنسيات إلى البلد المضيف عن طريق إنشاء شركات تابعة للشركة الأم في البلد المضيف. وتحمل هذه التكنولوجيا صبغة رأسمالية أو تنظيمية أو تسويقية.[1] ويساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في نقل التكنولوجيا كما يلي:[2]

- يجلب الاستثمار الأجنبي المباشر الموارد التكميلية المنتظرة مثل كيفية التسيير والقدرة على إدارة المؤسسة من خلال البرامج التكوينية والتعليم المباشر.
- يؤدي وجود الشركات المتعدّدة الجنسيات إلى إرغام الشركات المحلية للإبداع وتطوير منتجاتها لحماية نصيبها من السوق.
- يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر خزانا للتكنولوجيا وهذا من منظور الخصائص التقليدية للشركات المتعددة الجنسيات كاقتصاديات الحجم والتجربة الكبيرة في التسويق والبيع.

وفي نفس المنظور ترتكز عملية نقل التكنولوجيا على أربع قنوات رئيسية هي:[3]

- الروابط العمودية: تقدم الشركات المتعدّدة الجنسيات بنقل التكنولوجيا للشركة التي تموّلها بالسلع الوسيطية أو للشركة التي تشتري منتجاتها الخاصة.
- الروابط الأفقية: يمكن للشركات المحلية التي تعمل في قطاع واحد أن تتبنى تقليد التكنولوجيا الخاصة بالشركة الأجنبية. علاوة على ذلك، فإن من الممكن للشركة المحلية تحسين التكنولوجيا لمنتجاتها من جراء المنافسة الحادة من طرف الشركات الأجنبية.
- اليد العاملة المؤهلة: قد يتم نقل التكنولوجيا من طرف العمال والمسيرين المكونين في فروع الشركات المتعدّدة الجنسيات.
- تدويل أنشطة البحث والتطوير: تساهم نأشطة البحث والتطوير الخاصة بالشركات المتعدّدة الجنسيات المستوطنة في الخارج على خلق معارف جديدة على المستوى المحلي.

[1]- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، **الحوافز الممنوحة للاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية** (الكويت: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، 1997)، ص.46.
[2]- *OCDE, Op. Cit., pp. 120 – 121.*
[3]- *Ibid., p. 122.*

مما سبق يمكن القول أن الآثار الإيجابية للاستثمار الأجنبي المباشر ليست تلقائية، إذ تتأثر بالعديد من الخصائص المتعلقة بقطاع معين أو بالدولة المضيفة. ولعل من أبرز هذه الخصائص الفارق التكنولوجي بين الشركات المحلية والشركات الأجنبية، حيث يرتبط هذا الفارق بالقدرات المحلية الضرورية لاكتساب التكنولوجيا والعمل بها.

## المطلب الثالث: الاستثمار الأجنبي المباشر وتحسين رأس المال البشري

يمكن توضيح بعض التفاعلات الجوهرية بين الاستثمار الأجنبي المباشر ورأس المال البشري في النقاط التالية:[1]

### أولا: المستوى العام للتدريب

يعتبر المستوى العام للتدريب معيارًا أساسيًا لقرارات التمركز الجغرافي للمستثمرين، إذ يمكن للبلد استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر بشرط أن يتوفر على حزمة من اليد العاملة الكفؤة والمهارات العالية. وتتباين أهمية مستويات التدريب في البلد المضيف حسب الهدف المنشود من الاستثمار، فضلاً عن الاستراتيجيات المتبعة من طرف المستثمر الأجنبي. فعلى سبيل المثال، يمكن اعتبار الاستثمار الأجنبي المباشر الموجه إلى القطاع الأولي أقل حساسية فيما يخص مستوى التدريب في البلد المضيف. أما الاستثمار الهادف للأنشطة الإستراتيجية فيظهر حساسًا لضرورة توافر الأشخاص المؤهلين.

### ثانيا: معايير العمل وتكوين رأس المال البشري

ليس غريبا أن احترام المعايير الأساسية للعمل ضرورية لكي يكون للنشاط الاقتصادي تأثيرًا بالغًا على تكوين رأس المال البشري. ويأخذ هذا التأثير شكلا رئيسيا وهو السماح لفئة الأطفال والشباب للوصول إلى مستوى معين من التدريب الرسمي من خلال الحد من شغل الأطفال وحماية كل أشكال التمييز العنصري بهدف إعطاء كل شرائح اليد العاملة إمكانية تحسين مهاراتهم وكذلك حرية التفاوض الجماعي في مجال الأجور.

[1]- *OCDE, Op. Cit., pp.* 136 -140.

**ثالثا: مساهمة الشركات المتعدّدة الجنسيات في تكوين رأس المال البشري**

يمكن أن تساهم الشركات المتعدّ دة الجنسيات في تطوير رأس المال البشري في البلد المضيف عن طريق خلق مباشر لرأس المال البشري أو من خلال توزيع المهارات الموجودة. وتتوقف الجهود المبذولة من طرف الشركات الدولية لتطوير رأس المال البشري على فرع أنشطتها واستراتيجياتها. فعلى سبيل المثال، تتمتع أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر التي لا تعتمد على توافر رأس المال البشري بحظوظ قليلة لتحقيق الجهود المتعلقة بالتكوين من طرف المستثمر الأجنبي. كما أنه في حالة ندرة المهارات على المستوى الدولي في قطاع معين، فإن الشركات الدولية تحبذ لتموقع في اقتصاد يتوفر على المهارات بدلاً من قيامها بتكوين العمال.

**رابعا: الشركات المتعدّدة الجنسيات وهجرة الأدمغة**

إن حضور الشركات المتعدّ دة الجنسيات في الدول المضيفة يمكن أن يزيل هاجس هجرة الأدمغة الذي أضحى مصدر قلق دائم للعديد من الدول النامية. وفي هذاالإطار يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر عاملاً حاسمً ا في الاحتفاظ برأس المال البشري في الدول المضيفة بدلاً من الهجرة إلى الخارج، ذلك أنه يتيح لليد العاملة الاستفادة من فرص العمل، فضلاً عن الأجور المرتفعة المقدمة من طرف تلك الشركات.

يتضح أن هناك رابطة قوية بين الاستثمار الأجنبي المباشر وتحسين رأس المال البشري، وتتباين هذه الرابطة من دولة إلى أخرى حيث يلعب المناخ الاستثماري في البلد المضيف في توطيدها، وهذا ما أشارت إليه إحدى الدراسات الاقتصادية لـ *OCDE*، إذ أوضحت أن هناك امتيازات هامة تفرض نفسها في ما يخص تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على العامل البشري كالتعليم[1] والتقدم التكنولوجي واحترام معايير العمل.

## المطلب الرابع: الاستثمار الأجنبي المباشر وتأهيل المؤسسات

يمكن تقسيم آثار الاستثمار الأجنبي المباشر على تأهيل وإعادة هيكلة المؤسسات إلى قسمين، هما: الآثار المباشرة والآثار غير المباشرة. تتجسد الآثار المباشرة عندما يقوم المستثمر الأجنبي بتملك مؤسسة محلية حيث يقوم بإدخال العديد من التغييرات في تقنيات الإنتاج واستراتيجيات التسويق. أما بخصوص الآثار

[1] -استطاعت العديد من الدول الآسيوية الناشئة لاسيما ماليزيا وسنغافورة جذب كميات هائلة من الاستثمار الأجنبي المباشر نتيجة السياسة التعليمية الناجحة.

المباشرة، فإن المؤسسات المحلية تلجأ إلى إعادة النظر في طريقة التسيير من جراء عامل المنافسة نتيجة الحضور القوي للشركات المتعدّ دة الجنسيات.[1]

وتشير الشواهد التطبيقية إلى أنه ثمة تحسن ملحوظ في الكفاءة الاقتصادية للمؤسسات التي تم شراؤها من طرف الشركات الدولية، إذ يوجد العديد من التجارب الناجحة لاسيما في اقتصاديات أوروبا الشرقية والوسطى.[2] والجدول الآتي يوضح 11 دراسة في صناعات مختلفة لإبراز أهم التأثيرات للاستثمار الأجنبي المباشر المتعلق بعملية الخوصصة.

[1]- *OCDE, Op. Cit., p. 175.*

[2]- *Ibid., p. 192.*

## جدول رقم 6

## الاستثمار الأجنبي المباشر وإعادة هيكلة المؤسسات في إطار الخوصصة:

## تحليل الدراسات التجريبية

| الدراسة | المعطيات/مجال التشخيص | النتائج الأساسية |
|---|---|---|
| ***Bral, Holland (2000)*** | الصناعة التحويلية في المجر، والتشيك، وبولونيا | مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في إسراع سيرورة إعادة هيكلة المؤسسات. توجد علاقة قوية بين الاستثمار الأجنبي المباشر و إنتاجية اليد العاملة في معظم القطاعات الصناعية |
| ***Bortolotti (2000)*** | 31 مؤسسة وطنية للاتصالات في 25 بلد خوصصت مابين1981 و 1988 | يوجد تفاعل إيجابي بين الخوصصة والإنتاج والفعالية |
| ***Dyck (1999)*** | 50 مؤسسة في شرق ألمانيا عام 1992 | سمحت برامج الخوصصة في تغيير نمط التسيير . ميزة الاستثمار الأجنبي المباشر هو قدرة المالكين الأجانب على إدخال مهارة تسييرية |
| ***Berd (1999)*** | 3000 مؤسسة في20 بلد في أوروبا الشرقية في 1992 | إنتاج منتجات جديدة وتطوير المنتجات المالية المؤسسات الأجنبية تحصد أحسن النتائج مقارنة بالمؤسسات العمومية |
| ***Frydman*** | مساءلة 506 مؤسسة صناعية في التشيك، والمجر، وبولونيا عام 1994 | ثمة تحسن ملحوظ لرقم الأعمال للشركات الأجنبية. تغيير أسلوب التسيير يعتبر مجددا لتحسين الأداء |
| ***Halpern, Korosi*** | معطيات مأخوذة من حسابات النتائج الخاصة لعدد كبير من الشركات المجرية | يظهر التفوق والفعالية للمؤسسات الأجنبية مقارنة بنظيراتها العمومية والخاصة الوطنية |
| ***La Porta, La Pez-de-Silanez (1997)*** | كل عمليات الخوصصة في المكسيك ما بين 1983 و 1991 | ساهمت الخوصصة في زيادة الأرباح، غير أن قطاع العمل شهد معاناة كبيرة |
| ***Konings (2001)*** | أكثر من 5000 مؤسسة في بلغاريا، ورومانيا، وبولونيا | باستثناء بولونيا، لم تحصل المؤسسات الأجنبية على نتائج حسنة مقارنة بالمؤسسات المحلية |
| ***Petrazzini, Lork (1996)*** | قطاع الاتصالات في26 بلد نامي في 1994 | أتاحت الخوصصة ارتفاعا هاما في مستوى ومعدل كثافة الشبكة |
| ***Ros (1999)*** | قطاع الاتصالات في110 بلد ما بين 1986 و 1995 | عملت الخوصصة على زيادة كثافة الشبكة ورفع الفعالية، وتحققت هذه الزيادة في الدول التي يستحوذ فيها المستثمرون الأجانب على 50 % فأكثر من رأس المال |
| ***Rojec (2000)*** | أكثر من 5000 مؤسسة في التشيك،والمجر، وسلوفاكيا، و سلوفينيا | سجلت الفروع الأجنبية أداء ممتازا، وحسب المؤشرات الكلية لتلك الاقتصاديات |

*Source : OCDE,* ***L'Investissement Direct Etranger au Service du Développement: Optimiser les Avantages, Minimiser les Coûts*** *(Paris : OCDE, 2002), pp.*182-183.

وخلاصة القول هو أنالشركات المتعدّدة الجنسيات تتوفر مقارنة بنظيراتها المحلية على موارد مالية ضخمة ومهارات تقنية يمكن أن تترجم إلى تحديث التجهيزات وتوسيع القدرات. كما أنها تتوفر على كفاءات داخلية يمكنها من تسيير وتنظيم العملية الإنتاجية والتسويقية.

## المطلب الخامس: الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الخارجية

### أولا: الاستثمار الأجنبي المباشر والصادرات من السلع

يعتبر العديد من الاقتصاديين إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر يساهم في تنشيط الصادرات خاصة في الاقتصادات الناشئة المندمجة في الأنظمة التجارية الدولية.ويحاج ذلك على أن الشركات المتعدّدة الجنسيات بإمكانها تعزيز الطابع التصديري للاقتصاد الوطني بالنظر إلى المميزات التي تمتلكها كالجودة الرفيعة لمنتجاتها والاعتراف بعلاماتها التجارية والقدرة على الولوج في الأسواق المحلية.[1]

### ثانيا: الاستثمار الأجنبي المباشر والواردات من السلع

يتجلى تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على واردات السلع في الآثار المباشرة والآثار على المدى البعيدنتج الآثار المباشرة أساسًا من الاستثمار الفعّال الذي ينطوي على استيراد وسائل الإنتاج الأولية كالآلات والتجهيزات لاسيما في حالة الاستثمارات الجديدة. كما تنطوي الآثار المباشرة على اختيارات المستثمرين بين وسائل الإنتاج المحلية أو المستوردة والتيتدخل ضمن مخطط الواردات للشركات المتعدّدة الجنسيات. أما بخصوص الآثار التي يمكن أن تحدث على المدى البعيد فإنها تعتمد على خصائص القطاع المعني والموقع الجغرافي. وعليه من العسير استخلاص نتائج عامة في هذا المجال كون العديد من الدراسات النظرية والتطبيقية تنطلق من مبدأ هو أن الاستثمار الأجنبي المباشر والواردات يمثلان تدفقات متجانسة نسبيًا.[2]

### ثالثا: مناطق تحويل الصادرات

ثمة العديد من الدول المتقدمة والنامية على حد السواء قامت بإنشاء ما يسمى بمناطق تحويل الصادرات *ZTE*هدف استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر الموجه أساسًا للتصدير وتحسين الشروط العامة

[1]- *OCDE, Op. Cit., p. 101.*
[2]- *Ibid., pp. 105 – 107.*

لنشاط المؤسسات. ولقد بينت العديد من الدراسات التطبيقية أن مناطق تحويل الصادات تقوم بدور حاسم في الاستفادة من مكاسب الاستثمار الأجنبي المباشر بهدف إدماج اقتصاديات الدول المضيفة في الاقتصاد العالمي من خلال مساهمتها في زيادة الصادرات.

ومن بين الأمثلة البارزة في هذا المجال دولة جزر موريس، إذ ارتفعت مداخيل الصادرات من مناطق تحويل الصادرات إلى 71% من الصادرات الكلية لهذا البلد عام 1971، وتوظف هذه المناطق 16.6% من اليد العاملة.

مما سبق يتضح أن الاستثمار الأجنبي المباشر يساهم بقسط وافر في تطوير اقتصاد البلد المضيف عن طريق التجارة الخارجية بغض النظر عن تأثيره على الميزان التجاري في الأجلين القصير والطويل. كما يمثل أداة اقتصادية في الدول النامية من شأنها تنشيط الصادرات لمواجهة ومنافسة الواردات في البلد المضيف.

## المطلب السادس: الاستثمار الأجنبي المباشر والبعد الاجتماعي

إن التطو ّرات العملية للمؤسسة يمكن أن تحدث تأثيرات هامة على مستوى الظروف الاجتماعية في البلد المضيف، إذ يمكن للشركات المتعدّدة الجنسيات أن تساهم في رفع مستوى المعيشة وتخفيض معدلات الفقر ورفع الأجور وتفعيل احترام حقوق العمل وتعزيز القطاع الرسمي. ويقوم الاستثمار الأجنبي المباشر بتدعيم هذه المزايا من خلال قناتين أساسيتين هما: الناتج الوطني الإجمالي وعولمة معايير العمل.

### أولا: الناتج الوطني الإجمالي

كما تم الإشارة إليه سلفاً، يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر عاملاً حاسمًا في زيادة الإنتاجية ودعم النمو الاقتصادي مما ينعكس إيجابًا على الناتج الوطني الإجمالي والذي بدوره يؤثر على توزيع الدخول بين الأفراد. وما ينبغي الإشارة إليه هو ضرورة التمييز بين الدخول على مستوى فروع الشركاتالمتعدّدة الجنسيات والدخول على مستوى اقتصاد البلد المضيف ككل، ذلك أن فروع هذه الشركات قد تستفيد من زيادة الإنتاجية وبالتالي زيادة الأجور لدى العمال، ومن ثم اتساع الفوارق في الأجور في البلد المضيف.[1]

[1]- *OCDE, Op. Cit., p.192.*

**ثانيا: عولمة معايير العمل**

عندما تنشط الشركات المتعدّدة الجنسيات في البلدان التي تتسم بتدهور وتدني معايير العمل مقارنة بالمعايير الدولية فإنها تكون في بعض الأحيان مجبرة على البحث عن أفضل العلاقات الصناعية، إذ تساهم القوانين الداخلية للشركات المتعدّدة الجنسيات والضغوط الخارجية على تبني واحترام المعايير الاجتماعية خاصة في ظل تواجد فوارق اجتماعية كبيرة بين البلد الأم والبلد المضيف.[1] وفي هذا السياق، يقرّر *Rodrik* أن هناك علاقة قوية وإيجابية بين الاستثمار الأجنبي المباشر وحقوق العمال في الدول النامية. كما يؤكد *Oman* أن قرارات الاستثمار في الخارج ليست متأثرة بصورة كبيرة بمعايير العمل. وبعبارة أدق، فإن تدهور معايير العمل لا يشكل عاملاً مساعداً لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر حيث أشارت دراسة لمنظمة العمل الدولية بأنه لا توجد أدلة تبين أن المستثمرين الأجانب يفضلون الدول التي تتسم بتدني معايير العمل.[2]

من جانب آخر، ثمة إجماع نظري وشواهد تطبيقية تفيد بأن الاستثمار الأجنبي المباشر يساهم في تقليل حدّة الفقر، لاسيما الاستثمار الموجه للقطاعات كثيفة العمل. وفي هذا الإطار وضح كل من *Romer* و*Gugerty* في تحليله لمعطيات اقتصادية في 26بلداً ناميا أن ارتفاع النمو بـ 10 % من الناتج المحلي الإجمالي يولد زيادة مساوية قدرها 10 % من الدخول لـ 40 % من أكثر السكان فقراً.

من خلال العرض السابق يتضح أن هناك تفاعلات إيجابية بين الاستثمار الأجنبي المباشر ومختلف المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية، إلا أنه ثمة مخاوف وأخطار لدى السلطات العمومية للبلد المضيف كإمكانية تطبيق الشركات المتعدّدة الجنسيات لسعر التحويل قصد ممارسة التهرب الضريبي. ويبلغ هذا الخطر أوج ذروته في حالة قيام الدولة المضيفة بنصب حواجز على تحويل أرباح الشركات المتعدّدة الجنسيات. علاوة على ذلك، يطرح بالنسبة للدولة المضيفة التي تستقطب أحجام كبيرة من الاستثمار الأجنبي المباشر شكل آخر يتعلق بوضعية ميزان المدفوعات على المدى الطويل، إذ يمكن تغيير اتجاه هذا الاستثمار من الصفقات المالية نظراً لأن جزءاً مهما من الاستثمار الأجنبي المباشر عبارة عن ديون متبادلة بين شركات المجموعة، يضاف إلى أن المستثمر الأجنبي بإمكانه أن يعيد إلى بلاده الأموال التي اقترضها من السوق المحلية.

[1]- *OCDE, Op. Cit., p. 203.*
[2]- *Ibid., p. 205 .*

كما أن الحصة المرتفعة للاستثمار الأجنبي المباشر من إجمالي تدفقات رأس المال لدولة ما قد تعكس ضعف مؤسسات هذه الدولة وليس قوتها. كما قد يكون هناك ضياع للمنافسة المحلية بسبب شراء المؤسسات أو إفلاسها.

ومن منظور آخر، يمكن للشركات المتعدّدة الجنسيات أن تساهم في تعميق جراح الهيكل الاجتماعي في البلد المضيف، نظرًا لأن البلد الذي يتمتع بمستويات أجور متدنية وبعض الحماية الاجتماعية يمكن أن يستقطب كميات كبيرة من الاستثمار الأجنبي المباشر نحو الصناعات التي تتسم باليد العاملة الرخيصة والغير الماهرة. هذه الحالة يمكن أن يكون تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر سلبيًا على التطوّر الاجتماعي.

## خاتمة الفصل الأول

من خلال ما سبق، يتضح أن الاستثمار الأجنبي المباشر ظاهرة قديمة، غير أن الازدهار الفعلي له كان في أعقاب الثورة الصناعيةولقد مرّ الاستثمار الأجنبي المباشر بعدة مراحل تتأرجح بين التطور والتذبذب نتيجة لعوامل اقتصادية وسياسية.

إن تطور حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على المستوى العالمي يؤكد حقيقة هامة وهي أن الاستثمار الأجنبي المباشر أصبح يشكل أحد أهم مظاهر العولمة المعاصرة. وقد دعم المزيد من تلك التدفقات سعي كافة الدول لاستمالته، أملاً في الاستفادة منه في التنمية الاقتصادية، والتكيف مع متطلبات النظام العالمي الجديد.

ومن خلال دراسة نظريات الاستثمار الأجنبي المباشر، ثم التوصل إلى أن هناك محددات عديدة تدفع بالشركات المتعدّدة الجنسيات إلى الاستثمار خارج حدودها. وما ينبغي التأكيد عليه هو عدم الوصول إلى نظرية إذ كل النظريات قدمت تفسيراً استناداً إلى عامل أو عدّة عوامل أخرى.

وانطلاقاً من الأهمية التطبيقية لبعض مصادر الخطر المحتملة للاستثمار الأجنبي المباشر، فإنه يجب أن تركز التوصيات للدول النامية على تحسين مناخ الاستثمار لرأس المال المحلي والأجنبي على حدّ السواء.

# الفصل الثاني:

# تحليل أوضاع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

## تمهيـــد

نظر ً ا للدور الهام الذي تقوم به الاستثمارات الأجنبية المباشرة في تطوير اقتصاديات الدول، سعت الجزائر كغيرها من الدول النامية إلى استغلال هذه الوسيلة التمويلية الدولية من خلال انتهاجها لإصلاحات اقتصادية عديدة، إذ أحدثت تغيرات على مستوى مؤسساتها الاقتصادية، كما قامت بتعديلات مكثفة في مؤسساتها المالية، ويتجلى ذلك من خلال سن حزمة من القوانين، والنصوص التشريعية التي تهدف إلى تهيئة أرضية الاستثمار المناسبة لجعل مناخ الاستثمار عاملا حاسم ً ا لجلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الجزائر.

وعلى هذا الأساس يهدف هذا الفصل إلى معالجة المباحث التالية:

- ✓ سياسات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.
- ✓ الاستثمار الأجنبي المباشر بين عوامل الجذب وعوامل الطرد في الجزائر.
- ✓ تحليل تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

## المبحث الأول: سياسات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

يتناول هذا المبحث جملة من العناصر تتعلق بالتركيبة القانونية والمؤسساتية للاستثمار الأجنبي المباشر وكذلك الحوافز والضمانات الممنوحة للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر وأخير تحليل تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر.

### المطلب الأول: الإطار القانوني للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

لا يمكن الحديث عن إمكانية استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل غياب مؤشرات واقعية تقيس مستوى التشريع الذي وصل إليه البلد، ومدى توفره على جملة من التحفيزات والإغراءات المختلفة. وفي هذا السياق أصدرت الجزائر حزمة من القوانين والتشريعات لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، ولعل أبرزها قانون النقد والقرض، وقانون الاستثمار سنة 1993، والأمر 1-03 لعام 2001 المتعلق بتطوير الاستثمارات، والأمر رقم 6-08 الذي جاء معدلا ومتمما للأمر 03-01، وأخيرا قانون 16-09 المتعلق بترقية الاستثمارات.

#### أولا: قانون القرض والنقد (قانون10/90)

يعتبر هذا القانون كخطوة تمهيدية وهامة في تجسيد فكرة التوجه نحو سياسة جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، والتي تمثل في الحقيقة الإجراءات التشريعية الجديدة لترويج جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة. وتتمثل أهم المبادئ التي تضمنها قانون القرض والنقد فيما يلي:[1]

- حرية الاستثمار: غير أن هذا القانون خصص مجالاً للقطاعات التي ينبغي أن تكون حكرا على الدولة. كما حدد شروط تدخل رؤوس الأموال الخاصة.
- حرية تحويل رؤوس الأموال بعد تأشيرة بنك الجزائر، ويتم ذلك بعد شهرين من تقديم الطلب إلى بنك الجزائر.
- الضمانات الواردة في الاتفاقيات الدولية التي وفقت عليها الجزائر.
- تبسيط عملية قبول الاستثمار.

[1] - قربوع كمال عيلوش، **قانون الاستثمارات في الجزائر** (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1999)، ص. 9.

يتضح من هذا القانون أن هناك تمييز بين المقيمين وغير المقيمين، إذ يسمح لغير المقيمين بالاستثمار المباشر. يضاف إلى ذلك أنه نص على الضمانات الخاصة بتحويل رؤوس الأموال. لكن هذا القانون خاو من العديد من الامتيازات الممنوحة للمستثمرين الأجانب.

**ثانيا: قانون الاستثمار لسنة 1993 (قانون 12/93)**

لقد جاء هذا القانون بهدف إنعاش الاقتصاد الوطني من خلال ترقية الاستثمار الخاص بصفة عامة والاستثمار الأجنبي بصفة خاصة. وأهم النقاط التي أتى بها هذا القانون ما يلي:[1]

- الانفتاح على رؤوس الأموال الأجنبية بدون قيود وخارج القطاعات ذات الطابع السيادي، وكذلك تأسيس علاقات ثقة مع المستثمر.
- توسيع مشاركة رأس المال الأجنبي في ترقية الاستثمارات الجديدة.
- إلغاء الفروقات القديمة بين المستثمر العام والمستثمر الخاص وبين المستثمر المحلي والمستثمر الأجنبي.
- إنشاء وكالة ترقية الاستثمار (*APSI*) للترويج والتعريف بمناخ الاستثمار وتقديم العديد من المزايا الضريبيةوالجمركية.

يتبين من هذا القانون أنه ألغى التناقضات والمزايا السلبية التي كانت في القوانين السابقة.

**ثالثا: قانون تطوير الاستثمار لسنة 2001 (الأمر 01-03)**

لقد تم إصدار هذا الأمنتيجة لوجود العديد من المعوقات التي تعيق عملية تطو ّ ر الاستثمار، ولعل من أبرزها ثقل إجراءات الحصول على القطع الأرضية الضرورية لإنشاء المؤسسة مع استحالة الأمر أحيانا، وصعوبة الاستفادة من مختلف أشكال تمويل الاستثمارات، يضاف إلى ذلك عدم ملائمة قانون الاستثمار لسنة 1993مع مقتضيات التطور الاقتصادي ومع متطلبات المستثمرين، إذ لم تتجسد الأهداف الاقتصادية المرجوة على أرض الواقع، وبقيت نسبة البطالة على حالها، كما أن عدد المؤسسات التي تم إنشاؤها كان وئيدا.

ولقد تضمن الأمر (01-03) للاستثمار مفهوما جديدا للاستثمار حيث يتضمن ما يلي:[2]

[1] - المرسوم التشريعي 12/93 المؤرخ في 05 أكتوبر 1993، الجريدة الرسمية، 1993.

[2] - الأمر (01-03) المؤرخ في 20 أوت 2001، الجريدة الرسمية، العدد 47، 2001.

- اقتناء أصول تندرج في إطار استحداث نشاطات جديدة، أو توسيع قدرات الإنتاج، أو إعادة التأهيل، أو إعادة الهيكلة.
- المساهمة في رأس مال المؤسسة في شكل مساهمات نقدية أو عينية.
- استئناف النشاطات في إطار الخوصصة الكلية أو الجزئية.

بالإضافة إلى ذلك، استحدث هذا الأمر أجهزة مؤسساتية جديدة لتنظيم عملية الاستثمار، هي:[1]

- المجلس الوطني للاستثمار تحت رئاسة الحكومة الذي يكلف برسم إستراتيجية تطوير الاستثمار.
- الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، حيث تتولى مهمة ترقية ومتابعة الاستثمارات، ومنح المزايا والحوافز المرتبطة بالاستثمار.
- الشباك الوحيد وهو هيكل لا مركزي على مستوى الوكالة ويسهر على تسهيل إجراءات إنجاز المشاريع.
- صندوق لدعم الاستثمار من أجل تمويل أشغال المنشآت الأساسية الضرورية لإنجاز الاستثمارات إلى جانب المزايا الممنوحة للاستثمارات.

### رابعا: قانون الاستثمار لسنة 2006 (الأمر06 -08)

لقد تم إدخال بعض التعديلات في قانون تطوير الاستثمار لسنة 2001 بموجب الأمر رقم (06-08) ولعل أهمها:[2]

- للوكالة أجل أقصاه:
  - 72ساعة لتسليم المقرر المتعلق بالمزايا الخاصة بالإنجاز.
  - عشرة أيام لتسليم المقرر المتعلق بالمزايا الخاصة بالاستثمار ابتداءا من تاريخ إيداع طلب الاستفادة من المزايا، بعدما كانت 30 يوم في الأمر (01-03).
- استفادة المستثمرين من الامتيازات والإعفاءات بشكل كبير.

[1] - الأمر (01-03)، مرجع سابق.

[2] - الأمر (06-08) المؤرخ في 15 جويلية 2006، الجريدة الرسمية، العدد 47، 2006.

كما تم التعديل في بعض أحكام الأمر (06-08) بموجب قانون المالية التكميلي لسنتي 2009 و2010 من أجل اتخاذ تدابير مقيدة للاستثمار الأجنبي، بحيث لا يمكن للمستثمر الأجنبي أن ينفذ استثماراته إلا في إطار الشراكة مع مستثمر وطني أو أكثر، يمتلك فيها الطرف الجزائري نسبة لا تقل عن 51 % من رأس مال الشركة.[1] علاوة على ذلك، يكون للدولة حق الشفعة في حال التنازل عن حصة المساهم الأجنبي بحيث يخضع هذا التنازل وحق الشفعة لشروط معينة.[2]

### خامسا: قانون ترقية الاستثمار لسنة2016 (قانون16-09)

يهدف هذا القانون إلى تحديد النظام المطبق على الاستثمارات الوطنية والأجنبية المنجزة في النشاطات الاقتصادية لإنتاج السلع والخدمات. وتنجز هذه الاستثمارات في ظل إبرام القوانين لاسيما تلك المتعلقة بحماية البيئة. كما تخضع الاستثمارات قبل إنجازها من أجل الاستفادة من المزايا للتسجيل لدى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار.[3]

من خلال استعراض قوانين الاستثمار في الجزائر، يبدو أن المرسوم التشريعي رقم 93-12 يعتبر بمثابة بداية الانفتاح الحقيقي للاقتصاد الجزائري لاسيما فيما يتعلق بجانب الاستثمار الأجنبي المباشر.كما أن الأمر 2001، المكمل والمعدل بالأمر 2006 وفيما بعد بالقانون 2016 أدى إلى توسيع مجال الاستثمار الخاص الوطني والأجنبي إلى بعض القطاعات التي كانت حكر ً ا على الدولة، وإلى تنظيم الإطار القانوني للاستثمار.

## المطلب الثاني: التركيبة المؤسساتية للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

لقد صاحب تطور التركيبة القانونية للاستثمار في الجزائر إنشاء هيئات رسمية مختصة بسياسة ومتابعة الاستثمارات. ويضم الإطار المؤسساتي للاستثمار في الجزائر ثلاثة أجهزة هي: المجلس الوطني للاستثمار *CNI* والوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار *ANDI* والشباك الوحيد *GUD*.

[1] - الأمر (09-01) المؤرخ في 22 أوت 2009 المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2009، الجريدة الرسمية، العدد 44، 2009.
[2] - الأمر (10-01) المؤرخ في 26 أوت 2010 المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2010، الجريدة الرسمية، العدد 49، 2010.
[3] - القانون (16-09) المؤرخ في 03 أوت 2016، الجريدة الرسمية، العدد 46، 2016.

**أولا: المجلس الوطني للاستثمار *CNI***

يتكون المجلس الوطني للاستثمار[1] أساسا من ركائز عالية للدولة —ما لا يقل عن ثماني وزارات- ويترأسه رئيس الحكومة. وتكمن المهمة الأساسية لهذا الهيكل الوزاري في تدعيم الجهاز التشريعي والتنظيمي للاستثمار عبر تطبيق النصوص التشريعية المرتبطة بالاستثمار. وبشكل عام يضطلع هذا المجلس بالمهام التالية:[2]

- اقتراح إستراتيجية تطوير الاستثمار وأولوياته.
- اقتراح ملائمة الإجراءات التحضيرية للاستثمار مع التطورات الملحوظة.
- دراسة الاقتراحات المتعلقة بمنح مزايا جديدة وكذلك تعديل المزايا الموجودة.
- المصادقة على مشاريع اتفاقيات الاستثمار.
- تحديد المناطق المعنية بالتنمية.
- تقييم القروض الضرورية لتغطية البرنامج الوطني لترقية الاستثمار.
- ضبط النفقات التي يمكن اقتطاعها من الصندوق المخصص لدعم الاستثمار.

**ثانيا: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار *ANDI***

تم إنشاء هذه الوكالة تحت شكل مؤسسة عمومية ذات طابع إداري، و تعتبر خليفة لوكالة ترقية ودعم الاستثمار (*ADSI*). وتمارس هذه الوكالة أنشطتها تحت سلطة ومراقبة المجلس الوطني للاستثمار. وتتولى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار المهام التالية:[3]

- تسجيل الاستثمارات.
- ترقية الاستثمارات في الجزائر والترويج لها في الخارج.
- ترقية الفرص والإمكانات الإقليمية.
- تسهيل ممارسة الأعمال ومتابعة تأسيس الشركات وإنجاز المشاريع.
- دعم المستثمرين ومساعدتهم ومرافقتهم.

[1] - أنشئ المجلس الوطني للاستثمار تحت المرسوم رقم 281-01 المؤرخ في 26 سبتمبر 2001.

[2] - المادة 03 من المرسوم التنفيذي رقم 06 -355 المؤرخ في 9 أكتوبر 2006، الجريدة الرسمية، العدد 64، 2006.

[3] - المادة 26 من القانون رقم 16 -09، مرجع سابق.

- الإعلام و التحسيس في مواقع الأعمال.
- تأهيل المشاريع ذات الأهمية بالنسبة للاقتصاد الوطني وتقييمها، وإعداد اتفاقية الاستثمار التي تعرض على المجلس الوطني للاستثمار للموافقة عليها.
- المساهمة في تسيير نفقات دعم الاستثمار، طبقا للتشريع المعمول به.
- تسيير حافظة المشاريع التي يساوي مبلغها أو يفوق خمسة ملايير دينار جزائري.

ولهذا الغرض تحتوي الوكالة على أربعة مراكز تضم مجموع المصالح المؤهلة لتقديم الخدمات الضرورية لإنشاء المؤسسات ودعمها وتطويرها، وكذلك لإنجاز المشاريع، وهي:[1]

- مركز تسيير المزايا، ويكلف بتسيير المزايا والتحفيزات المختلفة الموضوعة لفائدة الاستثمارات، باستثناء تلك الموكلة للوكالة.
- مركز استيفاء الإجراءات، ويكلف بتقديم الخدمات المرتبطة بإجراءات إنشاء المؤسسات وإنجاز المشاريع.
- مركز الدعم لإنشاء المؤسسات، ويكلف بمساعدة ودعم إنشاء وتطوير المؤسسات.
- مركز الترقية الإقليمية، ويتولى ضمان ترقية الفرص والإمكانات المحلية.

**ثالثا: الشباك الوحيد اللامركزي *GUD*.**

الشباك الوحيد الغير المركزي[2] هو جزء من الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار على المستوى المحلي، أنشئ على مستوى ولاية أو مجموعة من الولايات. وتشمل هذه الهيئة إلى جانب إطارات الوكالة ممثلين عن الإدارات التالية: المركز الوطني للسجل التجاري، مصالح الضرائب، مصالح أملاك الدولة، مصالح الجمارك، مصالح التعمير، التهيئة العمرانية والبيئة، التشغيل والعمل، الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي وصندوق الضمان الاجتماعي لغير الأجراءوأخير ً ا ممثل عن المجلس الشعبي البلدي. ويوجد حاليا48 شباك وحيد غير مركزي على مستوى التراب الوطني.[3]

[1] - المادة 27 من القانون رقم 16-09، مرجع سابق.

[2] - أنشئ الشباك الوحيد المركزي بموجب الأمر رقم 01-03 المؤرخ في 20 أوت 2001 والمتعلق بتطوير الاستثمارات.

[3] - الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار: *www.andi.dz*

ويتمثل دور الشباك الوحيد اللامركزي في تسهيل وتبسيط الإجراءات القانونية لتأسيس مؤسسة وتنفيذ المشاريع الاستثمارية. ولهذا الغرض فإن ممثلي الإدارات والهيئات المكونة له مكلفين بإصدار مباشرة كل الوثائق المطلوبة وتقديم الخدمات الإدارية المرتبطة بإنجاز الاستثمار. زيادة على ذلك يكلفون بالتدخل لدى المصالح المركزية والمحلية لإدارتهم الأصلية لتذليل الصعوبات المحتملة التي قد يلاقيها المستثمرون. وفي هذا النحو يكلف الشباك الوحيد أيضا باستقبال المستثمرين بعد تلقي تصريحاتهم، وإقامة وإصدار شهادات الإيداع وقرار منح المزايا.[1]

ما يلاحظ من خلال عرض الأجهزة المكلفة بالاستثمار في الجزائر هو تعدد هذه الهيئات عكس ما يوجد في بلد المغرب مثلا حيث تتوفر هيئة وحيدة وهي الوكالة المغربية لتطوير الاستثمارات. علاوة على ذلك، فإن تلك الهيئات تتكفل بجميع القطاعات الاقتصادية عكس ما هو معمول به في العديد من دول المنطقة. فعلى سبيل المثال في تونس يرتبط عمل قطاع أو نشاط اقتصادي على حدى بهيئة استثمارية محددة. والجدول التاليوضح أهم الفروقات الجوهرية بين وكالات ترقية الاستثمار في الجزائر وتونس والمغرب.

**جدول رقم 7**

**وكالات ترقية الاستثمار في دول المغرب العربي**

| البلد | الجزائر | المغرب | تونس |
|---|---|---|---|
| **التسمية** | المجلس الوطني للاستثمار *CNI*، الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار *ANDI* | الوكالة المغربية لتطوير الاستثمارات | وكالة ترقية الاستثمار الأجنبي *FIPA* (7 وكالات فرعية في الخارج)، وكالة ترقية الصناعة *API*، وكالة ترقية الاستثمارات الزراعية *APIA*، والعديد من الهيئات المختصة (السياحة...) |
| **عدد العاملين في الهيئة الرئيسية** | *ANDI*، من 150 إلى 200 عامل | | *FIPA*، 70 عامل |
| **دور الهيئة الرئيسية** | منح المزايا و التسهيلات، تقديم المساعدة، المتابعة | الترقية، البحث، الدراسات، الإحصائيات | تقديم التسهيلات، دعم وترقية الاستثمارات |
| **نوع اللامركزية** | كل القطاعات | 16 مركز جهوي للاستثمار | كل قطاع على حدى |

***Source**: www.andi.dz, www.invest.gov.ma, www.investintunisia.tn*

[1] - الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار: *www.andi.dz*

مما سبق، يتضح أنه لا توجد هيئات منفصلة مكلفة بالاستثمارات الأجنبية فقط، كما يحدث تداخل الصلاحيات بين المجلس الوطني للاستثمار *CNI* والوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار *ANDI* لاسيما فيما يمنح الامتيازات للمستثمرين.

## المطلب الثالث: الحوافز الممنوحة للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

لقد نص القانون رقم 16-09 المتعلق بترقية الاستثمار على حزمة من الحوافز الممنوحة للاستثمارات الأجنبية المرتبطة بالنشاطات الاقتصادية لإنتاج السلع والخدمات.

### أولا: المزايا المشتركة لكل الاستثمارات القابلة للاستفادة

بمقتضى المادة 12من القانون 16-09، تستفيد الاستثمارات من العديد من المزايا، وهي:[1]

**1. مرحلة الإنجاز:** تتمثل في ما يلي:

- الإعفاء من الحقوق الجمركية فيما يخص السلع المستوردة التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار.
- الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة فيما يخص السلع والخدمات المستوردة أو المقتناة محليا التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار.
- الإعفاء عن دفع حق نقل الملكية والرسم على الإشهار العقاري عن كل المقتنيات العقارية التي تتم في إطار الاستثمار المعني.
- الإعفاء من حقوق التسجيل والرسم على الإشهار العقاري على الأملاك العقارية المبنية وغير المبنية المو جهة لإنجاز المشاريع الاستثمارية.
- تخفيض بنسبة 90% من مبلغ الإتاوة الإيجارية السنوية المحددة من قبل مصالح أملاك الدولة خلال فترة إنجاز الاستثمار.
- الإعفاء لمدة عشر سنوات من الرسم العقاري على الملكيات العقارية التي تدخل في إطار الاستثمار، ابتداءا من تاريخ الاقتناء.
- الإعفاء من حقوق التسجيل فيما يخص العقود التأسيسية للشركات والزيادات في رأس المال.

[1] - المادة 12 من القانون رقم16 -09، مرجع سابق.

**2. مرحلة الاستغلال:** بعد معاينة المشروع في مرحلة الاستغلال وهذا بناءا على محضر تعده المصالح الجبائية بطلب من المستثمر الذي يستفيد لمدة ثلاث سنوات من المزايا التالية:

- الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات.
- الإعفاء من الرسم على النشاط المهني.
- تخفيض بنسبة 50% من مبلغ الإتاوة السنوية المحددة من قبل مصالح أملاك الدولة.

وبموجب المادة 13 من القانون رقم 16-09، تستفيد الاستثمارات المنجزة في المناطق التابعة للجنوب والهضاب العليا، وكذلك كل منطقة أخرى تتطلب تنميتها مساهمة خاصة من قبل الدولة من المزايا التالية:[1]

**1. مرحلة الإنجاز:** زيادة على المزايا الممنوحة في المادة 12 يستفيد المستثمر من الامتيازات التالية:

- تتكفل الدولة كليا أو جزئيا، بنفقات الأشغال المتعلقة بالمنشآت الأساسية الضرورية لإنجاز الاستثمار، وذلك بعد تقييمها من قبل الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار.
- التخفيض من قبل الإتاوة الإيجارية السنوية المحددة من قبل مصالح أملاك الدولة، بعنوان منح الأراضي عن طريق الامتياز من أجل إنجاز مشاريع استثمارية. وتمنح هذه الأراضي بالدينار الرمزي للمتر المربع ($م^2$) خلال فترة عشر سنوات، وترتفع بعد هذه الفترة إلى 50 % من مبلغ إتاوة أملاك الدولة بالنسبة للمشاريع الاستثمارية المقامة في المناطق التابعة للهضاب العليا، وكذلك المناطق الأخرى التي تتطلب تنميتها مساهمة خاصة من قبل الدولة.

وبخصوص المشاريع الاستثمارية المقامة في ولايات الجنوب، فتمنح الأراضي عن طريق الامتياز بالدينار الرمزي للمتر المربع ($م^2$) لفترة خمس سنوات، وترتفع بعد هذه الفترة إلى 50 % من مبلغ إتاوة أملاك الدولة.

**2. مرحلة الاستغلال:** تمنح نفس المزايا الممنوحة في المادة 12 باستثناء التخفيض المتعلق بمبلغ الإتاوة لمدة عشر سنوات.

[1] - المادة 13من القانون 16 -09، مرجع سابق.

وبخصوص منح الامتيازات لفائدة الاستثمارات التي يساوي مبلغها أو يفوق خمسة ملايير دينار جزائري، فإنها تخضع للموافقة المسبقة من المجلس الوطني للاستثمار.

**ثانيا: المزايا الإضافية لفائدة النشاطات ذات الامتياز أو المنشئة لمناصب الشغل**

تمنح نفس الامتيازات الجبائية والمالية المحددة في المادتين 12 و13 لفائدة النشاطات السياحية والصناعية والفلاحية.[1] كما ترفع مدة مزايا الاستغلال الممنوحة لفائدة الاستثمارات خارج المناطق التابعة للجنوب والهضاب العليا، وكذلك كل منطقة أخرى تتطلب مساهمة خاصة من قبل الدولة من ثلاث سنوات إلى خمس سنوات، عندما تنشئ أكثر من 100 منصب شغل، وهذا خلال الفترة الممتدة من تاريخ تسجيل الاستثمار إلى غاية نهاية السنة الأولى من مرحلة الاستغلال.[2]

**ثالثا: المزايا الاستثنائية لفائدة الاستثمارات ذات الأهمية الخاصة للاقتصاد الوطني**

تستفيد من المزايا الاستثنائية الاستثمارات التي تمثل أهمية خاصة للاقتصاد الوطني، والمعدة على أساس اتفاقية متفاوض عليها بين المستثمر والوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار *ANDI*، التي تبرم الاتفاقية بعد موافقة المجلس الوطني للاستثمار.[3] وتتمثل الامتيازات المرتبطة بمرحلة الاستغلال فيما يلي:[4]

- الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات لفترة يمكن أن تصل إلى 10سنوات.
- الإعفاء من الرسم على النشاط المهني لمدة قد تصل 10 سنوات.
- تخفيض بنسبة 50 % من مبلغ الإتاوة السنوية المحددة من قبل مصالح أملاك الدولة لفترة يمكن أن تصل إلى 10 سنوات.
- منح إعفاء أو تخفيض للحقوق الجمركية والجبائية والرسوم وغيرها من الاقتطاعات الأخرى ذات الطابع الجبائي والإعانات والمساعدات والدعم المالي، وكل التسهيلات التي قد تمنح بعنوان مرحلة الإنجاز للمدة المتفق عليها مع الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار *ANDI*.

[1] - المادة 15من القانون 16-09، مرجع سابق.
[2] - المادة 16 من القانون 16-09، المرجع نفسه.
[3] - المادة 17من القانون رقم 16 -09، المرجع نفسه.
[4] - المادة 18 من القانون رقم 16 -09، المرجع نفسه.

- يؤهل المجلس الوطني للاستثمار *CNI* لمنح إعفاءات أو تخفيضات للحقوق أو الضرائب أو الرسوم بما في ذلك الرسم على القيمة المضافة المطبق على أسعار السلع المنتجة التي تدخل في إطار الأنشطة الصناعية الناشئة لمدة لا تتجاوز خمس سنوات.

**رابعا: الضمانات الممنوحة للاستثمارات**

تناغما مع الاتفاقيات الثنائية والجهوية والمتعددة الأطراف الموقعة من قبل الجزائر، يتلقى الأشخاص الطبيعيون والمعنويون الأجانب معاملة وعادلة، فيما يخص الحقوق والواجبات المرتبطة باستثماراتهم.[1] وفي هذا السياق، يخضع كل خلاف بين المستمر الأجنبي والدولة الجزائرية يتسبب فيه المستثمر أو يكون نتيجة إجراء اتخذته الدولة الجزائرية في حقه للجهات القضائية المختصة إقليميا، إلا في حالة وجود اتفاقيات ثنائية أو متعددة الأطراف أبرمتها الجزائر تتعلق بالمصالحة والتحكيم، أو في حالة وجود اتفاق مع المستثمر ينص على بند تسوية يسمح للطرفين بالاتفاق على تحكيم خاص.[2]

من جانب آخر، تستفيد من ضمان تحويل رأسمال المستثمر والعائدات الناجمة عنه، الاستثمارات المنجزة انطلاقا من حصص في رأس المال في شكل حصص نقدية مستوردة عن طريق البنوك، ومدونة بعملة حرة التحويل يسعرها بنك الجزائر بانتظام، ويتم التنازل عنها لصالحه. وفي سياق حوار، يتضمن ضمان التحويل المداخيل الحقيقية الصافية الناتجة عن التنازل وتصفية الاستثمارات ذات مصدر أجنبي، حتى وإن كان مبلغها يفوق رأس مال المستثمر في البداية. وفي هذه الحالة، تتمتع الدولة بحق الشفعة عن كل التنازلات عن الأسهم أو الحصص الاجتماعية المنجزة من قبل أو لفائدة الأجانب.[3] كما يشكل تنازلا غير مباشر عن شركة خاضعة للقانون الجزائري التنازل بنسبة 10 % أو أكثر عن أسهم أو حصص اجتماعية شركة أجنبية تحوز مساهمات في الشركة الأولى. وفي هذا الحالة، يؤدي التنازل غير المباشر عن الشركة الخاضعة للقانون الجزائري والتي استفادت من مزايا وتسهيلات عند إنشائها إلى إخطار مجلس مساهمات الدولة، وفي حالة عدم الالتزام

[1] - المادة 21 من القانون رقم 16-09، مرجع سابق.
[2] - المادة 24 من القانون رقم 16-09، المرجع نفسه.
[3] - المادة 30من القانون رقم 16-09، المرجع نفسه.

بتنفيذ هذا الإجراء أو الأغراض المبرر لمجلس مساهمات الدولة في أجل شهر واحد من تاريخ استلام الإخطار المتعلق بالتنازل، تمارس الدولة حق الشفعة على نسبة من رأس المال محل التنازل.[1]

## المبحث الثاني: الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر بين عوامل الجذب والطرد

تمتلك الجزائر العديد من نقاط القوة والميزات النسبية التي تزيد من إمكانات الاستثمار الأجنبي المباشر، بالإضافة إلى توفر عدة قطاعات واعدة بالنسبة للمستثمرين الأجانب. وفي نفس الوقت تعاني الجزائر من العديد من النقائص التي يمكن اعتبارها كمعوقات للاستثمار الأجنبي المباشر.

### المطلب الأول: مؤهلات الجزائر في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر

يمكن تلخيص أهم نقاط القوة التي تحويها الجزائر فيما يلي:

#### أولا: تحرير وإصلاح الاقتصاد الوطني

شرعت الجزائر ابتداءا من تسعينات القرن الماضي في سلسلة من الإصلاحات الاقتصادية من أجل تكييف اقتصادها بما يتماشى ومتطلبات اقتصاد السوق، وتعزيز قدرتها على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر. وبغية رسم السياسة الاستثمارية وتهيئة المناخ الملائم، قامت الجزائر بتنفيذ إصلاحات تشريعية لفائدة المستثمر الأجنبي لإزالة العراقيل البيروقراطية. وغني عن البيان أن أهم الإصلاحات التشريعية تلك المتعلقة بالشق المالي والنقدي الخاصة بقانون النقد والعرض عام 1990 وقوانين الاستثمار لسنوات 1993 و2001 و2006 و2016.

بالإضافة إلى ذلك، شرعت الجزائر منذ سنة 2001، في انتهاج سياسة مالية توسعية لم يسبق لها مثيل من قبل، لاسيما من حيث أهمية الموارد المالية المخصصة لها، وذلك عبر برامج الاستثمارات العمومية المنفذة والممتدة على طول الفترة 2001-2014. وتتمثل هذه البرامج أساسا في برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي *PSRE* (2001-2004)[2] والبرنامج التكميلي لدعم النمو *PCSC* (2005-2009)[1] وبرنامج توطيد النمو الاقتصادي *PCCE* (2010-2014).[2]

[1] - المادة 31 من القانون رقم 16-09، المرجع نفسه.

[2] - يعرف باسم المخطط الثلاثي الأول، إذ خصص له غلاف مالي أولي بمبلغ 525 مليار دينار (حوالي 7ملايير دولار)، قبل أن يصبح غلافه المالي النهائي مقدرا بحوالي 1216 مليار دينار (ما يعادل 16مليار دولار)، بعد إضافة مشاريع جديدة له وإجراء تقييمات لمعظم المشاريع المبرمجة سابقا.

**ثانيا: توافر الموارد الطبيعية وسياسة فعالة لتنميتها**

إن ثراء الجزائر بمختلف الموارد الطبيعية، وعلى رأسها البترول والغاز الطبيعي[3] يمثل أحد أهم قوى الجذب الفعالة للمستثمرين الأجانب، لاسيما عندما يتوفر الاستقرار السياسي والاقتصادي. كما أن هناك العديد من السياسات والقوانين التي تم تبنيها من أجل تنمية قطاع المحروقات. وفي هذا السياق أسفر قانون 1991 الخاص بقطاع المحروقات بفتحه للمستثمرين الأجانب بهدف القيام بعملية الإنتاج، ولأول مرة منذ 1971 –سياسة عصر التأميمات– سمح الشكل الجديد للشراكة بين سوناطراك والشركات الأجنبية باستقطاب كميات هائلة من الاستثمار الأجنبي المباشر في هذا القطاع.[4] وفي هذا الصدد ومنذ 1962، تم إبرام أكثر من 60 عقدا متعلقة بأنشطة التنقيب عن المحروقات بين الشركة الوطنية سوناطراك والشركات البترولية الأجنبية.[5]

**ثالثا: القرب الجغرافي في الأسواق الإستراتيجية**

تعتبر الجزائر من الناحية الجغرافية واجهة للقطب الثلاثي المتكون من أوروبا وإفريقيا والدول العربية، مما يجعلها تحتل موقعا استراتيجيا مميزا، الأمر الذي يسمح للجزائر بامتلاكها ميزة تمكنها من تنمية فرصها الاستثمارية واستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر لاسيما الموجه للتصدير.[6]

**رابعا: انخفاض تكلفة اليد العاملة ومرونة سوق العمل**

تتسم اليد العاملة في الجزائر بالانخفاض في التكلفة في معظم القطاعات. كما سجلت مرونة سوق العمل تحسنا ملحوظا في السنوات الأخيرة الماضية. حيث تم الاعتراف بمبدأ تحرير العمل، وبإمكان أرباب

---

[1] - يسمى أيضا المخطط الخماسي الأول، حيث قدرت الاعتمادات الأولية المخصصة له بمبلغ 8705 مليار دينار (حوالي 114 مليار دولار). أما الغلاف المالي الإجمالي المرتبط بهذا البرنامج عند اختتامه في نهاية 2009 فقد قدر بـ9680 مليار دينار ( حوالي 130 مليار دولار)، بعد إضافة عمليات إعادة تقييم المشاريع الجارية ومختلف التحويلات الإضافية الأخرى.

[2] - يعرف باسم المخطط الخماسي الثاني، بقوام مالي إجمالي قدره 21214 مليار دينار ( حوالي 286 مليار دولار ).

[3] - تحتل الجزائر المرتبة الأولى متوسطيا على مستوى إنتاج وتصدير الغاز الطبيعي والبترول، وتحتل المرتبة عالميا 15 من حيث الاحتياطات النفطية والمرتبة السابعة من حيث الاحتياطات الغازية في العالم.

[4]- *UNCTAD, "Examen de la Politique de L'investissement de L'Algérie", Genève (*2003*), p.*54

[5]- *Guide Investir en Algérie* 2016: *www.kpmg.dz*

[6]- *UNCTAD, "Examen de la Politique de L'investissement de L'Algérie", Op. Cit., p. 54.*

العمل إنجاز عقود العمل مباشرة مع العمال. كل هذه المعطيات الاجتماعية من شأنها أن تساهم بصورة فعالة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر.[1]

وبالرغم من امتلاك الجزائر لنقاط القوة لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، إلا أنه ثمة تناقض بالنظر إلى التدفقات الوئيدة لرؤوس الأموال الأجنبية في الجزائر، الأمر الذي يجر بنا إلى أن هناك معوقات رئيسية تحد من ولوج الشركات الأجنبية للاستثمار في السوق الجزائرية.

## المطلب الثاني: معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

يمكن إدراج معوقات الاستثمار في الجزائر في العناوين التالية:

### أولا: تباطؤ تطبيق الإصلاحات الاقتصادية ومن ضمنها الخوصصة

على الرغم من انتهاج الجزائر في بداية تسعينات القرن الماضي اقتصاد السوق، إلا أن الإرث الطويل للاقتصاد المخطط والقطاع العام لا يزال واضحا، إذ تظل العديد من القطاعات الاقتصادية يسيطر عليها القطاع العام. كما أضحت المشاكل المرتبطة بالحكم الراشد والمتناسقة مع وجود القطاع العام المفروض تمثل حواجز الدخول للمؤسسات الخاصة المحلية والأجنبية. بالإضافة إلى ذلك، ساهم كلا من التردد المتكرر في الإصلاحات الهيكلية والصورة السيئة للإدارة الجزائرية في إعطاء رؤية سلبية للاستثمار في الجزائر من طرف الأجانب.

ورغم المدة الطويلة التي عاشتها الجزائر في الإصلاحات الاقتصادية إلا أنها لم تتمكن من الفصل النهائي في موضوع الخوصصة، إذ يلاحظ تردد كبير في الإقدام على تنفيذ برامج الخوصصة، وهو الأمر الذي عطل قدوم رؤوس الأموال الأجنبية بالرغم من فتح رأس المال الاجتماعي للمؤسسات الاقتصادية العمومية.

و في هذا الشأن بلغت صفقات الاندماج و التملك للمؤسسات الجزائرية 10 مليون دولار عام 2013، وهو رقم ضعيف مقارنة ببعض بلدان المنطقة، فعلى سبيل المثال بلغت كمية هذا النوع من الاستثمارات في

[1]- *UNCTAD, "Examen de la Politique de L'investissement de L'Algérie", Op. Cit., p. 54.*

المغرب 1092 مليون دولار في سنة 2013.[1] مما يبين أن غالبية الاستثمارات المتدفقة في المغرب جاءت لتمويل برامج الخوصصة.

إن من بين الأهداف الثانوية المتعلقة للخوصصة في الجزائر هو جذب المستثمرين الأجانب، لكن الواقع الذي تعيشه الجزائر في هذا الإطار يكشف بعض التناقضات. فإلى جانب انعدام الرؤية الواضحة والإرادة السياسية لتنفيذ برنامج الخوصصة، هناك العديد من العوامل التي عملت على منع استقطاب رؤوس الأموال الأجنبية يمكن تلخيصها في ما يلي:

- تعدد النصوص التشريعية والقوانين المرتبطة بالخوصصة دون وضوحها.
- تشابك الإطار المؤسساتي للخوصصة، وكثرة التعديلات التي تطرأ عليها دون فائدة تذكر.
- عدم وضوح إجراءات وطرق خوصصة المؤسسات العمومية الجزائرية بالشكل الذي يتلاءم مع أهداف المستثمرين الأجانب.

**ثانيا: العجز في تحسين صورة الجزائر ونقص الاتصال**

رغم الإصلاحات الاقتصادية المكثفة التي انتهجتها السلطات الجزائرية، إلا أن الجزائر سجلت عجزا واضحا بخصوص تحسين صورتها في الخارج، حيث يفتقد المستثمرون الأجانب عموما للقوانين الجديدة المعتمدة بهدف تحرير الاقتصاد وتنمية الاستثمار في الجزائر.

وكشفت إحدى الدراسات التي قامت بها منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية *UNCTAD* أن غالبية المستثمرين الأجانب المهتمين بالاستثمار في الجزائر أجمعوا على أن أعوان الإدارة العمومية الجزائرية ليسوا على علم بالإصلاحات الاقتصادية، وبالتالي لا يطبقون بصفة صحيحة القوانين والإجراءات الجديدة.[2]

**ثالثا: صعوبة الحصول على العقار الصناعي**

بالرغم من أن ملكية الأراضي غير ممنوعة للأجانب، إلا أن العقار الصناعي يظل أحد العوائق الأساسية للاستثمارنظرا لوجود العديد من المشاكل كتعدد الإجراءات الإدارية وكثرة النصوص القانونية وارتفاع أسعار الأراضي وكثرة الفاعلين في مجال العقار.

[1]-*UNCTAD, World Investment Report 2016.*
[2]-*UNCTAD, "Examen de la Politique de L'investissement de L'Algérie", Op. Cit., p. 54.*

وتعتبر معظم الأراضي المؤهلة للاستثمار تابعة للدولة الجزائرية، ونظرا لقلة الأراضي وللأسباب المذكورة آنفا، فإن إمكانية الحصول على العقار من طرف المستثمر الأجنبي تبقى شبه مستحيلة، مع العلم أن مدة الانتظار لحصول مستثمر ما على عقارات مبنية في الجزائر هي ثلاث سنوات ونصف، وتصل إلى خمس سنوات في حالة العقار الصناعي.[1] هذا الوضع يولد بلا شك إحساس الرفض المطلق من طرف المستثمرين الأجانب للقيام بعملية الاستثمار في الجزائر.

**رابعا: تفشي القطاع غير الرسمي وتصاعد ظاهرة الرشوة**

يحتل القطاع غير الرسمي[2] حيزا معتبرا في الاقتصاد الوطني، إذ يقدر حسب إحصائيات وزارة التجارة بـــ34 %، و بنسبة 34 %حسب أرقام البنك الدولي، وبأكثر من 40 % حسب معلومات مفوضية اللجنة الأوروبية.[3] ولقد أكد مختلف المتعاملين الخواص المحليين والأجانب في حوار مع *UNCTAD* أن تفشي القطاع غير المنظم يشكل عقبة أمام تشجيع الاستثمار.ومن العراقيل المنددة من طرف هؤلاء المتعاملين انتشار ظاهرة الرشوة وتصاعدها، وكذلك نقص الشفافية في الإجراءات الإدارية. وفي هذا الصدد، يبلغ متوسط أعباء الرشاوي أكثر من 6 % من المبيعات في الجزائر، مما يجعل التكاليف المرتبطة بالسياسات التي تتحملها الشركات باهضة، وتجعلمن فرص الاستثمار غير مربحة.[4]

**خامسا: الهياكل القاعدية**

رغم التطور النسبي الذي عرفته الجزائر بخصوص الهياكل القاعدية[5] إلا أن هذه الأخيرة تعاني من نقائص واضحة وتبقى غير كافية ومتأخرة مقارنة بدول المنطقة. وأوضح البنك الدولي في إحدى الدراسات له

---

[1]- *UNCTAD, "Examen de la Politique de L'investissement de L'Algérie", Op. Cit., p. 36.*

[2]- يتسم القطاع غير الرسمي (القطاع غير المنظم ) أنه اقتصاد لا يخضع للرقابة الحكومية ولا تدخل مدخلاته ومخرجاته في الحسابات الوطنية، ولا يعترف بالتشريعات الصادرة ولذلك يعتمد السرية في عملة شراء وبيعا وعملا و يتهرب من كافة الاستحقاقات المترتبة عليه اتجاه الدولة كالرسوم والقوانين وتقديم البيانات.

[3]- *Hind OUGUENOUNE, "La Politique de Promotion et d'Attraction de l'Investissement en Algérie", Thèse de Doctorat, Université de la Sorbonne (2014), pp. 265-270*

[4]- واريك سميث وماري هولوارد درلمايز، "تفهم مناخ الاستثمار"، **مجلة التمويل والتنمية**، العدد 1 (2005)، ص. 41.

[5]- تحتوي الجزائر على شبكة طرقات على طول 108302كلم، أهمها طريق شرق -غرب يمتد على طول 1216كلم. كما تتوفر على 15 ميناء منها 11 ميناء للتجارة والنفط ومنائين للنفط و31 ميناء خاص بالصيد البري، وميناء واحد خاص بالتسلية. علاوة على ذلك، تمتلك الجزائر 35 مطارا منها 13 مطارا دولية. بالإضافة إلى هذا تحوي الجزائر على شبكة طرق السكك الحديدية على طول 6300 كلم، و ثلاثة قطارات كهربائية (الجزائر، وهران، قسنطينة)، وقطار واحد للأنفاق في الجزائر على طول 9.4كلم. أما بخصوص قطاع الاتصالات، وإلى غاية 2015، بلغ عدد الخطوط الهاتفية 8.04 لكل 100 شخص، كما بلغ عدد المشتركين في الهاتف المحمول 111.2 لكل 100 شخص، أما مستخدمي الإنترنت فقد بلغ 38.2 لكل 100 شخص.

أن خدمات البنية التحتية لا يعول عليها في الجزائر وتزيد من التكلفة، حيث تبلغ تكاليف البنية الأساسية في الجزائر 7,5 كنسبة من المبيعات، وهي تكاليف تقلل من فرص العمل.[1]

**سادسا: عدم فعالية المنظومة البنكية**

يعتبر مناخ الاستثمار في الجزائر غير محفز حاليا بالنظر إلى النقائص التي تعاني منها المنظومة البنكية الجزائرية[2] من حيث طابعها البيروقراطي، ونقص الاتصال وكثرة الاختلالات في أنظمة الدفع ومركزية القرارات وتعقيدها و رداءة الخدمات المقدمة.

وعلى الرغم من أن البنوك في الجزائر تتمتع بسيولة وفيرة، إلا أن عددا قليلا من المؤسسات الخاصة هي التي تتمكن من الحصول على الائتمان الذي لا يزال متمركزا بين أقلية مختارة. وعلى ضوء ذلك، فإن نسبة قليلة من الأصول المتراكمة تذهب إلى الاستثمارات المنتجة. وفي سياق مواز، أوضح تقرير البنك الدولي لعام 2006 أن البنوك الجزائرية لا تقرض إلا للكبار أو الأغنياء.

وفي تقييم وتحليل شامل لسياسة القروض البنكية في الجزائر، لاحظ مكتب الدراسات الدولي *ERNSTAND YOUNG* وجود عدد من النقائص والثغرات، من بينها وجود مشكل المؤهلات والتخصص، إلى جانب التأثير السيئ والسلبي لنظام الإعلام البنكي على النشاط المصرفي خاصة المتعلق بتحصيل القروض، إضافة إلى المدة الزمنية الطويلة التي تستغرقها معالجة الملفات الخاصة بالقرض، حيث تمتد أحيانا إلى شهور عديدة.[3]

**سابعا: ضعف التكوين والمهارات اللازمة للعمل**

إن دور الجامعات الأساسي هو تنمية المعارف وتقديم المؤهلات الأساسية التي تساهم في تنمية قدرات الطلاب على الإنجاز والإبداع. وفي كثير من الحالات، لم تتمكن الجامعة الجزائرية من أداء الدور المنوط بها في مجال تنمية المعارف وتوفير المهارات الأساسية للاستجابة إلى الحاجيات المستجدة لأسواق العمل من مهارات وتخصصات. كما أنها لم تسهم بالقدر الكافي في تقديم البحوث العلمية المرتبطة باحتياجات الاقتصاد مما

[1] - واريك سميث، مرجع سابق، ص.41.

[2] - تستحوذ البنوك العمومية على بنية القطاع البنكي في الجزائر، إذ تمثل 77% من الشبكة البنكية الوطنية في عام 2014.

[3] - *Afrique Renouveau, "Les Investissements se tournent vers l'Afrique", **Revue d'Afrique Renouveau**, No. 4 (2005), p. 20.*

يعمق الانفصام بين الجامعة ومحيطها الخارجي. كما لا تساهم الجامعات بحكم انفصامها عن الدورة الإنتاجية وعالم الاستثمار في مساعدة الطلاب على تكوين علاقات مع الشركات لتسهيل عمليات إدماجهم في سوق العمل.

وفي نفس السياق، يفيد مؤشر اقتصاد المعرفة الذي ينشره البنك الدولي والذي يقيس مدى توفر المناخ الملائم لاستخدام المعرفة بشكل فعال لأغراض التنمية الاقتصادية من حيث الحوافز الاقتصادية والنظام المؤسساتي والتعليم والتنمية البشرية ونظام الإبداع وتقنيات المعلومات و الاتصالات بأن الجزائر تحتل المرتبة 96 عالميا في عام 2012 من حيث استخدام المعرفة في التنمية.[1]

**ثامنا: عدم توفر الاستقرار السياسي**

إن توفر الاستقرار السياسي لا يقصد به وجود الأمن فقط، وإنما استقرار المؤسسات السياسية. و ابتداءا من تسعينات القرن الماضي عانت الجزائر من غياب هذا العنصر، حيث أدت كثرة التعديلات المستمرة على مستوى الوزارات إلى استبدال القوانين والنصوص التشريعية، الأمر الذي لا يؤدي بالمستثمرين الأجانب إلى الاطمئنان على أموالهم وممتلكاتهم.

**تاسعا: ضعف سياسات الترويج**

أشارت العديد من الدراسات المتخصصة إلى أهمية علم الترويج للاستثمار ودور هيئات تشجيع الاستثمار في تحقيق أهداف النمو الاقتصادي والتشغيل، مما حدا بالدول المتقدمة، التي لم تعتقد بضرورة وجود مثل هذه الهيئات في السابق للللجوء مؤخرا إلى تفعيل أو تأسيس هيئات ترويج مستقلة لإنجاح جهود الترويج بالاستثمار والدفع بالدولة إلى موقع متقدم على خارطة الاستثمارات العالمية.

وبإلقاء نظرة على الجزائر، فيتضح أنها قد بادرت منذ زمن في إنشاء هيئات للترويج للاستثمار، ولعل أبرزها الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار. غير أنه يمكن القول أنه لم تروج للاستثمار بالشكل المطلوب ولم تكن متميزة في جهودها الترويجية عكس العديد من الدول العربية التي قطعت أشواطا ملحوظة في هذا المجال. وضمن قصص النجاح في الدول العربية، تميزت جهود إمارة دبي المكثفة لجعلها موطن الخدمات العالمية بكافة

[1]-صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2015، أبو ظبي (2015)، ص ص. 256-258.

أنواعها، عن مهرجانات تسويقية وخدمات إعلامية وتعليمية وإنسانية ومالية وثقافية ورياضية، وخطة السعودية 10×10 التي طرحتها الهيئة العامة للاستثمار في السعودية لوضع السعودية ضمن أول 10 دول في مؤشر سهولة أداء الأعمال للبنك الدولي، وحملة البحرين الترويجية من خلال تأسيس ثلاثة مكاتب خارجية (اليابان، الهند، هونغ كونغ)، ومواصلة تونس تطوير جهودها الترويجية وتوسيع النطاق الجغرافي للمستثمرين المستهدفين من خلال فتح سبعة وكالات في الخارج للترويج للاستثمارات فيها.[1]

علاوة على ذلك، تفتقد الجزائر إلى ما يسمى بخرائط الاستثمار[2] التي تكتسي أهمية كبيرة كونها أداة تنموية تساعد في تحفيز وترويج الاستثمارات المحلية واستقطاب الاستثمارات الأجنبية من أجل توظيفها في قطاعات اقتصادية ذات قيمة مضافة عالية. كما تساعد خرائط الاستثمار هيئات الاستثمار والجهات الأخرى ذات العلاقة في ترويج الاستثمار الأجنبي المباشر وفي تحفيز المدخرات المحلية وتحويلها إلى استثمارات محلية حقيقية.[3]

ويمكن تلخيص محفزات معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر في الجدول التالي:

[1]- منى بسيسو، "تأثير سياسات الترويج للاستثمار الأجنبي المباشر على قدرة الدول العربية في جذب هذه الاستثمارات لتحقيق أهدافها التنموية"، **سلسلة اجتماعات الخبراء**، العدد 29، المعهد العربي للتخطيط (2008)، ص ص. 29-30.

[2]- تعرف خارطة فرص الاستثمار بأنها وثيقة توضح قائمة الأفكار والفرص للاستثمار الكامنة في بلد أو مدينة أو قطاع معين. كما تعرف على أنها دليل جغرافي وتشريعي وإجرائي للمستمر المحلي والأجنبي يساعد في اتخاذ قرار الاستثمار.

[3]- إيهاب مقابله، "خرائط فرص الاستثمار والمنشآت الصغيرة والمتوسطة"، **مجلة جسر التنمية**، العدد 125، المعهد العربي للتخطيط (سبتمبر 2015)، ص. 7.

## جدول رقم 8

## تحليل مناخ الاستثمار في الجزائر

| مواطن القوة | مواطن الضعف |
|---|---|
| ▪ استرجاع التوازنات الكلية<br>▪ انخفاض تكاليف الطاقة<br>▪ اتساع السوق الجزائرية<br>▪ وجود يد عاملة<br>▪ القرب الجغرافي من الأسواق الإستراتيجية<br>▪ تأسيس الشراكة مع الاتحاد الأوروبي وتوقع انضمام الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية<br>▪ توفر الموارد الطبيعية بغزارة فضلا عن وجود سياسة تنمية تلك الموارد<br>▪ وفرة موارد مالية ومرونة سوق العمل | ▪ تأخر وعجز في الهياكل القاعدية<br>▪ المحيط السياسي والتعديلات الوزارية المستمرة<br>▪ التباطؤ في تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية<br>▪ تباطؤ ملموس في إصلاح المنظومة المالية والبنكية<br>▪ تصاعد القطاع غير الرسمي وتفشي الرشوة<br>▪ ثقل النظام القضائي وعدم فعاليته<br>▪ صعوبة الحصول على العقار الصناعي<br>▪ العجز في تحسين صورة الجزائر الاقتصادية ونقص الاتصال<br>▪ نقص المعلومات الكمية حول الاستثمار الأجنبي المباشر حسب القطاعات وحسب المصدر |
| **الفرص** | **التهديدات** |
| ▪ الطاقة<br>▪ الهياكل على مستوى التكنولوجيا الحديثة في الإعلام والاتصال.<br>▪ المناجم<br>▪ الصناعات الغذائية<br>▪ السياحة<br>▪ الصناعات الالكترونية<br>▪ الصيد البحري<br>▪ توقع انضمام الجزائر لـمنظمة التجارة العالمية | ▪ عدم الاستقرار السياسي<br>▪ البيروقراطية في الإدارة العمومية<br>▪ تأخر في تأهيل الموظفين على مستوى الإدارات العمومية<br>▪ هجرة الأدمغة<br>▪ تداخل الوظائف بين الهيئات المكلفة بالاستثمار<br>▪ عدم إخضاع بعض الأسواق لقواعد المنافسة |

***Source**: UNCTAD, "Examen de la Politique de L'investissement de L'Algérie", Genève (2003), p. 40.*

## المطلب الثالث: تحليل بيئة أداء الأعمال في الجزائر

تحتل الجزائر حسب تقرير ممارسة أنشطة الأعمال 2017 الصادر من طرف البنك الدولي المرتبة 156 عالميا عام 2016 من مجموع 190 بلدا بعدما كانت تحتل المركز 163 عالميا عام 2015، مثلما يوضحه الجدول التالي:

**جدول رقم 9**

**ترتيب الجزائر في بيئة أداء الأعمال**

| المؤشرات | الترتيب عالميا (190 دولة) | | التغير في الترتيب |
|---|---|---|---|
| | 2015 | 2016 | |
| المؤشر العام لبيئة أداء الأعمال | 163 | 156 | 7 + |
| مؤشر بدأ المشروع | 145 | 142 | 3 + |
| مؤشر استخراج التراخيص | 122 | 77 | 45 + |
| مؤشر توصيل الكهرباء | 130 | 118 | 12 + |
| مؤشر تسجيل الممتلكات | 163 | 162 | 1 + |
| مؤشر الحصول على الائتمان | 174 | 175 | 1 - |
| مؤشر حماية المستثمر | 174 | 173 | 1 + |
| مؤشر دفع الضرائب | 169 | 155 | 14 + |
| مؤشر التجارة عبر الحدود | 176 | 178 | 2 - |
| مؤشر إلغاء العقود | 106 | 102 | 4 + |
| مؤشر تسوية حالات الإعسار | 73 | 74 | 1 - |

***Source**: World Bank Group, Doing Business Report 2017, "Equal Opportunity For All", Washington (2016), p. 189.*
*World Bank Group, Doing Business Report 2016, "Measuring Regulatory Quality And Efficiency", Washington (2015), p. 184*.

يتضح من خلال قراءة معطيات الجدول أعلاه أن الجزائر تحتل مراكز متأخرة عالميا بالرغم من التحسن الملحوظ في بعض المؤشرات الفرعية كمؤشر استخراج التراخيص (45 مراكز) ومؤشر توصيل الكهرباء (120 مركز) ومؤشر دفع الضرائب (14 مراكز).

**أولا: مؤشر تأسيس المشروع *Starting Business***

تعد عملية تأسيس المنظومة القانونية للمؤسسة من العوامل المحددة لبيئة أداء الأعمال في أي دولة، لكونها تعتبر أول خطوة عند اتخاذ قرار الاستثمار. ويتكون مؤشر بدأ المشروع ( تأسيس الكيان القانوني) من أربعة مؤشرات فرعية، وهي:[1] عدد الإجراءات المطلوبة لتسجيل الشركة،[2]والفترة الزمنية لإنجاز كل الإجراءات،[3]وتكلفة إنجاز كل الإجراءات كنسبة من نصيب الفرد من الدخل الوطني،[4] والحد الأدنى لرأس المال القانوني اللازم لتأسيس شركة جديدة من نصيب الفرد من الدخل الوطني.[5]

**جدول رقم 10**

**مؤشر تأسيس المشروع في الجزائر لعام 2016**

| المؤشر | الجزائر | إقليم الشرق الأوسط وشمال إفريقيا *MENA* | منظمة التعاون والتنمية الاقتصادي *OCDE* |
|---|---|---|---|
| عدد الإجراءات | 12 | 7,8 | 4,8 |
| الوقت (أيام) | 20 | 20,1 | 8,3 |
| التكلفة ( % متوسط الدخل الفردي ) | 11,1 | 26,3 | 3,1 |
| الحد الأدنى المدفوع من رأس المال (% من متوسط الدخل الفردي ) | 0,0 | 11,2 | 9,2 |

***Source** : Doing Business Data: www.doingbusiness.org*

يتبين من الجدول أعلاه أن بدأ مشروع استثماري في الجزائر يحتاج 12 إجراء وفي مدة زمنية قدرها 20 يوما وبتكلفة تمثل 11,1% من متوسط الدخل الفردي. بينما في المغرب على سبيل المثال لا تتجاوز أربعة إجراءات وفي مدة 9,5 يوما وبتكلفة تمثل 7,9% من متوسط الدخل الفردي. وتجدر الإشارة إلى أن الجزائر ألغت الحد الأدنى المدفوع من رأس المال اللازم لتأسيس الكيان القانوني للشركة.

[1]- *Doing Business Data: www.doingbusiness.org*

[2] - يقصد بها أي تعامل بين مؤسسي الشركة وأطراف خارجية مثل الأجهزة الحكومية والموثقون والمصالح العقارية...الخ

[3] - يقيس إجمالي عدد الأيام اللازم لتسجيل الشركات.

[4] - تشمل هذه التكلفة جميع الرسوم الرسمية المتعلقة بالخدمات القانونية.

[5] - يقصد به المبلغ الذي يتعين على صاحب الشركة إبرامه لدى أحد البنوك أو مصلحة الشهر العقاري والتوثيق قبل إجراءات التسجيل.

**ثانيا: مؤشر استخراج تراخيص البناء *Permits Dealing With Construction***

يقيس هذا المؤشر مدى مرونة استصدار تراخيص بناء مبنى تجاري لممارسة نشاط مشروع، ويتكون هذا المؤشر من ثلاثة مؤشرات فرعية وهي:[1] عدد الإجراءات اللازمة لإصدار تراخيص بناء مبنى تجاري، والفترة الزمنية لاستصدار تراخيص البناء معبر ًا عنها بعدد الأيام والتكلفة الرسمية كنسبة من نصيب الفرد من الدخل الوطني [2] ومؤشر رقابة جودة البناء.

**جدول رقم 11**

**مؤشر استخراج تراخيص البناء لعام 2016**

| المؤشر | الجزائر | إقليم الشرق الأوسط وشمال إفريقيا *MENA* | منظمة التعاون والتنمية الاقتصادي *OCDE* |
|---|---|---|---|
| عدد الإجراءات | 17 | 13.4 | 12.1 |
| الوقت (أيام) | 130 | 116.5 | 152.1 |
| التكلفة (% من متوسط الدخل الفردي) | 0.9 | 2.9 | 1.6 |
| مؤشر رقابة جودة البناء (0-15) | 10 | 9.9 | 11.3 |

***Source** : Doing Business Data: www.doingbusiness.org*

لقد شهد مؤشر تراخيص البناء في الجزائر تحسنا كبير ًا حيث احتلت الجزائر عام 2016 المركز 77 بعدما كانت في المرتبة 122 عام 2015، وهذا يعود إلى التسهيلات التي قامت بها الجزائر بهدف تخفيض المدة اللازمة لاستخراج التراخيص وكذا تكلفة إنجازها. وبالرغم من هذا التحسن، إلا أن استخراج التراخيص في الجزائر يتطلب 17إجراء ً وهو معدل أكبر من منطقة إقليم الشرق الأوسط وكذا منظمة التعاون والتنمية الاقتصادي بـ13.4 و12.1 إجراءا على التوالي.

[1]- *Doing Business Data: www.doingbusiness.org*

[2] - يقصد بها تكلفة إنجاز استخراج تراخيص البناء بدون احتساب الرسوم، مثل الوثائق المطلوبة لإصدار كافة التراخيص المرتبطة بتوصيل المياه والصرف الصحي والكهرباء والاتصالات.

**ثالثا: مؤشر توصيل الكهرباء *Getting Electricity***

ما من شك أن خدمة توصيل الطاقة الكهربائية من الخدمات الضرورية التي بدونها لا يمكن للمشاريع بكافة أنواعها البدء في ممارسة أنشطتها أو الاستمرار فيها. ويتضمن هذا المؤشر مجموعة من المؤشرات الفرعية لقياس مدى سهولة حصول الشركات على الكهرباء، وهي:[1] مؤشر عدد الإجراءات اللازمة لتسجيل وتنظيمات التوصيل،[2] والوقت المستغرق لتوصيل التيار،[3] وتكلفة توصيل التيار الكهربائي كنسبة من متوسط نصيب الفرد من الدخل الوطني السنوي، ومؤشر مدى موثوقية التغذية وشفافية التعريفة.

**جدول رقم 12**

**مؤشر توصيل الكهرباء في الجزائر لسنة 2016**

| المؤشر | الجزائر | إقليم الشرق الأوسط وشمال إفريقيا *MENA* | منظمة التعاون والتنمية الاقتصادي *OCDE* |
|---|---|---|---|
| عدد الإجراءات | 5 | 4.7 | 4.8 |
| الوقت (أيام) | 180 | 77.6 | 76.2 |
| التكلفة (% من متوسط الدخل الفردي) | 1330.4 | 733.1 | 645 |
| مؤشر موثوقية التغذية وشفافية التعريفة (0-8) | 5.0 | 3.9 | 7.5 |

***Source** : Doing Business Data: www.doingbusiness.org*

يتبين من معطيات الجدول أن إجراءات الحصول على الكهرباء في الجزائر يستلزم خمس إجراءات وفي مدة 180 يوما وبتكلفة تقدر بـ 1330.4 من متوسط الدخل الوطني للفرد. ويلاحظ أن عدد الإجراءات تقريبا هي نفسها في دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادي، لكن مدة وتكلفة الحصول على الكهرباء في دول *OCDE* أدنى بكثير من الأرقام المسجلة في الجزائر حيث لا تتجاوز 76.2 يوما وبتكلفة تقدّر بـ62.5 % من متوسط الدخل الفردي. ويبدو كذلك أن مؤشر مدى موثوقية التغذية وشفافية التعريفة الخاصة بالتيار الكهربائي المسجل في الجزائر والذي يساوي خمسة نقاط أحسن من الرقم المسجل في إقليم

[1]- *Doing Business Data*: *www.doingbusiness.org*

[2] أي عدد مرّات تردد الزبون على شركة توزيع الكهرباء، ويساعد هذا المؤشر الفرعي في تحديد الاختناقات في عملية التوصيل الكهربائي.

[3] - يقيس الفترة الزمنية التي تستغرقها شركات توزيع الكهرباء لتلبية طلب زبون تجاري معبرا عنها بعدد الأيام.

الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (3.9 نقطة)، ويعزى ذلك إلى إضفاء الشفافية المرتبطة بتعريفة الكهرباء من خلال نشرها في موقع الإنترنيت لشركة توزيع الكهرباء.

**رابعا: مؤشر تسجيل الممتلكات العقارية *Registering Property***

يرصد هذا المؤشر مدى مرونة أو جودة النصوص القانونية والإجراءات الإدارية المنظمة لعملية تسجيل ملكية الأصول العقارية، وهذا في حالة قيام إحدى الشركات بشراء قطعة أرض أو مبنى لنقل سند الملكية من شركة أخرى حتى يتمكن المشتري استخدام العقار الذي اشتراه لتوسيع أنشطة أعماله، وكضمان عند حصوله على قروض جديدةويتكون هذا المؤشر من ثلاثة مكو ّ نات فرعية، هي:[1] عدد الإجراءات المطلوبة لتسجيل أو نقل ملكية الأصل العقاري،[2] الفترة الزمنية لإنجاز إجراءات التسجيل،[3] والتكلفة الرسمية كنسبة من قيمة العقار، [4] ومؤشر نوعية نظام إدارة الأراضي.

**جدول رقم 13**

**مؤشر تسجيل الممتلكات العقارية في الجزائر لسنة 2016**

| المؤشر | الجزائر | إقليم الشرق الأوسط وشمال إفريقيا *MENA* | منظمة التعاون والتنمية الاقتصادي *OCDE* |
|---|---|---|---|
| عدد الإجراءات | 10 | 5,4 | 4,7 |
| الوقت ( الأيام ) | 55 | 28,9 | 22,4 |
| التكلفة (% من قيمة العقار) | 7,1 | 5,6 | 4,2 |
| مؤشر نوعية نظام إدارة الأراضي ( 0-30 ) | 7 | 12,5 | 22,7 |

***Source** : Doing Business Data: www.doingbusiness.org.*

من خلال قراءة أرقام الجدول أعلاه، يتبين أن عملية تسجيل الممتلكات العقارية في الجزائر تحتاج لـ 10 إجراءات وفي مدة 55 يوما بتكلفة تقدر بـ7,1% من قيمة العقار، وهي أرقام أعلى من المعدلات المسجلة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا أو في منظمة التعاون والتنمية الاقتصادي. ففي تونس مثلا،

[1] - *Doing Business Data*: *www.doingbusiness.org*

[2] - تخص أي تعامل من الشركة المشترية أو البائعة أو كلاهما أو العقار نفسه مع أطراف خارجية مثل المحامون ومختلف الهيئات والمصالح الحكومية والموثقون.

[3] معبر ً ا عنها بعدد الأيام التي تستغرقها عملية نقل ملكية عقار بين شركتين.

[4] - تكلفة إنجاز إجراءات تسجيل أو نقل ملكية العقار دون أية رسوم غير رسمية حتى يتمكن المالك (المستثمر) من بيعه أو رهنه كضمان مقابل الحصول على قرض مصرفي.

لا تتجاوز إجراءات تسجيل الملكية أربعة إجراءات وفي مدة زمنية قدرها 39 يوما وبتكلفة تمثل 6,1% من قيمة العقار.

**خامسا: مؤشر الحصول على الائتمان *Getting Credit***

يبين مؤشر الحصول على الائتمان مدى سهولة وصعوبة الحصول على الائتمان اللازم للمشاريع، ويتكون من أربعة عناصر، وهي:[1] قوة الحقوق القانونية [2] ومدى عمق المعلومات الائتمانية [3] وتغطية المكاتب العامة للمعلومات الائتمانية كنسبة من عدد السكان الراشدين [4] وتغطية المكاتب الخاصة للمعلومات الائتمانية كنسبة من عدد السكان الراشدين.[5]

**جدول رقم 14**

**مؤشر الحصول على الائتمان في الجزائر لعام 2016**

| المؤشر | الجزائر | إقليم الشرق الأوسط وشمال إفريقيا *MENA* | منظمة التعاون والتنمية الاقتصادي *OCDE* |
|---|---|---|---|
| مؤشر قوة الحقوق القانونية (0-12) | 2 | 1,4 | 6,10 |
| مؤشر مدى عمق المعلومات الائتمانية (0-8) | 0 | 4,4 | 6,5 |
| تغطية المكاتب العامة للمعلومات الائتمانية (% من السكان الراشدين) | 3 | 13,5 | 12,1 |
| تغطية المكاتب الخاصة للمعلومات الائتمانية (% من البالغين) | 0 | 12,8 | 67,1 |

***Source** : Doing Business Data: www.doingbusiness.org*

تحتل الجزائر في مؤشر الحصول على الائتمان مراكز جد متأخرة على المستوى العالمي، حيث تتمركز في الصف 175 سنة 2016 بعدما كانت تحتل المرتبة 174 عام 2015، مما يدل على صعوبة الحصول على

[1]- *Doing Business Data: www.doingbusiness.org*

[2]- يقيس الدرجة التي تحمي بها قوانين الضمانات حقوق المقترضين والمقرضين، مما يؤدي بدوره إلى تسهيل عملية الإقراض، وتتراوح قيمة هذا المؤشر بين الصفر و 12.

[3]- يقيس القواعد التي تؤثر على توافر ونوعية المعلومات الائتمانية المتاحة، وتتراوح قيمة هذا المؤشر بين الصفر و 8.

[4] - يوضح عدد الأفراد والشركات المسجلة في أحد المكاتب العامة للمعلومات الائتمانية التي تحتوي على معلومات حالية عن تاريخ السداد والديون غير المدفوعة في السنوات الخمس الماضية.

[5] - يبين عدد الأفراد والشركات المسجلة في أحد المكاتب الخاصة للمعلومات الائتمانية التي تحتوي على معلومات عن تاريخ السداد والديون غير المدفوعة في السنوات الخمس الماضية.

الائتمان اللازم للمشاريع الاستثمارية، فضلا عن عدم توافر قدر أكبر من المعلومات الائتمانية بما يسهل قرارات الاقتراض، وهذا ما يوضحه مؤشر قوة الحقوق القانونية (2 نقاط من 12) ومؤشر مدى عمق المعلومات الائتمانية ( صفر نقطة من 8). ويجب التنويه أن مؤشر تغطية المكاتب الخاصة للمعلومات الائتمانية في الجزائر يساوي الصفر، مما يعني أن الجزائر لا تتوافر لديها هذا النوع من مكاتب تسجيل المعلومات الائتمانية.

**سادسا: مؤشر حماية المستثمرين *Protecting Investors***

يقيس هذا المؤشر مدى قوة حماية المساهمين من مالكي حصص الملكية ضد قيام المديرين وأعضاء مجالس الإدارات بإساءة استخدام الأصول لتحقيق مكاتب شخصية، ويتكون هذا المؤشر الفرعي من مؤشرات فرعية أخرى هي :[1] مؤشر نطاق الإفصاح ومؤشر سهولة لجوء المساهمين للقضاء ومؤشر قوة حماية المستثمرين. وتتراوح قيم المؤشرات الثلاثة السابقة بين الصفر والعشرة حيث تشير القيمة الأعلى إلى دلالات إيجابية ومستويات أفضل.

**جدول رقم 15**

**مؤشر حماية المستثمر في الجزائر لعام 2016**

| المؤشر | الجزائر | إقليم الشرق الأوسط وشمال إفريقيا *MENA* | منظمة التعاون والتنمية الاقتصادي *OCDE* |
|---|---|---|---|
| مؤشر نطاق الإفصاح (0-10) | 3,3 | 4,5 | 6,5 |
| مؤشر سهولة لجوء المساهمين للقضاء (0-10) | 3,3 | 4,7 | 6,3 |
| مؤشر قوة حماية المستثمرين (0-10) | 3,3 | 4,3 | 6,6 |

***Source** : Doing Business Data: www.doingbusiness.org*

تحتل الجزائر مراتب متأخرة فيما يخص مؤشر حماية المستثمر، وهذا ما تؤكده المؤشرات الفرعية كمؤشر نطاق الإفصاح (3,3 نقطة من 10) ومؤشر سهولة لجوء المساهمين للقضاء ( 3,3 نقطة من 10) ومؤشر قوة حماية المستثمرين (3,3 نقطة من 10).

[1]-*Doing Business Data: www.doingbusiness.org*

**سابعا: مؤشر دفع الضرائب *Paying Taxes***

يقيس هذا المؤشر الذي تم استحداثه عام 2006 مدى مرونة أو جمود أنظمة تحصيل الضرائب المفروضة، وكذا السياسة الضريبية المعمول بها في الدول، من خلال تقييم المعدّلات الضريبية وآليات السداد الإدارية والإجرائية. ويتكون هذا المؤشر من ثلاثة مؤشرات فرعية هي:[1] مؤشر عدد مدفوعات الضرائب[2] ومؤشر الوقت المستغرق للتعامل مع الهيئات الضريبية[3] ومؤشر نسبة إجمالي الضرائب والاشتراكات الإلزامية المستحقة الدفع من إجمالي الأرباح التجارية.[4]

**جدول رقم 16**

**مؤشر دفع الضرائب في الجزائر في سنة 2016**

| المؤشر | الجزائر | إقليم الشرق الأوسط وشمال إفريقيا *MENA* | منظمة التعاون والتنمية الاقتصادي *OCDE* |
|---|---|---|---|
| المدفوعات (العدد) | 27 | 27.8 | 10.9 |
| الوقت (عدد الساعات سنويا) | 265.0 | 208.2 | 163.4 |
| إجمالي سعر الضريبة (من إجمالي الربح) | 65.6 | 32.3 | 40.9 |

***Source** : Doing Business Data: www.doingbusiness.org*

يتبين من الجدول 16أن عدد مرّات دفع الضرائب والاشتراكات في الجزائر هو 27 مرة في مدة قدرها 265 ساعة في السنة. ويبلغ إجمالي سعر الضريبة من إجمالي الأرباح التجارية 65.6 %. وبالرغم من الإصلاحات التي قامت بها الجزائر من خلال تخفيض الضريبة على النشاط المهني وإدخال النظم المحاسبية المتقدمة، إلا أن الأرقام المسجلة في هذا المؤشر تبقى بعيدة عن المعدّلات المسجلة في دول المنطقة. ففي تونس مثلا لا يتجاوز عدد مرات دفع الضرائب 8 مرات وفي فترة زمنية قدرها 144 ساعة سنويا، أما إجمالي سعر الضريبة فبلغ 60.2% من إجمالي الأرباح التجارية.

[1]- *Doing Business Data: www.doingbusiness.org*

[2]يقصد به عدد مرّات التردد على الهيئات الضريبية لتسديد الضرائب المستحقة على الشركة.

[3] - بخصوص إعداد ملف المحاسبة الضريبية، والسداد لكل من ضريبة أرباح الشركات والرسوم على القيمة المضافة، واشتراكات الضمان الاجتماعي والرواتب الخاصة بالعاملين في الشركة معبرًا عنها بعدد الساعات سنويا.

[4] - يمثل المجموع الحسابي لنسب كل من ضريبة أرباح الشركات، والضرائب والاشتراكات الإجبارية بعنصر العمل، وأية ضرائب إضافية أو اشتراكات إلزامية من إجمالي الأرباح التجارية.

**ثامنا: مؤشر التجارة عبر الحدود *Trading Across Borders***

يركز هذا المؤشر على تفاصيل تكلفة التبادل التجاري الدولي من خلال تحديد تكلفة الاستيراد والتصدير، معبّر ًا عنها بتكلفة تصدير أو استيراد شحنةمن البضائع المترتبة على عدّ الإجراءات اللازمة لعملية التصدير أو الاستيراد، وبالفترة الزمنية التي تستغرقها كافةالإجراءات الرسمية، بدء ً ا من الاتفاق التعاقدي بين المصدّر والمستورد إلى غاية تسليم الشحنة.[1]

وقد تم حصر الإجراءات بدء ً ا من إعداد المستندات الضروية، وانتهاء ً ا بوصول البضائع إلى مخازن المستورد. وتتمثل هذه الإجراءات كافةالمستندات الرسمية بدء ً ا من الاتفاقالتعاقدي بين المصدّر والمستورد حتى تسليم البضائع بما في ذلك المستندات المطلوبة لأغراض الإفراج عن البضائع عبر الحدود الدولية.[2]

**جدول رقم 17**

**مؤشر التجارة عبر الحدود في الجزائر لسنة 2016**

| المؤشر | الجزائر | إقليم الشرق الأوسط وشمال إفريقيا *MENA* | منظمة التعاون والتنمية الاقتصادي *OCDE* |
|---|---|---|---|
| الوقت اللازم لإتمام عملية التصدير (ساعات) | 267 | 135 | 15 |
| تكلفة إتمام عملية التصدير (دولار) | 967 | 685 | 186 |
| الوقت اللازم لإتمام عملية الاستيراد (ساعات) | 576 | 211 | 13 |
| تكلفة إتمام عملية الاستيراد (دولار) | 866 | 817 | 141 |

***Source** : Doing Business Data: www.doingbusiness.org*

من خلال معطيات الجدول، يتضح أن عملية إتمام التصدير في الجزائر تستلزم 267 ساعة وبتكلفة 967 دولار لكل حاوية. بينما تتطلب عملية إتمام الاستيراد 576 ساعة بتكلفة 866 دولار لكل حاوية وهي أعلى بكثير من المعدّلات المسجلة في دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادي. وبالمقارنة مع إسبانيا مثلا،

[1] تعرّف الشحنة وفق مؤشر التجارة عبر الحدود على أنها بضائع لا تحتاج إلى تجميد أو تبريد يتم نقلها بوسيلة نقل تسع 20قدم ًا (حاوية قياسية) وتكون مشحونة بكامل طاقتها، على أن تستوفي هذه البضائع معايير الصحة والسلامة والبيئة العالمية.

[2]- *Doing Business Data. www.doingbusiness.org*

يتضح أن الوقت اللازم لإتمام عمليتي التصدير والاستيراد يكاد يكون منعدما، حيث يقدّر بساعة لكل منهما. علاوة على ذلك، فإن تكاليف التصدير والاستيراد في هذا البلد منعدمة.

**تاسعا: مؤشر إنفاذ العقود *Enforcing Contrats***

يقيس هذا المؤشر مدى مرونة أو جمود النصوص القانونية والإجراءات الإدارية المنظمة للأنظمة القضائية، وعملية الفصل في القضايا التجارية، من خلال رصد التكلفة التي يجب تحملها في سبيل تحصيل مديونية متأخر سدادها نجمت عن بيع البضائع، وتتبع عدد من الإجراءات اللازمة لتحصيل هذا الدين منذ رفع المدّعي للدعوى القضائية، وحتى تاريخ التحصيل الفعلي لهذا الدين لدى الشركات.[1] ويتكون هذا المؤشر من ثلاثة مؤشرات فرعية هي: عدد الإجراءات اللازمة لإنفاذ العقود التجارية، والفترة الزمنية للفصل في القضية وإصدار حكم نهائي بشأنها(معبرًا عنها بعدد الأيام)، والتكلفة الرسمية (% من قيمة المطالبة)[2] ونوعية الإجراءات القضائية.

**جدول رقم 18**

**مؤشر إنفاذ العقود في الجزائر لسنة 2016**

| المؤشر | الجزائر | إقليم الشرق الأوسط وشمال إفريقيا *MENA* | منظمة التعاون والتنمية الاقتصادي *OCDE* |
|---|---|---|---|
| **الوقت (أيام)** | 630 | 653.3 | 553 |
| **التكلفة (% من قيمة المطالبة)** | 19.9 | 25 | 21.3 |
| **نوعية الإجراءات القضائية (0-18)** | 5.5 | 5.8 | 11 |

***Source** : Doing Business Data: www.doingbusiness.org*

يُلاحظ من الجدول 18 أن مدّة الفصل في القضايا التجارية في الجزائر تصل إلى 630 يوما وبتكلفة 19.9 من قيمة المطالبة. يضاف إلى ذلك رداءة نوعية الإجراءات القضائية (5.5 من 18 نقطة). وبالمقارنة مع الإمارات العربية المتحدة يتضح أن الوقت اللازم للفصل في القضايا التجارية هو 495 يوما بتكلفة 20.1 من قيمة المطالبة.أما نوعية الإجراءات القضائية فهي جدّ مقبولة (12 من 18 نقطة).

[1]- *Doing Business Data: www.doingbusiness.org*

[2] - لإنجاز إجراءات تسجيل القضية بالمحكمة حتى يتمكن الدائن من تحصيل مستحقاته التجارية من الشركة المدينة.

**عاشرا: مؤشر تسوية حالات الإعسار (إغلاق المشروع) *Resolving Insolvency***

إن توفير الحرية في الخروج من النشاط وإغلاقه في حالة الفشل من خلال نظام قضائي فعّال ومرن يساعد على توظيف رؤوس الأموال في القطاعات الأكثر إنتاجية. وتشير البيانات إلى ارتفاع درجة الارتباط بين عدد الشركات التي تم إغلاقها وعدد الشركات الجديدة من جهة، ومن جهة أخرى بين إغلاق الشركات الفاشلة وزيادة الإنتاجية الإجمالية للاقتصاد. ويتكون هذا المؤشر من ثلاثة مكونات فرعية هي:معدّل استرداد الدائنين بمختلف أنواعهم لديونهم ومستحقاتهم القائمة اتجاه الشركة المتعثرة،[1] والفترة الزمنية لإعلان الإفلاس وتصفية النشاط (عدد السنوات)، وتكلفة إعلان الإفلاس وإغلاق الأعمال.[2]

**جدول رقم 19**

**مؤشر تسوية حالات الإعسار في الجزائر لسنة 2016**

| المؤشر | الجزائر | إقليم الشرق الأوسط وشمال إفريقيا *MENA* | منظمة التعاون والتنمية الاقتصادي *OCDE* |
|---|---|---|---|
| معدّل الاسترداد (سنت لكل دولار) | 50.8 | 26.0 | 73.0 |
| الوقت (عدد السنوات) | 1.3 | 2.2 | 1.7 |
| التكلفة (% من قيمة الشركة المتعثرة) | 7.0 | 10.8 | 9.1 |

***Source** : Doing Business Data. www.doingbusiness.org*

من خلال أرقام الجدول، يتضح أن الفترة الزمنية لإعلان إفلاس الشركة وتصفية نشاطها في الجزائر هو 1.3 سنة بتكلفة 7 %من قيمة الشركة المتعثرة، وهي أقل من المعدّلات المسجلة سواء في إقليم شمال إفريقيا والشرق الأوسط أو في منطقة التعاون والتنمية الاقتصادي.

ومن خلال تحليل مكونات المؤشر الرئيسي لسهولة أداء الأعمال، يتبين أن مناخ الاستثمار غير ملائم وغير محفز لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، نتيجة كثرة الإجراءات الإدارية وتعقيدها وارتفاع تكلفتها سواء عند تأسيس المشروع الاستثماري (بدأ المشروع، استخراج التراخيص، تسجيل الملكية، أو عند دخوله حيز الاستغلال والتنفيذ (الحصول على الائتمان، دفع الضرائب، عمليات التجارة الخارجية).

[1] معبّرا عنه بعدد السنتات من دولار قائم في ذمة الشركة لصالح الدائنين.

[2] معبّرا عنها بنسبة من قيمة الشركة المتعثرة، وتتضمن هذه التكلفة اللجوء إلى القضاء وأتعاب المحاماة والمحاسبين القانونيين ... الخ.

## المبحث الثالث: تحليل اتجاهات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

يتناول هذا المبحث تحليل تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر، وكذلك أهم الدول المستثمرة في الجزائر، وأخيرا أهم القطاعات الاقتصادية المستقطبة للاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر.

### المطلب الأول: تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

عرف تطوّر تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر ثلاث مراحل أساسية، تعكس المرحلة الأولى (1970-1996) أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع المحروقات، لاسيما بعد القرار الحاسم الذي اتخذته الجزائر في 1971، والقاضي بفتح هذا القطاع (البترول والغاز الطبيعي) لرؤوس الأموال الأجنبية، الأمر الذي دفع بالشركات الأجنبية للاستثمار في أنشطة التكرير والتنقيب والإنتاج والنقل.

وفي سياق موازٍ، زادت حدة جاذبية قطاع المحروقات للمستثمرين الأجانب خلال الصدمات البترولية في سبعينات وتسعينات القرن الماضي، أين ارتفعت أسعار النفط في الأسواق العالمية، تبع ذلك منع الشركات الأجنبية من امتلاك حقول النفط. وأمام هذا الوضع لجأت تلك الشركات إلى الاستثمار في الهياكل القاعدية، وسد النقص في الموارد المالية المخصصة لصيانة تجهيزات ومعدّات هذا القطاع.

وخلافًا للسنوات السابقة، تميز عقد الثمانينات من القرن الماضي بغياب شبه كلي للاستثمارات الأجنبية المباشرة، نظرًا للسياسات المنتهجة آنذاك من طرف الحكومات المتعاقبة، حيث أبانت على كل أشكال الرفض لكل تدخل أجنبي. كما أن مخطط *Valyd* الخاص بتنمية المحروقات، ليس مشجعا لاستقطاب الشركات البترولية الأجنبية.

كما شهد الاستثمار الأجنبي المباشر في سنوات 1993 و 1994 و1995 تدفقات معدومة شبه نتيجة الأوضاع الأمنية التي عرفتها الجزائر منذ جوان 1991 حيث هزّت من ثقة المستثمر الأجنبي.

أما بخصوص المرحلة الثانية (1996-2000)، فقد تميزت بانتعاش في دخول الاستثمارات الأجنبية المباشرة نتيجة لتدهور وضعية الاقتصاد الوطني، لاسيما بعد انهيار أسعار البترول العالمية، بالإضافة إلى اعتماد حزمة من القوانين التشريعية الجديدة لصالح المستثمرين كقانون الاستثمار لسنة 1993.

وفي المرحلة الثالثة (بداءً من 2001)، اتسمت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بانتعاش ملحوظ مقارنة بتسعينات القرن الماضي نتيجة لتحسن الأوضاع الأمنية والسياسية في الجزائر، واعتماد الجزائر لقوانين جديدة منظمة ومحفزة لعملية الاستثمار ولعل أبرزها قانون تطوير الاستثمار لسنتي 2001 و 2006.

وشهدت هذه التدفقات منحنى تصاعديا بدءً من سنة 2000 مثلما يوضحه الجدول التالي:

**جدول رقم 20**

**تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة 2000- 2015**

**الوحدة: مليون دولار**

| السنـــــوات | 2000 | 2001 | 2002 | 2003 | 2004 | 2005 | 2006 | 2007 | 2008 | 2009 | 2010 | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد | 280.1 | 1107.9 | 1065 | 638 | 882 | 1145 | 1795.4 | 1661.8 | 2631 | 2746.2 | 2300.2 | 2580 | 1499 | 2661.1 | 1488 | 587- |

***Source**: UNCTAD, World Investment Report 2016, http://unctad.org/wir or http://unctad.org/fdistatistics.*

يتضح من خلال أرقام الجدول أعلاه أن الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر ارتفع من 280.1 مليون دولار عام 2000 إلى 1107.9 مليون دولار عام 2001 وهو ما يعني نموًّا قدره أربع مرّات ساهمت فيه بيع رخصة الهاتف النقال لشركة أوراسكوم المصرية، وخوصصة مركب الحجار لفائدة شركة إسبات *ESPAT* الهندية.[1] بالإضافة إلى العقود المبرمة بين شركة سوناطراك والعديد من الشركات البترولية الأجنبية.

ورغم التراجع المسجل في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر عام 2002 إلى 1065 مليون دولار، إلا أن هذا الرقم يبقى الأكبر في دول شمال إفريقيا مما جعل الجزائر تحتل في تلك السنة المركز الأول على مستوى المغرب العربي والمركز الثالث إفريقيا. وشهدت تلك التدفقات عام 2003 انخفاضًا ثانيًا بنسبة 40 % مقارنة بسنة 2002 ويعزى ذلك أساسًا إلى انخفاض المشاريع في قطاع الطاقة.

[1] - جمال بلخباط، "جدوى الاستثمارات الأجنبية المباشرة في تحقيق النمو الاقتصادي: دراسة مقارنة بين الجزائر والمغرب"، أطروحة دكتوراه، جامعة باتنة (2015)، ص. 152.

وشهد عام 2004 توسّعا للاستثمار الأجنبي المباشر بالنسبة للقطاعات خارج الطاقة والمناجم ليصل إلى 882 مليون دولار. وأهم أسباب هذا التوسع يعود إلى بيع الرخصة الثانية للهاتف النقال لشركة أوراسكوم المصرية، إلى جانب خوصصة المؤسسة الوطنية للمنظفات *ENAD* لصالح شركة هنكل *HENKEL* الألمانية.[1] واستمر هذا الارتفاع ليصل إلى 1795.4 مليون دولار عام 2006، وهذا يعود إلى المعاملة الخاصة التي يستفيد منها المستثمرون الأجانب بالخصوص، من خلال الاعتماد على هيئة موحدة للتعامل مع ملفاتهم، يضاف إلى ذلك الإجراءات التسهيلية بموجب الأمر الصادر سنة 2006 والمتمم للأمر الصادر في 2001 المتعلق بترقية الاستثمارات.[2]

ويبدو أن الجزائر لم تتأثر بالأزمة المالية العالمية لسنة 2008 بالنظر إلى ارتفاع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ما بين الفترة 2008 -2009، أين سجلت رقما قياسيا وصل إلى 2746.2 مليون دولار، وهو رقم لم تعرفه الجزائر على طول مسيرة انفتاحها على الاقتصاد العالمي. وقد استهدفت هذه التدفقات قطاع المحروقات خاصة من شركتي توتال *TOTAL* وبارتاكس *PARTEX* الفرنسيتين اللتين قدّر حجم استثماراتهما بـ 1.436 مليار أورو.[3]

وعرفت سنة 2012 انخفاضًا للاستثمارات الأجنبية المباشرة الوافدة إلى الجزائر، حيث كانت التدفقات في حدود 1499 مليون دولار بعدما كانت 2580 مليون دولار عام 2011، وكان نتيجة لبداية تطبيق قاعدة 49/51 والتي تحد من مساهمة الشركاء الأجانب [4] في أي مشروع في الجزائر بـ 49 % كحدّ أقصى مقابل 51 % من رأس مال الشركة لصالح الطرف الجزائري. بينما سجلت قفزة نوعية عام 2013 لتصل إلى 2661.1 مليون دولار، ويرجع ذلك إلى دخول العديد من الشركات الأجنبية السوق الجزائرية للاستثمار في قطاعات اقتصادية عدّة.

[1] - كريمة فرحي، "أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية مع دراسة مقارنة بين الصين وتركيا ومصر والجزائر"، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر (2013)، ص. 363.

[2] - محمد دوادي، محدّدات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر: دراسة قياسية"، المؤتمر الدولي العاشر حول التوجهات الحديثة للتنمية المنظم من طرف المعهد العربي للتخطيط، بيروت (11 -13 أفريل 2001)، ص. 80.

[3] - جمال بلخباط، مرجع سابق، ص. 153.

[4] - المرجع نفسه.

ولقد انخفضت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر إلى 1488 مليار دولار، لتسجل سقوطا حرًّا عام 2015 حيث بلغت -587 مليون دولار، ويعود ذلك إلى تراجع أسعار البترول التي أثرت بشكل على الاقتصاد الجزائري، الأمر الذي نجم عنه تخوف لدى المستثمرين الأجانب ومن القيام بالاستثمار، بالإضافة إلى استمرار العمل بقاعدة 51/49 الذي انعكس سلبا على التدفقات الاستثمارية في الجزائر.

من خلال ما سبق، يمكن القول أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر عرفت قفزة نوعية لاسيما في بداية الألفية الثالثة وهذا انعكس إيجابا على مخزون الاستثمار الأجنبي المباشر الذي عرف هو الآخر ارتفاعا ملحوظًا مثلما يبرزه الجدول التالي:

**جدول رقم 21**

**مخزون الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر في الفترة 1995-2015**

**الوحدة: مليار دولار**

| السنـــــوات | 1995 | 2000 | 2008 | 2009 | 2010 | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| مخزون الاستثمار الأجنبي المباشر | 1671 | 3537 | 14446 | 17206 | 19498 | 21781 | 23607 | 25298 | 26820 | 26232 |

***Source**: UNCTAD, World Investment Report 2016; http://unctad.org/wir or http://unctad.org/fdistatistics.*

توضح أرقام الجدول رقم 21 أن مخزون الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر، عرف منحنى تصاعديا حيث ارتفع من 3537 مليار دولار عام 2000 إلى 26322 مليار دولار عام 2015، وهو ما يعني نموّ ا قدره ثمانية مرات، وهو معدّل أقل بكثير من المسجل في بعض دول المنطقة. ففي المغرب مثلا بلغ مخزون الاستثمار الأجنبي المباشر 51664 عام 2015 أي ما يعادل ضعف مخزون الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

أما بخصوص صفقات الاندماج والتملك والاستثمارات الجديدة فيمكن توضيحها في الجدول التالي:

**جدول رقم 22**

**عمليات الاندماج والتملك والاستثمارات الجديدة في الجزائر خلال الفترة 2005- 2015**

**الوحدة: مليون دولار**

| السنوات | 2009 | 2010 | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| عمليات الاندماج والتملك | / | / | / | / | 10 | 180- | 2643- |
| الاستثمارات الجديدة | 2605 | 1367 | 1432 | 2377 | 4285 | 536 | 749 |

***Source**: UNCTAD, World Investment Report 2016; http://unctad.org/wir or http://unctad.org/fdistatistics.*

يتضح من خلال معطيات الجدول رقم 22 هيمنة الاستثمارات الجديدة على إجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر، إذ بلغت عام 2013 رقما قياسيا قدره 4285 مليون دولار. وفي المقابل يلاحظ غياب شبه كلي لعمليات الاندماج والتملك في الجزائر، فباستثناء الرقم المسجل عام 2008 والذي بلغت فيه قيمة هذه العمليات 82 مليار دولار، تبقى تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في إطار صفقات الاندماج والتملك خلال الفترة (2009-2012) معدومة. وهذا يدل على أن مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في عمليات الخوصصة وئيدة جدا.

وفيما يتعلّق بنشاط الجزائر على صعيد الاستثمارات الأجنبية المباشرة الجديدة فتشير الإحصائيات إلى أنه خلال الفترة ما بين جانفي2011 وديسمبر 2015 بلغ عدد مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر 381 مشروعا تم تنفيذها من قبل 347 شركة عربية وأجنبية، وتوظف نحو 92 ألف عامل مثلما يبرزه الجدول التالي:

**جدول رقم 23**

**مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر الجديدة خلال الفترة 2003 -2015**

| السنـــــة | عدد المشروعـــات | عدد الوظـــائف | عدد الشركـــات |
|---|---|---|---|
| **2003** | 23 | 4732 | 22 |
| **2004** | 19 | 3334 | 19 |
| **2005** | 45 | 11049 | 43 |
| **2006** | 50 | 9491 | 45 |
| **/2007** | 29 | 5711 | 28 |
| **2008** | 75 | 27305 | 66 |
| **2009** | 32 | 5872 | 28 |
| **2010** | 21 | 3797 | 17 |
| **2011** | 27 | 2565 | 24 |
| **2012** | 18 | 4951 | 17 |
| **2013** | 16 | 7298 | 12 |
| **2014** | 13 | 2130 | 13 |
| **2015** | 13 | 3756 | 13 |
| **المجموع** | 381 | 91993 | 315 |

**المصدر:** المؤسسة العربية لضمان الاستثمار،تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2016، الكويت (2016)، ص. 119.

## المطلب الثاني: التوزيع الجغرافي للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

خلال الفترة ما بين جانفي2003 وديسمبر 2015 بلغ عدد مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر 375مشروعاً يتم تنفيذها من قبل 306 شركات عربية وأجنبية، وتشير الإحصائيات إلى أن التكلفة الاستثمارية الإجمالية لتلك المشروعات تبلغ نحو 68 مليار دولار وتوظف نحو 93 ألف عامل مثلما يوضحه الجدول التالي:

## جدول رقم 24

## أهم الدول المستثمرة في الجزائر خلال الفترة 2003 -2015

**الوحدة: مليون دولار**

| الترتيب | الدول المستثمرة | عدد الشركات | عدد المشروعات | عدد الوظائف | التكلفة |
|---|---|---|---|---|---|
| 1 | الإمارات | 25 | 26 | 11.561 | 15.280 |
| 2 | إسبانيا | 20 | 24 | 6.702 | 7.860 |
| 3 | فرنسا | 62 | 81 | 10.011 | 5.950 |
| 4 | فيتنام | 2 | 2 | 1.999 | 4.743 |
| 5 | سويسرا | 7 | 12 | 5.874 | 4.538 |
| 6 | مصر | 9 | 11 | 7.350 | 4.178 |
| 7 | المملكة المتحدة | 18 | 24 | 2.033 | 3.738 |
| 8 | الولايات المتحدة | 31 | 34 | 3.210 | 3.303 |
| 9 | الصين | 12 | 12 | 9.566 | 2.658 |
| 10 | لوكسمبورغ | 1 | 3 | 4.349 | 2.447 |
| 11 | قطر | 2 | 2 | 3.089 | 2.150 |
| 12 | تركيا | 5 | 5 | 4.628 | 1.941 |
| 13 | روسيا | 3 | 4 | 580 | 1.346 |
| 14 | تونس | 17 | 22 | 2.018 | 1.132 |
| 15 | السعودية | 8 | 13 | 3.464 | 933 |
| 16 | ألمانيا | 14 | 17 | 4.922 | 669 |
| 17 | كندا | 7 | 7 | 597 | 645 |
| 18 | إيرلندا | 4 | 4 | 354 | 478 |
| 19 | سنغافورة | 1 | 1 | 425 | 468 |
| 20 | برمودا | 1 | 1 | 214 | 443 |
| 21 | البرازيل | 1 | 1 | 214 | 443 |
| 22 | جزر البهاما | 1 | 1 | 214 | 443 |
| 23 | جنوب إفريقيا | 1 | 1 | 638 | 350 |
| 24 | ليبيا | 1 | 1 | 819 | 321 |
| 25 | أستراليا | 1 | 1 | 1.012 | 270 |
| 26 | كوريا الجنوبية | 7 | 10 | 2.651 | 234 |
| 27 | إيطاليا | 6 | 6 | 815 | 219 |
| 28 | ميانمار (بورما) | 1 | 1 | 342 | 160 |
| 29 | إيران | 4 | 4 | 1.268 | 152 |
| 30 | المغرب | 6 | 7 | 437 | 129 |
| أخرى | | 28 | 37 | 1.797 | 422 |
| الإجمالي | | **306** | **375** | **93.153** | **68.040** |

**المصدر:** المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2015، الكويت (2015)، ص. 119.

استنادًا إلى الجدول رقم 24 يتضح تصدّر الإمارات قائمة الدول المستثمرة في الجزائر حسب التكلفة الاستثمارية للمشروعات بقيمة إجمالية تقدّر بـ 15280 مليار دولار، وهو ما يعادل حوالي ربع تكلفة الاستثمارات الإجمالية. وسمحت هذه المشاريع بتوفير حوالي 11561 منصب شغل. كما حلّت إسبانيا وفرنسا و الفيتنام وسويسرا ومصر والمملكة المتحدة والصين ولكسمبورغ وقطر على التوالي في قائمة أهم الدول المستثمرة في الجزائر حسب التكلفة الاستثمارية للمشروعات. وما يلفت الانتباه في هذا الشأن هو أن حصة الإمارات وإسبانيا وفرنسا بلغت نحو 43% من التكلفة الإجمالية للاستثمارات.

وبخصوص عدد المشاريع، تحتل دول أوربا المراكز الأولى، وتأتي فرنسا في المرتبة الأولى بـ81 مشروعا ثم تليها إسبانيا والمملكة المتحدّة بنفس العدد (24 مشروع)، ثم ألمانيا بـ 17 مشروعا وإيطاليا بـ 6 مشاريع. و يعزى هذا التفوق في عدد المشاريع الاقتصادية من طرف الدول الأوروبية إلى اتفاقية الشراكة التي عقدتها الجزائر مع البلدان الضفة الجنوبية للاتحاد الأوروبي (إسبانيا وفرنسا وإيطاليا). ولقد استثمرت هذه الدول في عدّة قطاعات كالمحروقات والصناعات الغذائية والصيدلة والتعدين.

وبعد ما كانت الولايات المتحدّة الأمريكية أكبر بلد مستثمر في الجزائر خلال الفترة (1998-2001)، أضحت تحتل المرتبة الثامنة خلال الفترة (2003-2015) بتكلفة استثمارية إجمالية قدرها 3303 مليون دولار وهو ما يمثل 4.9 % من التكلفة الإجمالية للاستثمارات الأجنبية في الجزائر. ويظل قطاع المحروقات الوجهة المفضلة لدى المستثمرين الأمريكيين، وبالرغم من الاستثمارات التي قامت بها ***PFIZER*** الأمريكية في قطاع الكيمياء والصيدلة، إلا أن حجم الاستثمارات الأمريكية خارج قطاع المحروقات تبقى و ئيدة بالنظر إلى مكانة الولايات المتحدّة الأمريكية في الاستثمارات العالمية.

وتعتبر مصر المستثمر العربي الثاني في الجزائر بعد الإمارات العربية المتحدّة، إذ تعزّزت عقب دخول المتعامل المصري ***ORASCOM*** السوق الجزائرية في مجال الهواتف الخلوية والإسمنت، إذ بلغت استثماراتها في الجزائر 3.5 مليار دولار، واستطاعت توفير 7350 منصب عمل خلال الفترة 2003-2015.

أما بخصوص الاستثمارات الآسيوية، فتحتل الفيتنام المرتبة الأولى آسيويا والرابعة عالميا بتكلفة استثمارية تبلغ نحو 4743 مليون دولار أي ما يعادل 7% من إجمالي تكلفة الاستثمارات الأجنبية المستثمرة

في الجزائر، تليها الصين بـ 2658 مليون دولار ما يمثل حوالي 3.9 % من التكلفة الإجمالية للاستثمارات. ويعزى هذا الإنجاز إلى الاستثمارات التي قامت بها شركة *PETRO VIETNAM* في قطاع المحروقات والتي بلغت قيمتها 4743 مليون دولار خلال الفترة 2003-2015.

## المطلب الثالث: التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

تتركز الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر بصفة أساسية في قطاعات الفحم والنفط والغاز والمعادن والعقار مثلما يبرزه الجدول التالي:

**جدول رقم 25**

**الاستثمارات الواردة إلى الجزائر حسب التوزيع القطاعي ما بين جانفي 2003 وماي 2015**

| الترتيب | نوع القطاع | عدد الشركات | عدد المشاريع | عدد الوظائف | التكلفة (مليون دولار) |
|---|---|---|---|---|---|
| 01 | الفحم والنفط والغاز الطبيعي | 22 | 28 | 6489 | 19130 |
| 02 | المعادن | 17 | 21 | 16486 | 14371 |
| 03 | العقارات | 14 | 19 | 14199 | 13343 |
| 04 | المواد الكيميائية | 12 | 14 | 3863 | 7294 |
| 05 | الفنادق والسياحة | 08 | 12 | 5826 | 2678 |
| 06 | البناء ومواد البناء | 09 | 14 | 3726 | 2238 |
| 07 | خدمات الأعمال | 39 | 39 | 1814 | 1599 |
| 08 | صناعة المعدّات الأساسية للسيارات | 20 | 28 | 14728 | 1252 |
| 09 | المنسوجات | 09 | 09 | 3678 | 997 |
| 10 | التخزين | 02 | 03 | 1786 | 858 |
| 11 | أخرى | 159 | 188 | 20558 | 4282 |
| **الإجمالي** | | **306** | **375** | **93453** | **68040** |

**المصدر:** المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2015، الكويت (2015)، ص. 119.

من خلال تحليل أرقام الجدول رقم 25، يتضح أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر تتركز في عدد من القطاعات الاقتصادية، تحتل قطاعات المحروقات والمعادن والعقارات الريادة حسب التكلفة الاستثمارية للمشروعات، والتي تبلغ نسبها 28 % و21 % و20 % في كل قطاع على التوالي.

أما من حيث عدد المشاريع المسجلة في كل قطاع، فيحتل قطاع خدمات الأعمال الصدارة بـــ39 مشروعًا ثم قطاعي المحروقات وصناعة المعدّات الأساسية للسيارات بـ 28مشروعًا لكل قطاع. وبخصوص عدد الوظائف التي وفرتها الشركات الأجنبية، فكانت لصالح قطاعات المعادن الذي يوظف نحو 16486 عامل، يليه قطاعي صناعة المعدّات الأساسية للسيارات والعقارات حيث يوظفان حوالي 14199 و14728 عامل على التوالي.

ورغم الأهمية التي يكتسيها قطاع السياحة والأعمال العمومية (البناء ومواد البناء) إلا أن حصتها من الاستثمارات تبقى ضئيلة. فعلى سبيل المثال، لم يسجل قطاع السياحة سوى 4 % من التكلفة الإجمالية للاستثمارات بـ 12مشروعًا، بينما تبلغ نسبة قطاع الأشغال العمومية 3 % من تلك التكلفة بـ 14مشروعًا.

ويعود التفوق في قطاعات المحروقات والمعادن والعقارات إلى المردودية المرتفعة التي تتميز بها كل القطاعات لاسيما في قطاع المحروقات، وإلى الاستثمارات الضخمة التي قامت بها الشركات الدولية في الجزائر مثلما يبينه الجدول التالي:

**جدول رقم 26**

**أهم الشركات الأجنبية المستثمرة في الجزائر ما بين جانفي2003 وماي 2015**

| الترتيب | الشركة | البلد | عدد المشروعات | التكلفة ( مليون دولار ) |
|---|---|---|---|---|
| 1 | *Emirates International Investment Company* | الإمارات | 1 | 5000 |
| 2 | *Vietnam Oil and Gas Corporation (Petro Vietnam)* | الفيتنام | 2 | 4743 |
| 3 | *Repsol SA* | إسبانيا | 2 | 3565 |
| 4 | *Jelmoli Holding AG* | سويسرا | 5 | 3539 |
| 5 | *Total Co.* | فرنسا | 3 | 3465 |
| 6 | *Orascom Group* | مصر | 6 | 2814 |
| 7 | *Arcelor Mittal* | لوكسمبورغ | 3 | 2447 |
| 8 | *British Petroleum (BP)* | بريطانيا | 3 | 2384 |
| 9 | *Grupo Ortiz Construccion y Servicios Del Mediterraneo* | إسبانيا | 4 | 2049 |
| 10 | *China National Petroleum (CNPC)* | الصين | 2 | 1991 |
| 11 | **شركات أخرى** | | 344 | 36043 |
| | **الإجمالي** | | **375** | **68040** |

**المصدر:** المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2015، الكويت (2015)، ص. 119.

يفصح الجدول رقم 26 أن أهم الشركات المستثمرة في الجزائر حسب التكلفة الاستثمارية تنشط في قطاعات محدودة، هي قطاع المحروقات (05 شركات) وقطاع العقارات (شركتين) وقطاع التعدين (شركة واحدة) وخدمات الأعمال (شركتين). كما يلاحظ تصدر شركة الإمارات الاستثمارية الدولية قائمة أهم 10 شركات مستثمرة في الجزائر حين تنفذ مشروعا ضخما بتكلفة استثمارية تقدر نحو 5 مليارات دولار.

## خاتمة الفصل الثاني

من خلال ما سبق تم التوصل إلى أن علاقة الجزائر بالاستثمارات الأجنبية المباشرة علاقة قديمة، إذ ترجع إلى فترة ما قبل الإصلاحات الاقتصادية، غير أن هذه العلاقة تتركز في الغالب على مستوى قطاع المحروقات.

ويلاحظ من خلال التحليل السابق للاستثمارات الأجنبية المباشرة في مختلف القطاعات الاقتصادية أنها كانت دون مستوى الطموحات بالرغم من الإصلاحات الجارية والمتكررة، وجاذبية الإطار التشريعي والمؤسسات للمستثمرين الأجانب. وعليه يمكن القول أن الجزائر لم تستطع منافسة الدول الأخرى في مجال جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وأضحت من الدول التي نجحت في تنفير رؤوس الأموال الأجنبية، ويتجلى ذلك من خلال حجم التدفقات المحتشمة لتلك الاستثمارات الوافدة إلى الجزائر والتي تتركز أغلبها في قطاعي النفط والغاز.

وعلى ضوء تشريح التوزيع القطاعي للاستثمارات الأجنبية المباشرة المنجزة في الجزائر تبين أن هناك ضعف جاذبية بعض القطاعات للمستثمرين الأجانب نظرا لضعف مردوديتها، ولعل أبرز تلك القطاعات الصناعات التقليدية والصيد البحري والزراعة. كما أن نسبة استحواذ المستثمرين الأجانب على قطاع النقل تكاد تكون منعدمة، ويرجع ذلك إلى احتكار الدولة للنقل الجوي والبحري على حد سواء وعدم اللجوء إلى خوصصة هذا القطاع. كما تم استخلاص نتيجة مفادها هو أن تلك الاستثمارات في الغالب كانت استثمارات جديدة، أما الأشكال الأخرى لاسيما مساهمة المستثمر الأجنبي عن طريق الخوصصة فهي تعد على الأصابع.

# الفصل الثالث:

## البطالة وإشكالية التشغيل في الجزائر

## تمهيـــــد

يعتبر معدّل البطالة أحد أهم المؤشرات الاقتصادية الأساسية التي تتمحور حولها السياسات الاقتصادية الكلية بهدف تخفيض البطالة إلى أقل مستوياتها بالإضافة إلى المحافظة على الاستقرار الاقتصادي، لما له من دلالات وانعكاسات على الاقتصاد بمستوييه الكلي والجزئي. فعلى المستوى الكلي يؤثر ارتفاع معدّلات البطالة على حجم الخسائر التي يتكبّدها الاقتصاد جرّاء خسارة إنتاجية هؤلاء العمال المتعطلين عن العمل، وارتباط ذلك بمعدّلات النمو الاقتصادي. أما على المستوى الجزئي فيؤثر ارتفاع معدّل البطالة إلى انعكاسات آنية على رفاهية الأسرة من حيث أثره المباشر على دخل الأسرة وميزانيتها وبالتالي رفاهية الأفراد. ويزيد من الاهتمام بمعدّلات البطالة لما لها من آثار اجتماعية واسعة تصل إلى التأثير على استقرار الأسر ومعدّلات الجريمة وغيرها.

ولقد عانت الجزائر بشكل عام من ارتفاع معدّلات البطالة، وقد كان لتطبيق سياسات الإصلاح الاقتصادي في الجزائر الأثر الكبير في تفاقم حدّة البطالة نتيجة السياسات المالية والنقدية التي اتخذتها الجزائر في هذا الشأن، حيث أوضحت الدراسات النظرية والتطبيقية أن هناك انخفاضا في معدل التضخم أدّى إلى ارتفاع البطالة. كما أثرت العولمة وحرية التجارة وسهولة انتقال السلع والمنتجات على فرص التوظيف في الجزائر. والأهم من ذلك، فقد تزايدت البطالة بشكل ملحوظ بين المتعلمين من حملة الشهادات الجامعية.

وفي هذا السّياق يسعى هذا الفصل لفهم وتحليل البطالة في الجزائر من خلال تسليط الضوء على العناصر التالية:

- ✓ المقاربة النظرية للبطالة.
- ✓ البطالة في النظريات الاقتصادية.
- ✓ تحليل سوق العمل في الجزائر.
- ✓ استراتيجيات وسياسات التشغيل في الجزائر.

## المبحث الأول: المقاربة النظرية للبطالة

### المطلب الأول: مفهوم البطالة

يعرف الاقتصاديون البطالة بفائض عرض العمل عن الطلب (التشغيل) عند مستوى معين من الأجور. يرتبط هذا التعريف بمستوى الأجور لأنه يكون عنده كل الأشخاص الذين لا يطلبون عملاً يقومون بذلك ويسمى بأجر القبول. وبالتالي فإن البطالة تقاس بعدد الأشخاص الذين يبحثون عن عمل عند مستوى من الأجور السائد في السوق.[1]

ويعرف مكتب العمل الدولي *ILO* العاطلين عن العمل بأنهم كل الأفراد الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و64 سنة بدون عمل، والمستعدين للعمل، ويبحثون عن العمل خلال فترة مرجعية.[2]

من خلال هذا التعريف، يتضح أنه يقتضي توافر ثلاثة معايير كي يعد الفرد عاطلا عن العمل وهي:[3]

- أن يكون الفرد بدون عمل: أي أنهم لم يقوموا بأي عمل خلال الفترة المرجعية [4] سواء أكان ذلك بمقابل أجر أم لحسابهم الخاص.

أن يكون الفرد متاحًا ومستعدًا للعمل بمعنى أن يكون الفرد قادرًا ومستعدًا للعمل إذا أتيحت له الفرصة عند مستوى الأجر أو الدخل السائد خلال فترة البحث. ومن ثم يتم استبعاد كل الأفراد الذين يبحثون عن عمل لمباشرته في المستقبل أي بعد فترة المسح. كما أن هذا المعيار يستبعد الأفراد غير القادرين على العمل بسبب بعض المعوقات الخاصة بهم كالمرض.

- أن يكون الفرد باحثًا عن العمل: أي لابد للفرد من القيام بإجراءات جادة وبجملة من الخطوات للحصول على عمل منها التسجيل في مكاتب البطالة والتنقل إلى أماكن العمل سواء الخاصة أو الحكومية.

---

[1] - بلقاسم العباس، **"تحليل البطالة"**، **مجلة جسر التنمية**، العدد 58، المعهد العربي للتخطيط (ديسمبر 2006)، ص 02.

[2] - المرجع نفسه.

[3] - *Jérôme GAUTIE, **Le Chômage** (Paris : la Découverte, 2011), p. 6.*

[4] - كل الأفراد الذين عملوا على الأقل ساعة واحدة خلال الأسبوع الذي سبق التحقيق لا يعتبرون من العاطلين.

إن الهدف من تحديد هذه المعايير الثلاثة السابقة هو محاولة تقديمتعريف محدّد وأكثر شمولاً للبطالة يصلح للتطبيق في مختلف دول العالم، وبالتالي يمكن من خلاله قياس معدّلات البطالة في الدول المختلفة بنفس الطريقة.

وعلى الرغم من أن مكتب العمل الدولي *ILO* وحّد المصطلحات الخاصة بسوق العمل، وبين طرق التحقيقات (الاستطلاعات) التيتهدف لقياس معدّل البطالة حتى يكون بالإمكان إجراء مقارنات دولية إلا أنه لا يأخذ في تعداد العاطلين إلا الأفراد الذين لا يعملون ويبحثون عن عمل، وبالتالي يهملون عدداً كبيراً من العاطلين الذين لا يبحثون عن عمل بعدما يئسوا من الحصول على وظيفة، أضف إلى تجاهله للأفراد الذين يعملون في وظائف هامشية أو يقومون بأنشطة غير مشروعة.

## المطلب الثاني: قياس البطالة

يتم حساب عدد العاطلين في معظم البلدان المتقدمة انطلاقا من سجلات المستفيدين من تعويضات البطالة التي تقدّمها الحكومة للعاطلين عن العمل.ومن مزايا هذه الطريقة أنها تتقدّم سريعاً وغير مكلف لعدد العاطلين، حيث أنه توجد قيود متعدّدة على الاستحقاق، إضافة إلى أنه من بين المستفيدين يوجد عدد يرفض عروض العمل وكذلك عدم البحث عن العمل بصفة ديناميكية، وبالتالي فإن هذه الطريقة تتجه نحو تضخيم أعداد العاطلين. وبالمقابل فإن هناكعدّة شرائح من المجتمع ليس لهم الحق في العمل ويبحثون عنه ويتم استثناؤهم من عداد العاطلين. أما الطريقة الثانية لقياس البطالة فإنها تتمثل في إجراء بحث بالعينة، حيث يتم سحب عينة عشوائية من المجتمع وطرح أسئلة على أفرادها في ما يخص أوضاعهم المعيشية وإذا ما كانوا مستعدين للعمل ويبحثون عن وظيفة وما هي الخطوات التي تم إجراؤها في هذا السياق. وحسب هذه الطريقة فإنه يمكن تضمين الأفراد بدون عمل مأجور والمستعدّون للعمل ويبحثون عنه في الأسابيع الأربعة الماضية، أو ينتظرون الانطلاق في العمل كانوا قد حصلوا عليه ضمن قائمة العاطلين.

ولفهم الصيغة الرياضية الخاصة بمعدّل البطالة، ينبغي أولاً التطرق لبعض المفاهيم الأساسية والمستخدمة حاليا في مؤشرات سوق العمل.[1]

[1] - يعرف سوق العمل على أنه المؤسسة التنظيمية الاقتصادية التي يتفاعل فيها عرض العمل والطلب عليه، بمعنى أنه يتم فيها بيع خدمات العمل وشراؤها وبالتالي تسعير خدمات العمل. ويمتاز سوق العمل بعدد من الخصائص وهي أن خدمات العمل تؤجر ولا تباع ولا يمكن فصلها عن العامل.

**أولا: القوى العاملة**

إن مجموع السكان يتكون من فئتين، فئة بلغت السن القانونية للعمل (ما بين 15سنة و64 سنة)، ويطلق على هذه المجموعة مصطلح السكان في سن العمل، وفئة أخرى لم تبلغ السن القانونية للعمل أو تجاوزته (أقل من 15سنة أو أكثر من 64 سنة). وفي سياق موازٍ، يقسم السكان كذلك إلى سكان ينتمون للقوى العاملة وسكان خارج القوى العاملة. ويطلق الاقتصاديون على هذين الصنفين السكان النشطين وغير النشطين.

**ثانيا: السكان النشطين اقتصاديا وغير النشطين اقتصاديا**

يقصد بالسكان النشطين اقتصاديا كل القوى العاملة والمستعدّة لإنتاج السلع والخدمات. وبعبارة أخرى تضم هذه الفئة من قوة العمل جميع الأفراد الذين يساهمون فعلاً بجهودهم الجسمانية أو الذهنية لأداء أي عمل يتصل بإنتاج السلع أو الخدمات أو الذين يقدرون على أداء مثل هذا العمل ويرغبون فيه وينتمون عنه.[1]

أما السكان غير النشطين اقتصاديا فيقصد بهم الأفراد الذين يقل سنهم عن 16سنة (لا يسمح لهم القانون بالعمل) وكذلك الأفراد في سن العمل الذين لا يعملون ولا يبحثون عن عمل أو ينتظرون ظروف العودة لوظائفهم التي تم إيقافهم عنها بصفة مؤقتة، والتلاميذ والطلبة بدون مهنة وظيفية، والنساء في البيت والمتقاعدون والعاجزون عن العمل.[2]

إن سوق العمالة يهتم فقط بالقوى العاملة (السكان النشطون اقتصاديا) والتي تتكون من الأفراد النشطين بالإضافة إلى الأفراد العاطلين عن العمل لكنهم يرغبون في العمل. فالمشتغلون هم الأفراد الذين يباشرون عملاً مدرا لصالح أصحاب العمل والأفراد الذين يعملون لحسابهم الخاص والمستخدمين بأجر، أما العاطلين عن العمل فينقسمون إلى قسمين هما: عاطلين سبق لهم العمل، وعاطلين لم يسبق لهم العمل.[3]

من التحليل السابق يمكن استنتاج العلاقات التالية التي تربط بين السكان ومكوّنات القوى العاملة.

1 - حسن الحاج، "مؤشرات سوق العمل"، **مجلة جسر التنمية**، العدد 16، المعهد العربي للتخطيط (أفريل2003)، ص. 5.

2 - البشير عبد الكريم،دلالات معدّل البطالة والعمالة ومصداقيتها في تفسير فعّالية سوق العمل"، **مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا**، العدد 6، جامعة الشلف، الجزائر (2009)، ص. 177.

3 - حسن الحاج، المرجع نفسه، ص. 5.

عدد السكان الإجمالي = عدد السكان النشطين اقتصاديا + عدد السكان غير النشطين اقتصاديا

عدد السكان النشطين اقتصاديا = عدد الأفراد المشتغلين + عدد الأفراد العاطلين

كما يمكن تمثيل هيكل القوة البشرية في الشكل التالي:

**شكل رقم 8**

**هيكل السكان وعلاقته بسوق العمل**

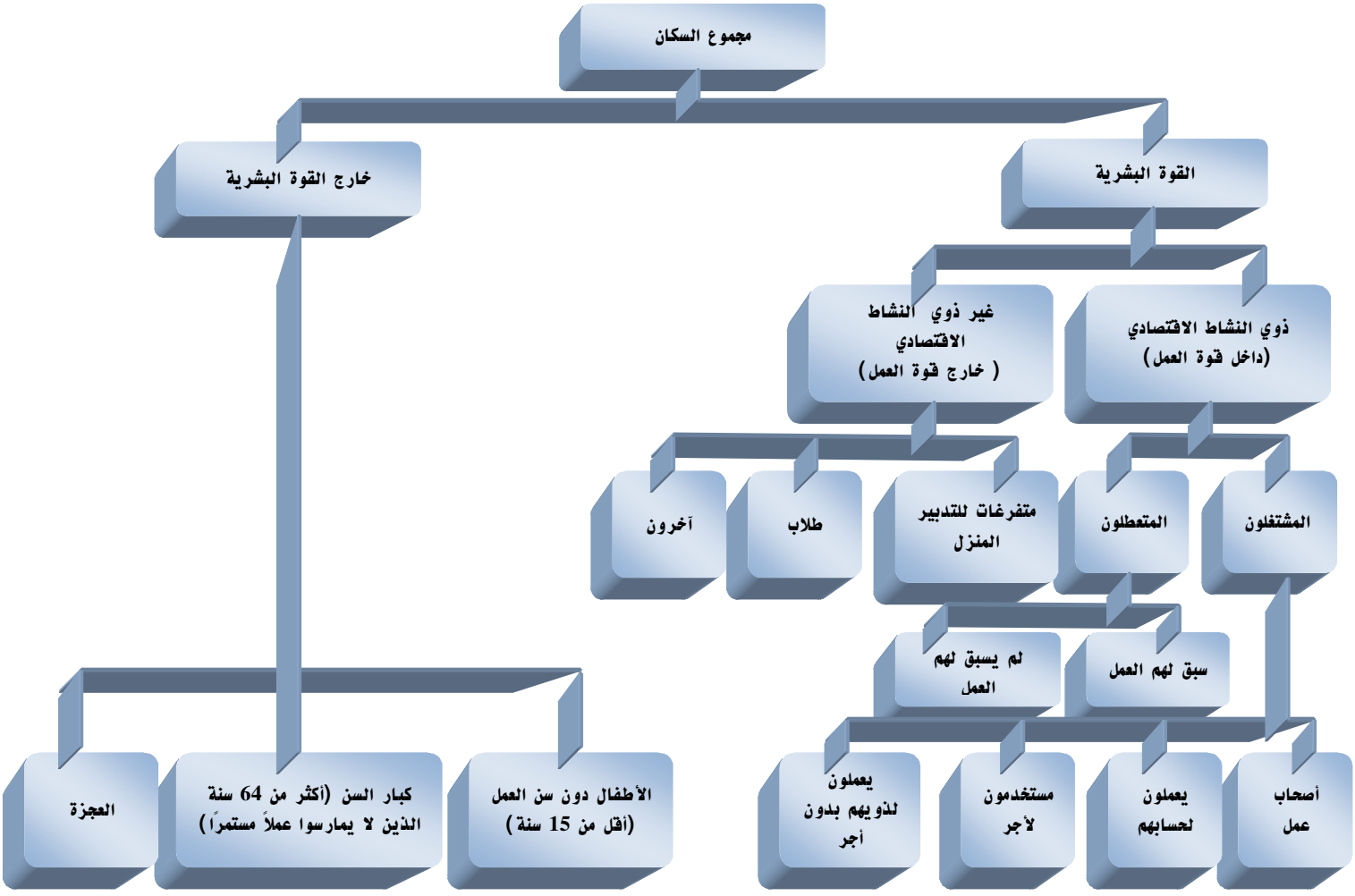


**المصدر:** حسن الحاج، " مؤشرات سوق العمل "، **مجلة جسر التنمية**، العدد 16، المعهد العربي للتخطيط، الكويت (أفريل، 2001)، ص. 06.

إن حساب عدد العاطلين يقدم مؤشر ً ا غير دقيق لدى انتشار ظاهرة البطالة، حيث يقيس نسبة العاطلين للقوة العاملة، وهو مؤشر نسبي محصور بين الصفر والمائة، ويسمح بالمقارنة بين الزمان والمكان ويعبر عنه رياضيا بالصيغة التالية:[1]

$$Um = \frac{U}{U+E} \times 100 = \frac{U}{LF} \times 100$$

حيث $U$ عدد العاطلين حسب التعريف المستعمل، $E$ عدد المشتغلين، $LF$ مجموع الأشخاص في سن العمل يشتغلون أو يبحثون عن عمل.

وينبغي التنويه على أنه توجد بين الدول اختلافات في طرق قياس معدل البطالة ناجمة عن عوامل أهمها: تغيرات حدود سن العمل في تحديد القوى العاملة، المدّ ة المعيارية للبحث عن العمل، معايير البحث عن العمل، معالجة وضع الأفراد المطرودين مؤقتً ا عن العمل والمتوقع إعادة إدماجهم، الباحثين عن العمل لأول مرة خاصة مغادري المدارس والمعاهد والجامعات.

ويحسب معدّ ل البطالة عادة من بيانات مسح القوى العاملة مبنية على عينة ممثلة لمجموع السكان نظر ً ا للتكاليف الباهظة لإجراء تعداد دوري عام للسكان، والتي يتم عادة مر ّ ة كل عشرة سنوات. ويمكن الاستفادة من السجلاّ ت الإدارية المتعلقة بهذا المؤشر مثل مكاتب العمل والتأمينات الاجتماعية وغيرها من المؤسسات التي تعني بشكل خاص بالعاطلين عن العمل.

وبالرغم من المشاكل المرتبطة بقياس وتفسير معدّ ل البطالة، إلا أنه يظل أفضل مؤشر لقياس ومقارنة أداء سوق العملإلكن تبقى القراءات والتحليلات الجيدة لهذه المعدّ لات مهمة، ذلك أن معدّ ل البطالة داخل البلد الواحد هو عبارة عن متوسط لا يعبر عن اختلاف التجانس، حيث أن مجموعات السكان لها معدّ لات بطالة مختلفة ومتفاوتة لعدّ ة أسباب، فالبطالة غير موزعة بالتساوي بين هذه المجموعات. وعليه فإنه من الواجب معرفة ما هي هذه المجموعات التي تتأثر بالبطالة أكثر من غيرها، ويجب دراسة توزيع البطالة حسب السن والجنس والمناطق.

[1] - بلقاسم العباس، مرجع سابق، ص. 04.

## المطلب الثالث: ديناميكية البطالة

### أولا: تدفقات البطالة

يتم تقديم تقديرات البطالة دوريا، وعند تاريخ التقدير يتم اعتبار الفرد عاطلاً إذا ما انطبقت عليه المعايير الخاصة بتعريف البطالة. لكن الأفراد يغيرون من وضعيتهم ما بين التقديرات، حيث يتم دخول أفراد جدد للبطالة ومغادرة آخرين لها وبقاء آخرين في سجلات العاطلين لفترات أطول.كما أن هناك أفراد يغادرون سجلات البطالة لفترة ثم يعودون إليها لفترات أخرى. تكشف هذه التدفقات عن خصائص هامة ديناميكية البطلة في أي بلد، حيث أن الأفراد يغيرون من وضعيتهم اتجاه البطالة لعدّة أسباب.[1]

ويمكن توضيح أهم ملامح تدفقات البطالة في الشكل التالي:

**شكل رقم 9**

**تدفقات داخل وخارج البطالة**

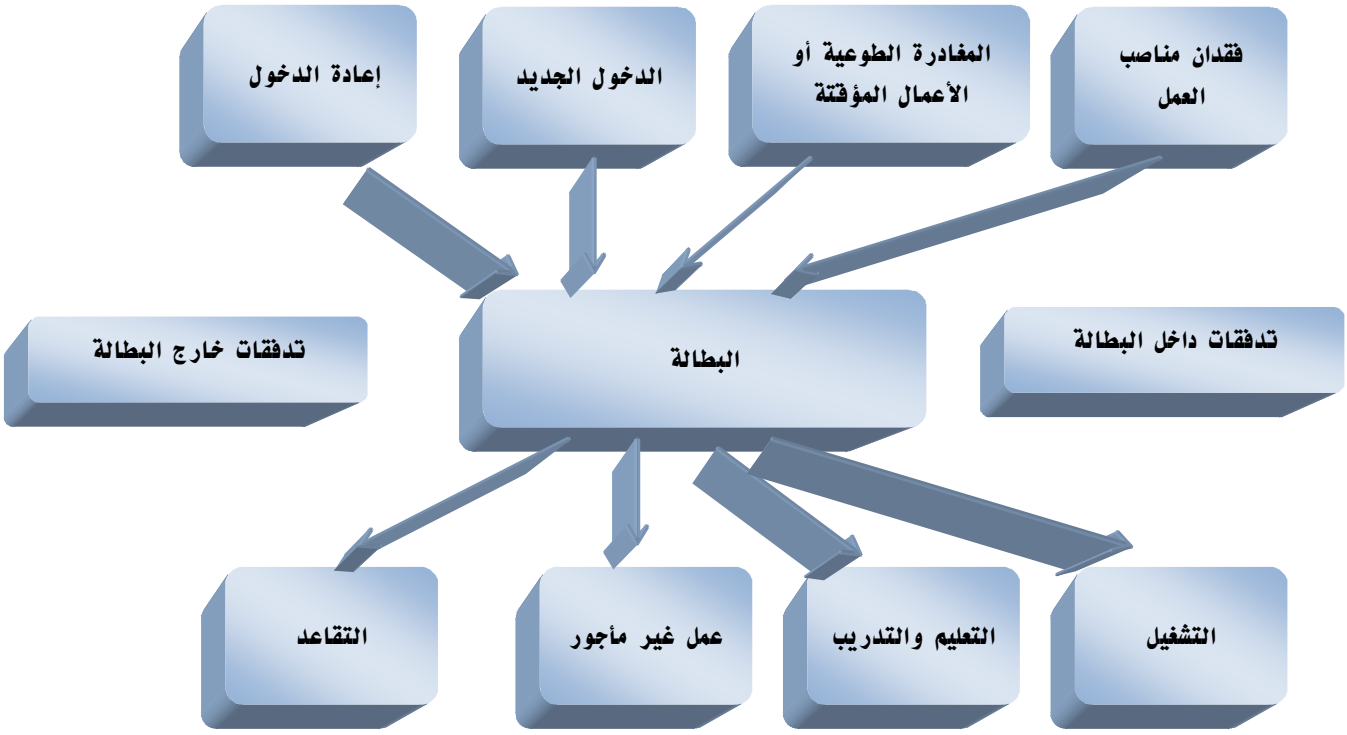


المصدر: بلقاسم العباس، " تحليل البطالة "، **مجلة جسر التنمية**، العدد 58، المعهد العربي للتخطيط (ديسمبر 2006)، ص. 06

[1] - بلقاسم العباس، مرجع سابق، ص. 20.

يمثل فقدان مناصب العمل أهم تدفق داخل البطالة ويتبع تذبذبات الدورة الاقتصادية والنمو في الاقتصاد.وتنخفض المغادرة الطوعية عندما ترتفع مستويات البطالة، كما تنخفض معدّلات إعادة الدخول إلى البطالة لأن الأفراد يرون أن حظوظهم تقل في الحصول على منصب عمل، عند ارتفاع معدّلات البطالة وتدهور حالة أسواق العمل.كما أن انخفاض المغادرة الطوعية وإعادة الدخول قد تعوض وتقلل من حدّة ارتفاع فقدان مناصب العمل. وبالتالي فإن ارتفاع تدفقات الدخول للبطالة قد لا يكون السبب في ارتفاع البطالة. علاوة على ذلك، فإن عدم ارتفاع الخروج من البطالة مع ارتفاع الدخول إلى البطالة يؤدي حتماً لارتفاع مستوى البطالة.لم يكن الخروج من البطالة آنياً أو مباشراً فإنه قد يؤدي إلى ارتفاع مدّة البطالة وانخفاض احتمال الحصول على منصب عمل بالنسبة للعاطلين طويلي الأجل.

**ثانيا: مدّة البطالة**

يمكن التمييز بين نوعين من البطالة من ناحية الفترة الزمنية: البطالة قصيرة الأجل والبطالة طويلة الأجل. ترتبط البطالة قصيرة الأجل بمفهوم البحث عن العمل، حيث أن الأفراد يدخلون البطالة طوعيا من أجل التفرغ للبحث عن عمل مناسب. وترتكز نظريات البحث عن الشغل على أن الناس يختارون البطالة لاستثمار وقتهم عوضاً عن قبول أول فرصة تأتي لهم.ولكن مدّة البطالة الطويلة قد لا تتناسب مع مفهوم البحث عن العمل، وهي تعتبر لا طوعية وذات طبيعة ناجمة عن قصور التشغيل أو عدم التوازن بين العرض والطلب فيما يخص المهارات، أو أن أجر القبول أعلى من معدّل الأجور السائد في السوق.[1]

إنّ ارتفاع معدّل البطالة يؤدي إلى انخفاض معدّل الخروج مقارنة بمعدّل الدخول. وقد أصبحت هذه الظاهرة معمّمة في أوروبا وتعكس انخفاض احتمال مغادرة البطالة وارتفاع معدّل البطالة طويلة الأجل.

ممّا سبق يمكن القول أن ارتفاع البطالة يمكن يكون ناجماً عن ارتفاع المدّة أو انخفاض معدّل الخروج أو عن ارتفاع معدّل الدخول.

[1]- بلقاسم العباس، مرجع سابق، ص ص. 6-7.

## المطلب الرابع: أنواع البطالة

إذا كانت البطالة تتأثر بمجموعة من العوامل الاقتصادية، ويختلف حساب معدّلها باختلاف المعايير المستخدمة في جميع البيانات، فإنّ التمييز بين أنواعها أمر بالغ الأهمية لمعرفة مدى تطوّر هذه الأنواع عبر الزمن من جهة، ومن جهة أخرىمعرفة نوع البطالة الأكثر انتشاراً، مما يترتب عليه اختلاف إجراءات مواجهتها. وعلى هذا الأساس فإنه من المفيد التعرف على مختلف التقسيمات الخاصة بالبطالة.

### أولا: البطالة الدورية *Cyclical Unemployment*

تعرف منظمة الأمم المتحدة البطالة الدورية على أنها نتيجة من نتائج انخفاض الطلب الإجمالي بسبب التغيرات في مستويات النشاط الاقتصادي خلال فترة زمنية معينة.[1]

وترتبط البطالة الدورية بتقلبات الدورة الاقتصادية، حيث تظهر في حالات الانكماش أو الكساد، ذلك أنه عندما ينخفض الطلب الكلي على السلع والخدمات تقوم الشركات بتسريح جزء من العمال.

وينتشر هذا النوع من البطالة خلال الأزمات الاقتصادية التي تشهدها الاقتصاديات الرأسمالية، ومن بين الأمثلة البارزة في هذا الشأن هو استفحال البطالة الدورية خلال أزمة الكساد الكبير عام 1929، والكساد التضخمي في فترة سبعينات وثمانينات القرن الماضي.

ويتطلب علاج البطالة الدورية إتباع سياسات اقتصادية مالية ونقدية توسعية تهدف إلى زيادة مستوى الطلب الكلي، وهذا من خلال رفع الإنفاق الحكومي والاستثمار الخاص وتخفيض الضرائب ومعدّلات الفائدة.

### ثانيا: البطالة الاحتكاكية *Frictional Unemployment*

وهي البطالة التي تحدث عندما يترك شخص ما عمله ليبحث عن عمل أفضل بسبب الرغبة في زيادة أجره أو الحصول على وضع وظيفي أفضل أو رغبة الانتقال من مكان لآخر داخل الدولة.[2]

---

[1] - خالد الزواوي، **البطالة في الوطن العربي: المشكلة والحل** (القاهرة: مجموعة النيل العربية، 2004)، ص. 19.

[2] - ناصر دادي عدون وعبد الرحمان العايب، **البطالة وإشكالية التشغيل ضمن برامج التعديل الهيكلي للاقتصاد من خلال حالة الجزائر** (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2010)، ص. 51.

بالإضافة إلى ذلك تنشأ البطالة الاحتكاكية بسبب نقص المعلومات لدى الباحثين عن العمل نتيجة لعدم معرفتهم بوظائف العمل وأماكن وجودها علما أن هناك وظائف تناسب خبراتهم وأعمارهم ومهاراتهم.

ويتوقف معدّل زيادة أو نقصان هذا النوع من البطالة على شفافية الحصول على المعلومات حول الوظائف المختلفة في سوق العمل، إذ كلما زادت المعلومات قل هذا النوع من البطالة. كما أن إعانات البطالةمن شأنها أن ترفع من معدّلاتها بسبب الامتيازات التي يتحصل عليها المستفيدون كالإعفاء الضريبي.[1]

وتتميز البطالة الاحتكاكية بتواجدها في جميع الاقتصاديات المتقدمة والنامية على حد السواء، وذلك لأن سوق العمل يتميز بطبيعتة الحركية، كما أن تدفق المعلومات لا يتم بالصورة المثلى، أضف إلى أن بحث العمال عن الوظائف وبحث أصحاب الأعمال عن العمال عادة ما يأخذ بعض الوقت.[2]

**ثالثا: البطالة الهيكلية (الفنية) *Structural Unemployment***

يعرف هذا النوع من البطالة على أنها حالة تعطل في أجزاء من القوة العاملة بسبب التطورات التي تؤدي إلى اختلاف الهيكل الاقتصادي عن طبيعة ونوع العمالة المتوافرة.[3]وبمعنى أدق تغير الهيكل الإنتاجي كالتغير في هيكل الطلب على المنتجات أو تطور تقنيات الإنتاج أو انتقال صناعات أخرى في إطار التدويل، مما يؤدي إلى عدم توافق بين فرص العمل المتاحة ومؤهلات العمال الراغبين في العمل والباحثين عنه.

وتنشأ البطالة الهيكلية لأسباب متعددة منها:[4]

- التطور التكنولوجي والتقدم العلمي، ذلك أن استخدام التكنولوجيا الحديثة أمر ضروري للإنتاج كما وكيفا حتى تصبح السلع والمنتجات تنافسية في السوق الدولية، إلا أن ذلك يتطلب يد عاملة متخصصة مما يجبر أصحاب المؤسسات على الاستغناء عن اليد العاملة الغير الماهرة وتعويضها بأخرى مؤهلة.

[1] - ناصر دادي عدون، مرجع سابق، ص. 58.

[2] - نعمة الله نجيب إبراهيم، **نظرية اقتصاد العمل** (الإسكندرية: الدار الجامعية، 1997)، ص ص. 167–168.

[3] - جميل أحمد محمود خضر ومصطفى شلابي محمد غانم ومتولي عبد المؤمن محمد المرسي، **البطالة، الأسباب والآثار وتقييم السياسات الحالية وآليات العلاج المقترحة في ضوء المستجدات:دراسة حالة المملكة العربية السعودية** ( القاهرة: المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2013)، ص. 21.

[4] - ناصر دادي عدون، المرجع نفسه، ص. 52.

- قيام الشركات الدولية بالاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية للاستفادة من انخفاض التكاليف بسبب توفر المواد الأولية واليد العاملة الرخيصة. ويسبب ذلك بطالة هيكلية للعمال في البلد الأم.

**رابعا: البطالة الموسمية *Seasonal Unemployment***

تنشأ البطالة الموسمية بسبب قصور الطلب على العمال في مواسم معينة، وتنشر في الدول النامية كثيفة السكان التي تعتمد بدرجة كبيرة على النشاط الزراعي، حيث يزداد الطلب على العمال في مواسم الزراعة، وبعد ذلك يتوقف الإنتاج خلال فترات ومواسم معينة مما يؤدي إلى تسريح العمال. كما يواجه قطاع السياحة هذا النوع من البطالة، حيث يشتغل العمال في أوقات الرواج السياحي، ويتعطلون في فترات الركود السياحي.[1]

ويمكن علاج البطالة الموسمية عن طريق إيجاد أعمال معينة يمكن للأفراد ممارستها مثل اشتغال المزارعين في الأعمال العامة المتعلقة بالبنية الأساسية في فترات نقص الطلب على العمل في القطاع الزراعي، هذا فضلا عن تنويع المنتجات الزراعية بدرجة أكبر مع التوسع في الاستثمار في الصناعات المرتبطة بالزراعة في تلك المناطق.

**خامسا: البطالة المقنعة *Disguised Unemployment***

تعني ارتفاع عدد العاملين فعليا عن احتياجات العمل، بحيث يعملون بالفعل عددا أقل من ساعات العمل الرسمية، أو أن يكون هناك أفرادا لا يعملون فعليا بصورة شبه كاملة. بالرغم من أنهم يعملون ويتلقون أجورا ورواتب من الناحية الرسمية. وعليه فإن الإنتاجية الحدية للعمل تساوي الصفر لأنه لا يسفر عن خلق سلع وخدمات ولا يضيف شيئا للإنتاج الفعلي.[2] وفي هذا الصدد، يتضح أن للبطالة المقنعة لها مفهومين هما:[3]

- المفهوم الأول: يتعلق بالأفراد الذين يعملون ولكن ليس بكامل طاقتهم، أو يعملون في أعمال تكون إنتاجيتهم فيها أقل بكثير مما يمكن أن تكون عليه في أعمال أخرى.

[1] - علي عبد الوهاب نجا، **مشكلة البطالة وأثر برنامج الإصلاح الاقتصادي على مصر: دراسة تحليلية وتطبيقية** ( الإسكندرية: الدار الجامعية، 2005)، ص. 29.
[2] - ناصر دادي عدون، مرجع سابق، ص ص. 53-54.
[3] - علي عبد الوهاب نجا ، نفس المرجع، ص. 31.

- المفهوم الثاني: وهو الأكثر شيوعا ويرتبط بالأفراد الذين يشتغلون في أعمال تنعدم فيها الإنتاجية بحيث يظهر هؤلاء في حالة عمالة، بينما لا يساهم عملهم في زيادة الإنتاج، أي أن الإنتاجية الحدية لهم تكون معدومة.

مما سبق، يبدو أن البطالة المقنعة تنتشر أكثر في الدول النامية التي تتميز بوفرة نسبية في عنصر العمل، بينما تكون فرص العمل فيها محدودة، مما يجعل الأفراد يشتغلون في أية أعمال حتى ولو كانت حديثة أو عديمة الإنتاجية، ومما يدعم ذلك هو انخفاض المستوى التعليمي وارتفاع نسبة الأيدي العاملة غير الماهرة. علاوة على ذلك، فإن السياسات الحكومية ولأسباب اجتماعية وسياسية تعتبر من العوامل التي تساهم بشكل كبير في حدوث وانتشار البطالة المقنعة.

**سادسا: البطالة الإجبارية *Involuntary Unemployment***

يتضمن هذا النوع من البطالة الأفراد القادرين على العمل والراغبين فيه ويبحثون عنه ولا يجدون فرص عمل متاحة لهم في ظل الأجور السائدة، أي أنه يتمثل في فائض العرض في سوق العمل من الأفراد الراغبين في العمل والقادرين عليه. وعموما تحدث البطالة عند تسريح العمال رغم رغبتهم في العمل وقدرتهم عليه وقبولهم له عند مستوى الأجر السائد، وتشمل أيضا الوافدين الجدد إلى سوق العمل والذين لم يتمكنوا بعد من الظفر بفرصة عمل.[1]

**سابعا: البطالة الاختيارية *Voluntary Unemployment***

تشمل هذه البطالة الأفراد القادرين على العمل إلا أنهم لا يرغبون في العمل في ظل الأجور السائدة، وبالرغم من وجود وظائف شاغرة لهم، مثل الأغنياء الذين يعزفون عن قبول العمل في ظل الأجور المتاحة في السوق، وكذلك الأفراد الذين تركوا وظائف كانوا يحصلون منها على أجور عالية، ولا يرغبون في الالتحاق بوظائف مماثلة بأجور أقل.[2]

إن وجود البطالة الاختيارية يشير إلى نقطة مهمة حول البطالة، وهي أن الأداء الاقتصادي قد يكون في ذروة كفاءته رغم أن يولد قدرا معينا من البطالة على حقيقة أنه ليس في وسع كل شخص الحصول على

[1] - ناصر دادي عدون، مرجع سابق، ص. 55.

[2] - علي عبد الوهاب نجا، مرجع سابق، ص. 30.

وظيفة بأجر عال، كما أن الاقتصاد قد يحتاج لعمال عاطلين مستعدين للعمل فورا حين ننشأ حاجة ماسة إليهم.[1]

**ثامنا: بطالة الشباب *Youth Unemployment***

تشمل فئة الشباب حسب تعريف المكتب العالمي للعمل *OLI* بأنهم فئة السكان التي تتراوح أعمارهم ما بين 15سنة و 24 سنة. ويعتبر هذا النوع من البطالة أحد الأنواع الهامة لكثير من الاقتصاديات بغض النظر عن درجة تقدمها، لأن الشباب هم أكثر الناس قبولا لمجال واسع من الأعمال بسبب قدراتهم الجسدية ووضعهم الصحي وحداثة دخولهم إلى سوق العمل. ومن المعروف أن البطالة تصيب بشكل أكبر الشباب والداخلين إلى سوق العمل لأول مرة. أضف إلى أن معدل البطالة بين السكان الشباب هو دائما قريب من ضعف معدل البطالة الكلي للقوى العاملة على مستوى بلد معين. ويعبر عن مؤشر بطالة الشباب بالصيغة الرياضة التالية:[2]

معدل بطالة الشباب = عدد الشباب العاطلين / إجمالي الشباب ضمن قوة العمل×100

## المبحث الثاني: تفسير البطالة في الفكر الاقتصادي

كانت البطالة ولا تزال من أبرز المشكلات الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية التي رافقت النظام الرأسمالي عبر مساره التاريخي الطويل. وأصبحت تمثل أحد التحديات الأساسية لهذا النظام. وعلى هذا الأساس لم يكن من قبيل المصادفة أن يحتل البحث في أسبابها وسبل مواجهتها، مكانة مهمة ومتميزة في تاريخ الفكر الاقتصادي على اختلاف مدارسه واتجاهاته.

وقد كانت هذه القضية تحديدا مجالا لصراع فكري كبير بين هذه المدارس والاتجاهات، وهو الصراع الذي أغنى كثيرا النظرية الاقتصادية. وعليه فإن هذا المبحث سوف يتناول عرض أهم وجهات نظر المدارس الاقتصادية في البطالة.

[1] - بول أ. سامويلسون، **الاقتصاد**، ترجمة هشام عبد الله ( عمان: الأهلية للنشر والتوزيع، 2001)، ص ص. 598 -599.

[2] - عادل لطفي، "مؤشرات سوق العمل"، ورشة عمل حول دعم تنمية وتطوير المشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة بدون مجلس التعاون لدول الخليج العربي المنظمة من طرف منظمة العمل العربية، سلطنة عمان (8 - 12 ديسمبر 2007)، ص. 29.

## المطلب الأول: النظريات التقليدية المفسرة للبطالة

### أولا: تفسير البطالة عند المدرسة الكلاسيكية

إن موقف المدرسة الكلاسيكية[1] من مشكلة البطالة كان في الحقيقة مشتقا من البنيان الفكري الذي شيده الاقتصاديون الكلاسيك.وكان هؤلاء المفكرون الاقتصاديون على علم بالدورات الاقتصادية، لكنهم كانوا يعتبرونها انحرافات مؤقتة تتعدل من تلقاء نفسه. وكانت تحليلاتهم تدور حول قانون ساي للأسواق *Say's Law of Market*. وينص هذا القانون الذي طرحه عالم الاقتصاد الفرنسي جون باتيست ساي أن كل عرض يخلق الطلب المقابل له، أي أن الإنتاج الزائد عن الحد مستحيل بطبيعته. ويوحي هذا القانون بعدم وجود فوارق أساسية بين الاقتصاد النقدي واقتصاد المقايضة.[2] وإذا تم الاتفاق مع هذه الحجة الضعيفة. فإن ذلك في الحقيقة يتماشى مع الرؤية العامة التي نظر فيها الكلاسيكيون إلى وظائف النقود في الحياة الاقتصادية، فهي عندهم مجرد وسيط للتبادل وأداة للحساب وأهملوا وظيفتها كأداة للادخار أو للاكتناز(كمخزن للقيمة ).

وعموما، فإن الإيمان بقانون ساي للأسواق كان يعني لدى الكلاسيك أن العرض الكلي للسلع والخدمات يتساوى دائما مع الطلب الكلي، ومن ثم ليس من الممكن حدوث أزمات بخصوص الإفراط في الإنتاج. وتماشيا مع هذا القانون، فإن التوازن الاقتصادي العام لدى الاقتصاديين الكلاسيك هو توازن التوظف الكامل، فهو الوضع العادي والطبيعي، وأن أي توازن يكون دون مستوى التوظف الكامل لجميع الموارد الاقتصادية والبشرية هو توازن غير مستقر. ومعنى ذلك أنهم افترضوا التساوي الدائم بين الادخار والاستثمار، واستحالة حدوث البطالة على نطاق واسع.[3]

ومن الأجور الجوهرية في وجهة النظر الكلاسيكية، الاعتقاد بمرونة الأسعار والأجور، وأن هذه المرونة توفر آلية تصحح ذاتها وتستعيد بسرعة التوظيف الكامل للأيدي العاملة وتحافظ دائما على إنتاج المخرجات الممكنة. ومن هنا فإن النتيجة المهمة التي وصل إليها الكلاسيك في هذا الشأن هو ضرورة عدم تدخل الدولة

[1] - تتشكل دعائم المدرسة الكلاسيكية في ما يلي: الحرية الاقتصادية والمنافسة الكاملة وعدم تعارض مصلحة الفرد ومصلحة الجماعة وأهمية العمل في خلق الثروة وحيادية النقود وحرية التجارة الدولية و فكرة التوازن التلقائي.

[2] - بول أ. ساموبلسون، مرجع سابق، ص. 633.

[3] - رمزي زكي، **الاقتصاد السياسي للبطالة: تحليل لأخطر مشكلات الرأسمالية المعاصرة**، سلسلة عالم المعرفة ( الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1998)، ص. 167.

في جهاز الأسعار وضرورة تجنبها لوضع أي تشريعات من شأنها تحديد مستويات الأجور. كما استخلص الكلاسيك أيضا أن نقابات العمال يجب ألا تقف ضد تيار انخفاض الأجور حينما تحدث بطالة.

ويمكن توضيح البطالة من وجهة نظر الكلاسيك في الشكل التالي:

**شكل رقم 10**

**البطالة وفق النظرية الكلاسيكية**

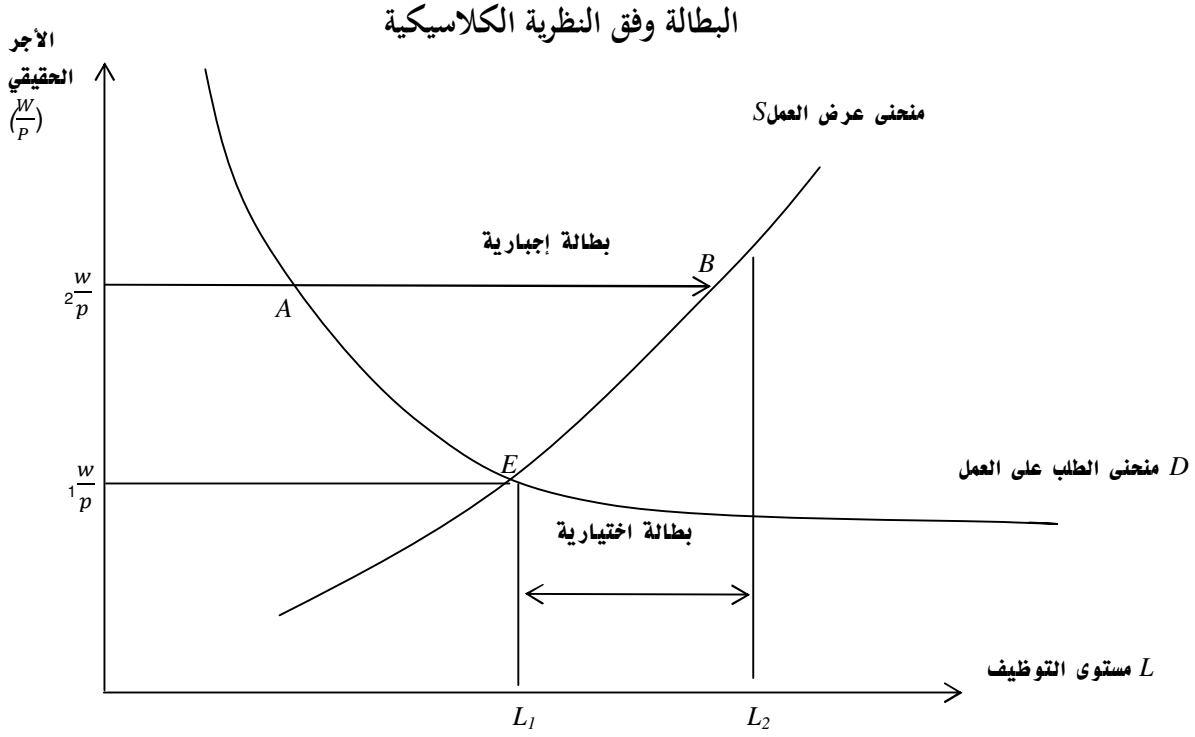


**المصدر:** بول أ. ساموبلسون، **الاقتصاد**، ترجمة هشام عبد الله ( عمان: الأهلية للنشر والتوزيع، 2001)، ص. 599.

يتضح من الشكل أعلاه أن سوق العمل يتوازن عند النقطة $E$، حيث تتعادل الكمية المطلوبة من العمل مع الكمية المعروضة منه، وعليه فإن التشغيل الكامل يتحقق في المستوى $(OL_1)$ ، حيث يمثل كل القادرين على العمل والراغبين فيه عند أجر التوازن $(w/p)_1$. أما المستوى $(L_1L_2)$ فهو يمثل القادرين على العمل وغير الراغبين فيه عند الأجر التوازني، والذي يعبر عن البطالة الاختيارية.

وبافتراض أن الأجر الحقيقي ارتفع إلى $(w/p)_2$ بسبب قوة النقابات العمالية مثلا فإن ذلك يؤدي إلى ظهور فائض في عرض العمل. وبتعبير أدق وجود بطالة إجبارية ممثلة في المستوى $(AB)$. وللقضاء على هذه البطالة أو فائض عرض العمل فلا بد من وجهة نظر الكلاسيك، تخفيض الأجور حتى يتحقق التوازن في سوق العمل مرة أخرى.

مما سبق، يمكن القول بأن المدرسة الكلاسيكية تعترف بحدوث ووجود البطالة الاختيارية والتي تنشأ لتفضيل العمال الراحة عن أن يفضلوا العمل بالأجور المنخفضة السائدة. ويقرر الكلاسيك أن وجود البطالة الإجبارية يكون مؤقتا، وعليه فإن مرونة الأجور والأسعار كفيلان بالقضاء على البطالة الإجبارية في سوق العمل.

**ثانيا: تفسير البطالة لدى الفكر الماركسي**

ينتقد الفكر الماركسي النظام الرأسمالي الذي يجزم بأن البطالة هي حالة ونادرة الوقوع، بسبب وجود آلية السوق التي تعيد التوازن بشكل تلقائي منه بتفاعل قوى العرض والطلب.[1]

وقد فسر ماركس تكرار الأزمات الاقتصادية كل عشر سنوات تقريبا من خلال الاعتماد على العمر الإنتاجي لرأس المال الثابت أو بعبارة أخرى على معدل دوران رأس المال الثابت. ذلك أن لما كان إنتاج وسائل الإنتاج يخدم في النهاية إنتاج السلع والاستهلاكية، فإن حجم وسرعة نمو صناعة وسائل الإنتاج، يجب أن يناسب مع التوسع في الطلب على السلع الاستهلاكية، ومع العمر الإنتاجي للأصول الثابتة.[2]

ويعتبر الفكر الماركسي أن استخدام الآلات التي تحل محل العمل الإنساني تؤدي إلى زيادة البطالة، مكونة بذلك ما اسماه ماركس بالجيش الاحتياطي للعمل، مشيرا في ذلك إلى أن البطالة هي جزء لا يتجزأ من أسلوب الإنتاج الرأسمالي، وهي شرط لوجوده. ذلك أن هناك مصلحة مزدوجة يحققها الرأسمالي من وجود هذا الجيش الاحتياطي. فهو من ناحية يمدة بما يحتاج إليه دوما من أيدي عاملة بصرف النظر عن معدلات نمو السكان، ومن ناحية أخرى لأن البطالة التي يمثلها هذا الجيش هي وسيلة ضغط شديدة في يد الرأسمالي ليجبر بها العمال على قبول أجور أقل، ويعيدها من جديد إلى قيمتها، أي إلى حد الكفاف.[3]

وفي سياق آخر، يؤكد ماركس على أن النظام الرأسمالي يميل إلى تركيز رؤوس الأموال عن طريق المنافسة غير العادلة، مما يؤدي بالمشروعات الكبيرة إلى إخراج المشروعات الصغيرة من السوق نهائيا، وبذلك تنفرد المشروعات الكبيرة في السوق. وعليه فالنظام الرأسمالي يتجه في تطويره نحو تركيز رؤوس الأموال في أيدي قليلة

[1] - ناصر دادي عدون، مرجع سابق، ص.23.
[2] - رمزي زكي، مرجع سابق، ص.207.
[3] - المرجع نفسه، ص.202.

وتحويل عدد كبير من صغار المنتجين إلى مجرد عمال. كما أن الحرفيين حسب ماركس سوف يكونون من الأوائل الذين يعانون من توسع التصنيع، لأن معظم وقت عملهم سوف يكون غير ضروري اجتماعيا.[1]

### ثالثا: تفسير البطالة عند المدرسة الكينزية

خلال الكساد الكبير الذي حدث في ثلاثينيات القرن العشرين، كانت النظرية الاقتصادية الكلاسيكية غير قادرة على تفسير أسباب الانهيار الاقتصادي الحاد الذي شهده العالم في تلك الفترة أو تقديم حل ملائم من خلال السياسات العامة لإنعاش الإنتاج والتوظيف.

وذهب الاقتصادي البريطاني جون مينارد كينز في كتابه المشهور في عام 1936 بعنوان "*General Theory of Employment, Interest and Money*" إلى أن الرأسمالية تناضل للتعافي من فترات تباطؤ الاستثمار، نظرا لأن الاقتصاد الرأسمالي غير قادر على البقاء في حالة توازن إلى الأبد في ظل ارتفاع البطالة وانعدام النمو الاقتصادي. وشكك الاقتصاد الكينزي في الرأي القائل بأن اقتصادات الرأسمالية يمكنها المحافظة على مستويات أداء جيدة بمفردها دون تدخل الدولة لتنشيط الطلب الكلي ومكافحة ارتفاع البطالة والانكماش من ذلك النوع الذي عاني منه العالم في ثلاثينيات القرن الماضي.[2]

وفي هذا السياق، قاد كينز ثورة في الفكر الاقتصادي أحدثت انقلابا في الفكرة التي كانت سائدة آنذاك وهي أن الأسواق الحرة توفر تلقائيا التوظيف الكامل. ومن بين الإسهامات الجوهرية التي جاءت بها النظرية الكينزية[3] هو التأكيد على أن الطلب الكلي مقيسا بمجموع نفقات الأسر والشركات والحكومة والعالم الخارجي هو أهم قوة دافعة للاقتصاد، ذلك أن عدم كفاية الطلب الكلي حسب كينز يمكن أن يؤدي إلى ارتفاع معدلات البطالة. فالناتج الاقتصادي من السلع والخدمات هو مجموع أربعة عناصر، هي: الاستهلاك والاستثمار والمشتريات الحكومية وصافي الصادرات. وأي زيادة في هذا الطلب يجب أن تأتي من أحد هذه العناصر الأربعة. ولكن خلال فترة الركود، تؤدي بعض القوى القوية غالبا إلى الحد من الطلب كلما انخفضت النفقات عليه. ووفقا للاقتصاد الكينزي، فإن تدخل الدولة ضروري لتحقيق الاستقرار الاقتصادي من خلال

[1] -مدحت القريشي، **تطور الفكر الاقتصادي**، الطبعة الثانية ( عمان: دار وائل للنشر، 2011)، ص. 170.

[2] - ساروت جاهان وأحمد صابر محمود، " ما لمقصود بالرأسمالية" ، **مجلة التمويل والتنمية**، العدد 2 ( جوان 2015)، ص. 44.

[3] - تتمثل المبادئ التي تقوم عليها المدرسة الكينزية في النقاط الأساسية التالية: تأثر الطلب الكلي بالعديد من القرارات الاقتصادية العامة والخاصة، واستجابة الأسعار والأجور ببطء للتغيرات في العرض والطلب، وتأثير الطلب الكلي في المدى القصير على الناتج الحقيقي والتوظيف، وضرورة التدخل الحكومي لتحقيق الاستقرار الاقتصادي.

تخفيض الضرائب وزيادة الإنفاق الحكومي، كما يمكن أيضا استخدام السياسة النقدية لتحفيز الاقتصاد عن طريق خفض أسعارا لفائدة.[1]

السمة الأخرى التي لا تقل ثورية عن الطلب الإجمالي، كانت نظرية كينز في العرض الإجمالي.ويؤكد كينز في هذا الشأن أن العرض لا يخلق طلبه الخاص، وبالتالي يمكن للمخرجات أن تنحرف عن حدود إمكانياتها لفترة طويلة غير محددة . ويمكن توضيح جوهر منهج كينز في الشكل التالي الذي يجمع بين الطلب الكلي والعرض الكلي.

**شكل رقم 11**

**الطلب الكلي يحدّ د المخرجات في المنهج الكينزي**

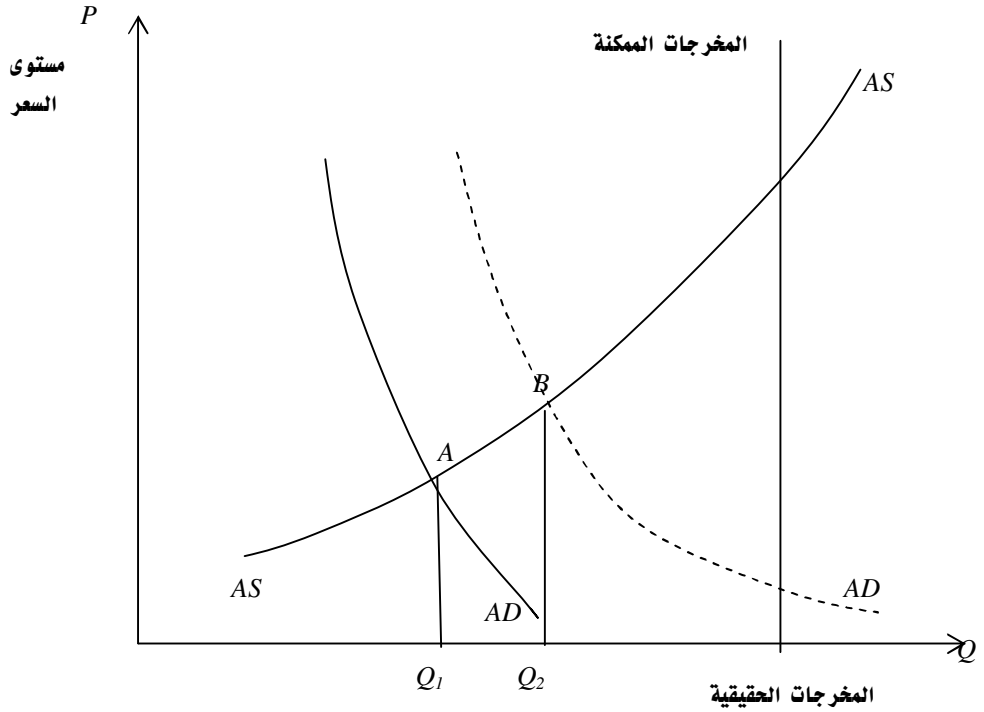


**المصدر:** بول أ. ساموبلسون، **الاقتصاد**، ترجمة هشام عبد الله ( عمان: الأهلية للنشر والتوزيع، 2001)، ص. 635.

يوضح الشكل أعلاهأن في النموذج الكينزي يميل العرض الكلي إلى أعلى مفترضً ا أن المخرجات سترتفع مع ارتفاع الطلب الكلي طالما أن هناك مصادر غير مستغلة. وعند توقف الطلب الإجمالي، تتوازن

[1] - ثروت جهان وأحمد صابر محمود وكريس بابا جورجيو ، "ما هو الاقتصاد الكينزي؟ "،**م جلة التمويل والتنمية**، العدد 3 (سبتمبر 2014) ، ص ص. 53-54.

المخرجات عند النقطة $A$ مع بطالة عالية. وإذا ارتفع الطلب الإجمالي من $AD$ إلى $AD_1$ فإن مستوى المخرجات الحقيقية سيرتفع من $A$ إلى $B$

مع ارتفاع الأسعار أيضاً. ووفق النمط الكينزي هذا، ومع منحنى $AS$ المائل إلى أعلى المدى القصير، فإن السياسات الاقتصادية التي تزيد الطلب الإجمالي تنجح في زيادة المخرجات والعمالة.

## المطلب الثاني: النظريات الحديثة المفسرة للبطالة

### أولا: تفسير البطالة وفقا لمنحنى فيلبس

في عام 1958 قام الاقتصادي النيوزيلاندي ألبان ويليام فيلبس بدراسة تطبيقية عن الاقتصاد الإنجليزي مستخدماً إحصائيات وبيانات خاصة بالبطالة والأجور النقدية خلال الفترة 1861–1957. وقام فيلبس في هذه الدراسةبتقدير العلاقة بين معدّل البطالة ومعدّل التغير في الأجور كمؤشر لمعدّل التضخم. وتوصلت نتائج هذه الدراسة إلى أن هناك علاقة عكسية بين البطالة والأجور النقدية، فعندما يرتفع معدّل البطالة يميل معدّل الأجر النقدي إلى الانخفاض.وفي الوقت الذي ينخفض فيه معدّل البطالة يميل معدّل الأجر النقدي إلى الارتفاع. ولقد تم تمثيل هذه العلاقة في منحنى شهير يسمى منحنى فيلبس الموضح في الشكل التالي:

**شكل رقم 12**

**منحنى فيلبس**

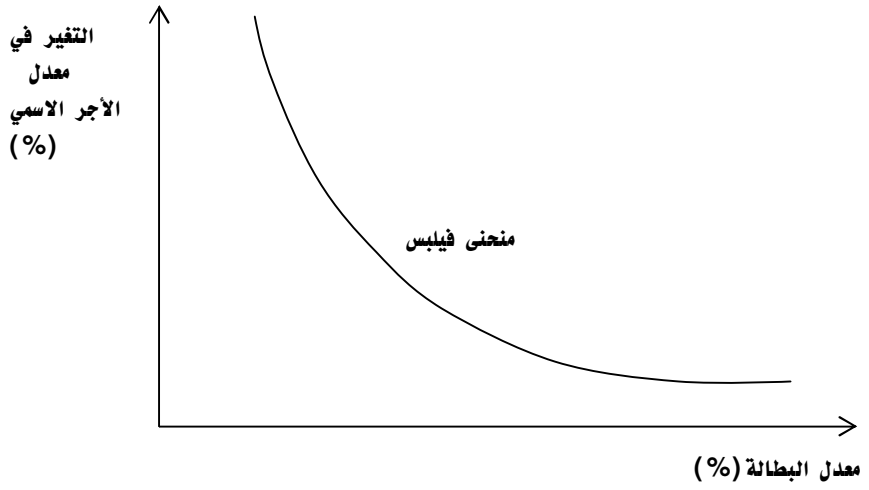


***Source:*** *Patrick ARTUS et Pierre–Alain MUET,* ***Théories du Chômage*** *(Paris: Economica, 1997), p. 19.*

ولقد فسّر فيلبس تلك العلاقة العكسية بما يحدث في الدورة الاقتصادية، ذلك أنه في فترات الرواج الاقتصادي يكون الطلب على اليد العاملة متزايداً امعدّل البطالة منخفضاً، ومن ثم يتوفر للعمال الفرصة لطلب زيادة الأجوربينما في فترات الانكماش الاقتصادي يكون الطلب على العمال منخفضاً ومعدّل البطالة مرتفعاً، ومن ثم تكون قدرة العمال على المطالبة برفع الأجور محدودة، ويتناقص معدّل زيادة الأجور بدرجة كبيرة.

ولقد أيدت النتيجة التي توصل إليها فيلبس الفكر الكينزي، وسارع العديد من الاقتصاديين من بينهم ساموبلسون بقياس العلاقة بين معدّل التضخم ومعدّل البطالة، فاتضح لهم وجود علاقة عكسية، مما أدى إلى تعزيز نتائج دراسة فيلبس.

ومن خلال تحليلاتفيلبس يتضح أنه يمكن للدولة خفض معدّل البطالة على أن يكون ثمن ذلك قبول معدّل أعلى للتضخم. وعلى هذا الأساس أصبحت معظم السياسات الاقتصادية للدول الصناعية تختار النقطة التي تفضلها على منحنى فيلبس وما تشير إليه من معدّل معين للبطالة ومعدّل معين للتضخم، وتقوم بعد ذلك باختيار السياسة النقدية والمالية التي تحدّد الطلب الذي يضمنهذين المعدّلين المرغوب فيهما.[1]

لكن مع بداية منتصف سبعينيات القرن الماضي، تطوّرت تلك العلاقة بشكل غير متوقع، إذ لم تعد العلاقة بين التضخم والبطالة عكسية، بل أصبحت طردية أي تزايد معدّل البطالة والتضخم في آن واحد أو ما يسمى بالكساد التضخمي *Stagflation*.

## ثانيا: تفسير البطالة عند المدرسة النقدية

لقد سيطر الاقتصاد الكينزي على النظريات والسياسات الاقتصادية بعد الحرب العالمية الثانية حتى سبعينيات القرن العشرين، عندما عانت العديد من الاقتصادات المتقدمة من أزمة الكساد التضخمي. وقد تراجعت شعبية النظرية الكينزية آنذاك حيث لم توفر سياسة ملائمة على صعيد السياسات إزاء الكساد التضخمي، وقد شكك اقتصاديو المدرسة النقدية في قدرة الحكومات على تنظيم الدورة الاقتصادية من خلال سياسات المالية العامة.

[1] - ناصر دادي عدون، مرجع سابق، ص. 29.

علاوة على ذلك، هاجمأنصار المدرسة النقدية وعلى رأسهم ميلتون فريدمان بشدّة منحنى فيلبس الكينزي، والذي كان ينص على أنه توجد علاقة عكسية بين معدّل البطالة ومعدّل التضخم، ليعلنوا أنه لا توجد علاقة بين التضخم والبطالة على المدى الطويل، وأنه لا صلة بين متوسط معدّلات البطالة ومتوسط معدّلات التضخم.[1]فالتضخم هو دائما وأبداً ظاهرة تتعلق بالنقود، بمعنى أنه لا يمكن إحداثه إلا بزيادة سريعة في كمية النقود أكثر في كمية المخرجات.[2]

من جهة أخرى يرى فريدمان أن من بين الأخطاء الموجودة في تحليل فيلبس هو عدم التمييز بين الأجور الإسمية والأجور الحقيقية. ويؤكد فريدمان على أهمية الأجور الحقيقية لأن أرباب العمل والعمال يهتمون بالأجور الحقيقية وليس الإسمية.[3]

وترى المدرسة النقدية[4] أن المعروض النقدي (مجموع النقود في اقتصادها) هو العامل الرئيسي الذي يحدد الناتج المحلي الإجمالي في الأجل القصير، وأشارت إلى أن السياسة النقدية، هي إحدى الأدوات التي تمتلكها الحكومات للتأثير على الأداء الكلي للاقتصاد وللتخفيف من حدّة الأزمات.[5]

من هذه الرؤية، يفسر المنهج النقدي البطالة بزيادة تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية، على النحو الذي شل من كفاءة آلية الأسعار في سوق العمل، وأن المسؤول عن ذلك هو تبني حكومات البلدان الصناعية الرأسمالية هدف التوظف الكامل.

إضافة إلى ذلك، يعتقد النقديون أن زيادة إعانات البطالة تعطل من فاعلية سوق العمل، كون العمال المستفيدين منها لا يبحثون عن فرص العمل. وعليه فإن البطالة عندهم هي بطالة اختيارية، لأن العمال

[1] - رمزي زكي، مرجع سابق، ص. 351.

[2] - بول أ. ساموبلسون، مرجع سابق، ص. 636.

[3] - *Kouider BOUTALEB,* ***Politiques des Salaires :Fondements Théoriques et Analyses Empiriques d'Expérience Algérienne****, (Alger :Office des Publications Universitaires, 2013), p. 172.*

[4] - تتمثل المبادئ الأساسية للمدرسة النقدية فيما يلي: نمو العرض النقدي هو المحدد المنهجي الأول لنمو الناتج المحلي الإجمالي الإسمي، مرونة الأجور والأسعار، وعدم تدخل الدول في الحياة الاقتصادية (ترك المجال للقطاع الخاص لتحقيق الاستقرار الاقتصادي).

[5] - ثروت جهان وكريس بابا جورجيو، "ما هي المدرسة النقدية"، **مجلة التمويل والتنمية**، العدد 1 (مارس 2014)، ص.38.

يتعطلون بمحض إرادتهم لأنهم يطالبون بأجور أعلى من الأجور السائدة، أما البطالة الإجبارية فلا مكان لها في تحاليلهم.[1]

### ثالثا: تفسير البطالة عند المدرسة النيوكلاسيكية

لا يختلف النقديون و النيوكلاسيك من حيث اعتناقهم لإيديولوجية السوق الحر، فالأسواق هي أفضل من يحول مجموع المصالح الشخصية إلى المصالح الجماعية، والنظام الرأسمالي لا ينطوي على عيوب خطيرة، وإنما هو مستقر بطبيعته، بمعنى أن هناك اتجاه تلقائي لكي يترك النظام في اتجاه التوازن عند مستوى التشغيل الكامل.

ونقطة الاختلاف الأساسية بين النقديين و النيوكلاسيك تتعلق بتأثير النقود على مستوى الناتج والتوظيف. ففي حين يؤمن النقديون بمثل هذا التأثير في الأجل القصير دون الأجل الطويل، يرى النيوكلاسيك أن النقود ليس لها أي تأثير على مستوى الناتج والتوظيف حتى في الأجل القصير، مما يعني أن النقود محايدة تماما.[2]

والنتيجة المترتبة على فرضية حياد النقود، هي أن أي محاولة من قبل السلطة النقدية لتخفيض معدل البطالة عن الوضع الطبيعي سوف تنتهي بالفشل ما لم تنطوي هذه السياسة على عنصر المفاجأة. و تفسير ذلك هو أن النيوكلاسيك اعتمدوا في تحليلاتهم على ما يعرف بالتوقعات. أي أن الأفراد حينما يقومون بعملية التوقعات فإنهم بدون شك يأخذون في اعتبارهم كافة المعلومات الضرورية اللازمة وليس فقط استقرار الاتجاهات السائدة في الماضي، وهو ما يعرف بفرضية التوقعات العقلانية *Rational Expectations hypothesis*.[3]

وتنص هذه الفرضية في النظرية الكلاسيكية الجديدة على أن الأفراد يقومون بتوقعات غير متحيزة، حيث يستخدمون جميع المعلومات المتوفرة لديهم، وهذا يفترض ضمنا أن هؤلاء الأفراد يفهمون طريقة عمل

[1] - رمزي زكي، مرجع سابق، ص ص. 351-352.

[2] *-Ibrahim L. AWAD, "The Phenomenon of Stagflation in the Egyptian Economy: Analytical Study", **MPRA Paper**, University Library of Munich, No. 5465 (October2007) .p. 39*

[3] *-Ibid.*

الاقتصاد وما تفعله الحكومة.[1] ويعتقد اقتصاديو المدرسة النيوكلاسيكية أن جزءا كبيرا من البطالة هي بطالة اختيارية لأن أسواق العمل تتكيف بسرعة بعد الصدمات. أما البطالة الإجبارية فتجد تفسيرها في عوامل أخرى مثل معدل نمو رأس المال والتقدم التكنولوجي.[2]

**رابعا: تفسير مدرسة اقتصاديات العرض للبطالة**

ظهرت مدرسة اقتصاديات العرض *Supply Side Economics* في بداية عقد الثمانينيات في القرن الماضي كبديل لما طرحه كينز عن جانب الطلب. فمن البديهي أن كينز قد أكد أن مستوى التوظيف والدخل الوطني يعتمد على مستوى الطلب الكلي، و يقرر أنصار مدرسة اقتصاديات العرض أن هذا التحليل وإن كان ملائما إلا أنه ليس كذلك في ظل اقتران التضخم بالبطالة في الدول الصناعية منذ سبعينيات القرن الماضي. و لهذا من الخطأ التركيز كليا على جانب الطلب وإهمال العوامل التي يمكنها زيادة مقدرة الاقتصاد على توليد الناتج و فرص العمل.[3]

وفي تفسيرهم للبطالة، يعتقد أصحاب مدرسة اقتصاديات العرض أن ارتفاع البطالة في سبعينات القرن الماضي كان مرجعه الأساسي تطبيق الأفكار الكينزية والتي تستهدف في المقام الأول تحفيز الطلب الكلي والخروج بالاقتصاد من حالة الركود. فالسياسات المستمدة من الأفكار الكينزية بالرغم من أنها تستهدف تحفيز الطلب الكلي إلا أنها أدت في النهاية إلى إعاقة النمو الاقتصادي من ناحية وحدوث التضخم من ناحية أخرى.[4]

وتفسير ذلك هو أن تحفيز الطلب الكلي تم من خلال زيادة نطاق التدخل الحكومي في الاقتصاد الوطني، وذلك عن طريق زيادة حجم النفقات العامة. وقد تم تمويل الزيادة في النفقات العامة من خلال زيادة معدلات الإصدار النقدي. وفي حين أدت الزيادة في المعروض النقدي إلى حدوث التضخم، أدت الزيادة في معدلات الضرائب إلى التأثير السلبي على معدلات الاستثمار ومن ثم معدلات النمو الاقتصادي وبالتالي ارتفاع معدلات البطالة.[5]

[1] - بول أ.ساموبلسون، مرجع سابق، ص ص . 642 -643.

[2] - *Ibrahim L. AWAD, Op. Cit., p.39.*
[3] *-Ibid., p. 48.*
[4] *-Ibid.*
[5] *-Ibid., p. 45.*

وفي هذا الإطار، تؤكد مدرسة اقتصاديات العرض على دور السياسة المالية في تحديد النمو الاقتصادي والبطالة عبر آلية تخفيض الضرائب مثلما يوضحه الشكل التالي:

**شكل رقم 13**

**مخطط مدرسة اقتصاديات العرض**

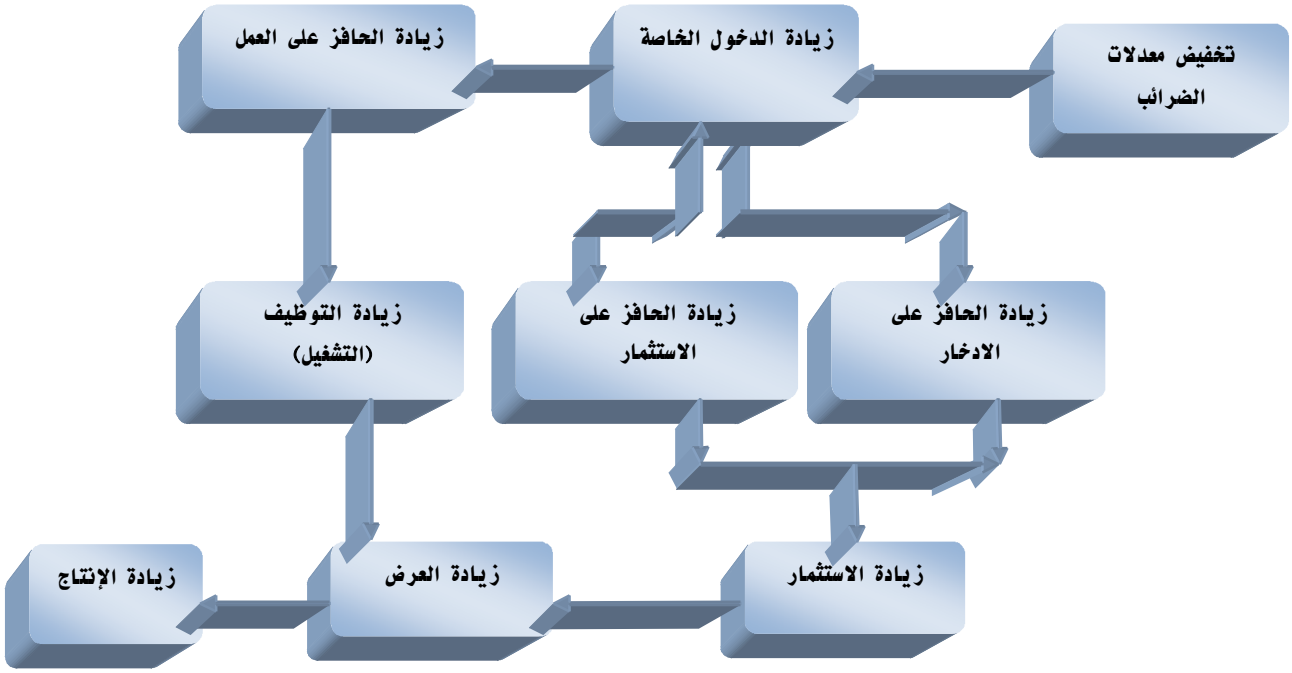


***Source**: Bruno MARCEL et Jacques TAIEB, **Les Grandes Crises: 1873, 1929, 1973**, 6ème Edition (Paris: Nathan, 2001), p. 6*

يوضح الشكل أعلاه أن هناك سمتان مركزيتان لاقتصاديات العرض، هما: التأكيد على الحوافز وتخفيض معدلات الضرائب، حيث أن إجراء تخفيضات الضرائب وخصوصا المفروضة على الأرباح تؤدي إلى تحفيز الأفراد على العمل والادخار والاستثمار، وبالتالي تأثيرها على العرض الإجمالي.

## المبحث الثالث: تحليل سوق العمل في الجزائر

يسلط هذا المبحث الضوء على أهم الخصائص الأساسية لسوق العمل وعلاقته بتطور معدلات البطالة في الجزائر.

### المطلب الأول: سوق العمل في الجزائر: الخصائص الأساسية

#### أولا: التحول الديمغرافي السريع

تتأثر دالة الطلب على العمل حجم السكان وهيكله، حيث ينعكس حجم السكان في أي بلد على زيادة أو انخفاض حجم اليد العاملة. ولقد شهدت الجزائر ارتفاعا في عدد السكان خلال الفترة 1990-2016 ، إذ بلغ 40.4 مليون نسمة في 01 جانفي 2016.[1]

**شكل رقم 14**

**تطور حجم السكان في الجزائر ( مليون نسمة )**

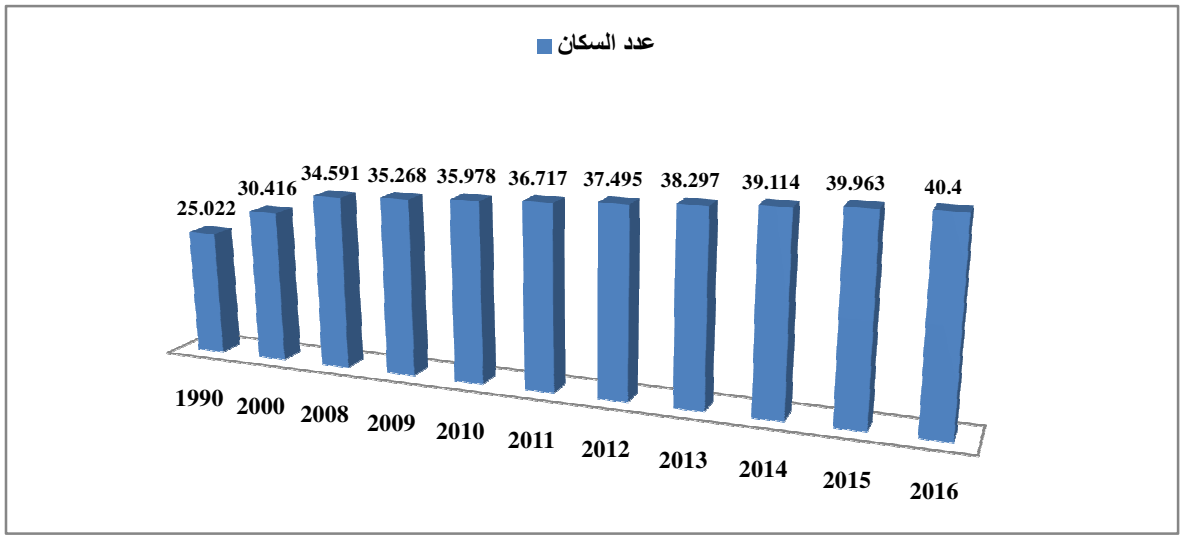


**المصدر:** بيانات الديوان الوطني للإحصائيات: *www.ons.dz*

يتضح من خلال قراءة بيانات الشكل أعلاه أن حجم السكان في الجزائر شهد منحنى تصاعديا ابتداءا من سنة 1990، حيث ارتفع عدد السكان من 25.022 مليون نسمة عام 1990 إلى 40.4

[1] - الديوان الوطني للإحصائيات: *www.ons.dz*

مليون نسمة عام 2016. ويعزى هذا التحول الديموغرافي إلى التحسن في الرعاية الصحية وإلى ارتفاع حالات الزواج،[1] حيث ارتفع العدد من 149345 عام 1990 إلى 386422 عام 2014.

أما معدل نمو السكان، فقد شهد تراجعا لاسيما مع بداية الأزمة الاقتصادية عام 1986، وذلك بسبب مجموعة من العوامل، من بينها سياسة تباعد الولادات وارتفاع مستوى التعليم بين الآباء والأمهات وأزمة السكن.

**ثانيا: ضعف إنتاجية القوى العاملة**

من تجليات الوضع القائم في الجزائر ضعف إنتاجية القوى العاملة، وخاصة في قطاعي الصناعة والزراعة، وهذا ما يبرزه الجدول التالي:

**جدول رقم 27**

**نصيب التشغيل حسب القطاعات الاقتصادية خلال الفترة 2003-2016**

| القطـــــاع الاقتصـــادي | 2003 | 2005 | 2007 | 2010 | 2011 | 2015 | 2016 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| الزراعة | 21.13 | 17.76 | 16.05 | 11.67 | 10.77 | 8.7 | 8 |
| الصناعة | 12.03 | 13.16 | 10.62 | 13.73 | 13.72 | 13 | 13.5 |
| البناء | 11.97 | 15.07 | 13.99 | 19.37 | 16.62 | 16.8 | 17.5 |
| التجارة والخدمات | 32.58 | 35.36 | 36.46 | 55.23 | 58.89 | 61.6 | 59.8 |
| الإدارة | 22.29 | 19.25 | 22.88 | / | / | / | / |

**المصدر:** بيانات الديوان الوطني للإحصائيات: *www.ons.dz*

[1] -*Rafik Benklia. HASSANE et Fatiha TALAHITE, "Labor Market and Economic Growth in Algeria", Eight Mediterranean Social and Political Research Meeting about "Employment Policies Arab Mediterranean Countries: how are they Reading to Trade Liberalization and Social Change", European University Institute (21-25 March 2007), p. 4.*

يتضح من خلال قراءة أرقام الجدول 27 أن قطاع الخدمات بمفهومه الواسع يشغل 61 % من إجمالي اليد العاملة ثم يليه قطاع البناء بنسبة 17 % . في حين فقد القطاع الصناعي، وهو الذي كان إحدى القطاعات المحركة لعجلة التنمية خلال تسعينيات القرن الماضي دوره كقطاع موفر للعمالة، إذ أصبح يشغل ما قيمته 13.5% من إجمالي اليد العاملة. وما يلاحظ كذلك هو أن حجم العمالة في قطاع الزراعة يبقى ضعيفا مقارنة بالقطاعات الأخرى، وعرف تراجعا رهيبا، إذ يوظف في سنة 2016 نحو 8 % من إجمالي اليد العاملة المشتغلة بعد كان يساهم في 2003 بحوالي 21 %. ويعود هذا التراجع إلى العديد من المشاكل، منها انخفاض العاملين في قطاع الزراعة مقارنة بالقطاعات الأخرى، مما يؤدي إلى هجرة اليد العاملة إلى قطاعات أخرى وذات عوائد مرتفعة، وقلة الاستثمارات الموجهة لقطاع الزراعة، وتخوف القطاع الخاص من الاستثمار في قطاع الزراعة نظرا لبطء الحصول على العوائد وقلتها.[1] وبخصوص قطاع البناء، فقد عرف انتعاشا بعدة فترة طويلة من الركود، ويعود ذلك بالدرجة الأولى إلى تطبيق برامج الإنعاش الاقتصادي.

لم تساهم التغيرات القطاعية في مجال الاستخدام في الجزائر في تحقيق مكاسب في الإنتاجية، ذلك أن نمو الاستخدام في القطاعات المنتجة كقطاع الزراعة يمكن أن يساهم في الحد من المكاسب الناشئة من إعادة توزيع القوى العاملة على قطاع الخدمات. وبالتالي عندما حصلت التغيرات الهيكلية في الجزائر أدت إعادة توزيع القوى العاملة عبر القطاعات الإنتاجية إلى خسائر في الإنتاجية.[2]

**ثالثا: هيمنة القطاع العام وتواضع حصة القطاع الخاص**

حسب أرقام الديوان الوطني للإحصائيات فإن القطاع الخاص يشغل خلال عام 2016 نحو 59.8 % من إجمالي اليد العاملة وهذا يوافق حجما بلغ 6490000 مشتغلا. بينما يلاحظ تباينا معتبرا حسب الجنس، حيث تتميز اليد العاملة التسوية بتمركز أكبر في القطاع العام بنسبة تقدر حوالي 62.1 % من إجمالي اليد العاملة النسوية. غير أن الصفة التي تميز القطاع الخاص هو أن معظم العمال في هذا القطاع يشتغلون أعمالا مؤقتة ( 79.5 % في سنة 2011)، بينما تنتشر الوظائف ذات المدة الغير المحدودة (المفتوحة) أساسا في القطاع العام.

[1]- منظمة العمل الدولية، "خيارات نحو تنمية بديلة ونمو تشاركي وتضامني"، بيروت (2014)، ص. 46 .

[2]- منظمة العمل الدولية، "نظرة جديدة إلى النمو الاقتصادي: نحو منتجات عربية منتجة وشاملة"، بيروت (2013)، ص. 34.

وبالرغم من الإصلاحات والسياسات المنتهجة حديثا في الجزائر لتشجيع وعم وتنمية القطاع الخاص، إلا أنها لم تنجح في إحداث تغيير كبير في هذا النمط، إذ لا يزال القطاع العام صاحب العمل الرئيسي لخلق فرص العمل. وتبقى الأجور وظروف العمل[1] وضمانات التشغيل[2] والمزايا الأخرى مثل التقاعد وبذل جهد أقل[3] من الأسباب الكامنة وراء دور القطاع العام لخلق فرص العمل.

**رابعا: اتساع حصة مشاركة القطاع غير المنظم في التوظيف**

هناك العديد من الوظائف التي تم استحداثها في الجزائر تركزت في القطاع غير المنظم. وعليه أصبح هذا النوع من القطاع يحتل حيزا كبيرا من التشغيل في القطاع الخاص. وتظهر الإحصائيات أن نسبة العمالة في القطاع غير المنظم في الجزائر تقدر بـ40.7 % عام 2011 بعدما كانت نحو 45.6 % في سنة 2010.[4]

وتحول هذه الظاهرة دون رفع إنتاجية العوامل الإنتاجية ككل، كما تعيق تنويع وتنافسية الاقتصاد الجزائري. ومن أسباب اتساع القطاع غير المنظم وجود قيود في تشريعات أسواق العمل وعدم مرونتها في مجال الأجور والتعيين والتسريح، بما لا يحفز القطاع على توظيف المهارات المتوفرة، فضلا عن تدني نوعية تلك المهارات من وجهة نظر أرباب العمل مثلما يوضحه الشكل التالي:

[1]- منظمة العمل الدولية، "النمو والاستخدام والعمل اللائق في المنطقة العربية: لمحة عامة"، بيروت (2008)، ص. 10 .

[2]- محمد إسماعيل وهبة عبد المنعم، "بطالة الشباب في الدول العربية"، **أوراق عمل صندوق النقد العربي**، أبو ظبي (أغسطس 2015)، ص. 17.

[3]- رياض بن جليلي، **مقاربات حل مشكلة البطالة في الدول العربية: دراسة حالة مصر وسوريا** (الكويت: المعهد العربي للتخطيط، 2010)، ص. 13.

[4]-*Mohamed Saib MUSETTE, "Employment Policies and Active Labor Market Programs in Algeria", **European Training Foundation** (2014), p. 12.*

**شكل رقم 15**

**نسبة أرباب العمل الذين يرون في تشريعات العمل وعدم ملائمة المهارات قيود هامة على التوظيف (%)**

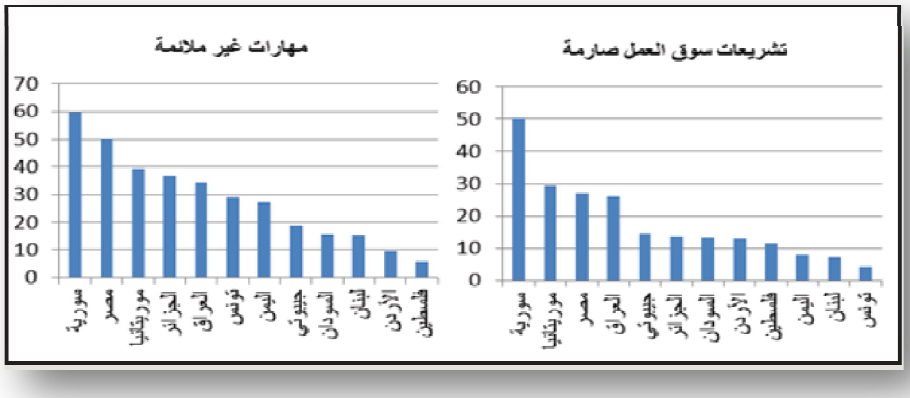


**المصدر:**صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2015، أبو ظبي (2015)، ص. 264.

**خامسا: عدم توافق المهارات المتاحة وحاجات سوق العمل**

من القضايا التعليمية الهامة المتعلقة بالتشغيل في الجزائر هو عدم اكتساب الطلاب للمعارف والمهارات اللازمة للعمل. ويرتبط هذا العامل بنظام الحوافز في الاقتصاد، حيث ساهمت الإشارات الخاطئة من حيث ارتفاع مستوى الأجور في بعض القطاعات ووجود ميزات عينية في القطاع العام بالمقارنة مع التوظيف في القطاع الخاص، في تفضيل المتخرجين العمل في القطاع العام، مما أدى إلى ظاهرة السعي المفرط للحصول على شهادات أعلى استجابة لاحتياجات التوظف وليس سبيلا للمعرفة واكتساب المهارات.[1] وأفرز هذا الوضع نوعا من التوازن حيث تلبي الدولة حاجياتها من اليد العاملة، والجامعات تحقق أهدافا كمية من حيث عدد المتخرجين والطلبة يحققون هدفهم للعمل في القطاع العام. ولقد أدى كل ذلك إلى عدم تنمية المهارات المطلوبة في القطاع الخاص مثل الابتكار والمبادرة والإبداع والقدرة على حل المشاكل وعدم توافر الاختصاصات التي تحتاجها أسواق العمل.

[1] - صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي الموحد 2015، مرجع سابق، ص. 257.

**سادسا: ارتفاع البطالة بين خريجي التعليم العالي**

يبين هيكل المستوى التعليمي للعاطلين عن العمل في الجزائر ارتفاع نسبة العاطلين عن العمل الحاصلين على شهادات عليا مثلما يوضحه الجدول التالي:

**جدول رقم 28**

**معدل البطالة حسب المستوى التعليمي والشهادات في الجزائر في عام 2016 (%)**

| المستوى التعليمي | ذكور | إناث | المجموع |
|---|---|---|---|
| بدون مستوى | 2.4 | 3.8 | 2.6 |
| الابتدائي | 6.7 | 7.1 | 6.6 |
| المتوسط | 9.7 | 19.4 | 10.6 |
| الثانوي | 7 | 19.0 | 9.5 |
| العالي | 9.3 | 24.5 | 9.5 |
| الشهادة المتحصل عليها | | | |
| بدون شهادة | 7.1 | 12.3 | 7.7 |
| شهادة التكوين المهني | 10.5 | 21.3 | 13 |
| شهادة التعليم العالي | 10.2 | 24.7 | 17.5 |

**المصدر:** بيانات الديوان الوطني للإحصائيات: *www.ons.dz*

تظهر أرقام الجدول أعلاه ارتفاع معدل البطالة لدى حاملي شهادات التعليم العالي، حيث بلغ في سبتمبر 2016 نحو 17.5 % وبلغ 10.2 % لدى الذكور و 24.7 % لدى الإناث. ويبدو أن ارتفاع نسبة المتخرجين من الجامعات الجزائرية في فروع العلوم الإنسانية والاجتماعية على حساب اختصاصات التكنولوجيا والعلوم، وهي الأقرب إلى متطلبات أسواق العمل الحديثة هي أحد الأسباب الجوهرية التي أدت إلى ارتفاع البطالة لدى حاملي شهادات التعليم العالي في الجزائر.

إن ارتفاع معدل البطالة بين المتعلمين يشير إلى نقطة هامة وهي عدم كفاءة الاستثمار في التعليم العالي في الجزائر. ويتركز الاهتمام هنا على الإنفاق العام على التعليم العالي في الجزائر، حيث الارتفاع في بطالة

المتعلمين يعني انخفاض معدلات العائد الاجتماعي والخاص على التعليم العالي. وثبوت مثل هذه الفرضية يشير إلى أهمية التراجع عن سياسات مجانية التعليم بشكل عام.[1]

يمكن القول أن ارتفاع معدل البطالة بين المتعلمين في الجزائر يدل على أن سياسات التنمية والنمو الاقتصادي تتحيز لغير المتعلمين. ومن ناحية أخرى فإن السياسات الاقتصادية تختلف في حالة بطالة المتعلمين، وتعتمد على إعادة التدريب والتأهيل وهي مكلفة ماليا.

**سادسا: تدفقات الهجرة (ارتفاع نسبة العمالة المهاجرة)**

تعكس الهجرة الداخلية والخارجية على حد سواء التعارض القائم ما بين المهارات التي يمنحها النظام التعليمي والمهارات المطلوبة للعمل في السوق المحلي. وفي هذا الصدد، تبنت الجزائر ابتداءا من سنة 2003 إستراتيجية خاصة ترتكز على جلب العمال الأجانب بهدف استكمال برامجها الاقتصادية لاسيما في قطاع البناء.

**جدول رقم 29**

**عدد العمال الأجانب في الجزائر حسب القطاعات الاقتصادية في عام 2012**

| القطـــــاع الاقتصادي | عدد العمـــــال الأجانب في وضعية قانونية |
|---|---|
| البناء | 25967 |
| الصناعة | 18209 |
| الخدمات | 1584 |
| الزراعة | 37 |
| الإجمالي | 45797 |
| عدد أرباب العمال الأجانب | 9558 |
| الإجمالي | 55355 |

***Source:*** *Mohamed Saib MUSETTE, "Employment Policies and Active Labor Market Programs in Algeria",* ***European Training Foundation*** *(2014), p. 11.*

يبرز الجدول أعلاه أن قطاع البناء احتل الريادة بخصوص تشغيل العمال الأجانب الذين هم في وضعية قانونية بنحو 25967 عاملا، ويليه قطاع الصناعة بـ 18209 عاملا، ثم قطاع الخدمات بـ 1584

[1]- حسين الطلافحة، "حول حل معضلة بطالة المتعلمين في البلدان العربية"، **سلسلة اجتماعات الخبراء**، العدد 45، المعهد العربي للتخطيط (2012)، ص . 7.

عامل. في حين يوظف قطاع الزراعة حوالي 37 عاملا أجنبيا. وتجدر الإشارة إلى أن غالبية العمال الأجانب الذين يشتغلون بصفة قانونية في الجزائر هم أساسا عمال صينيون.

من جانب آخر، أدّت النزاعات في الساحل الإفريقي وعدم توفر الاستقرار الأمني في بعض الدول الإفريقية المجاورة (مالي والنيجر) إلى تنامي ظاهرة الهجرة غير الشرعية في الجزائر، وبهذه المثابة، ثمة العديد من المهاجرين الشرعيين الإفريقيين الذين يشتغلون في الجزائر بصفة غير قانونية لاسيما في قطاع البناء.

أما بخصوص الهجرة الخارجية الشرعية للجزائريين، فلقد بلغ عدد المقيمين الجزائريين في الخارج 1.9 مليون جزائري. وتبقى فرنسا الوجهة المفضلة لدى الجزائريين، تليها إسبانيا ودول شمال إفريقيا وبعض دول الخليج.[1]

وحسب دراسة قام بها المعهد الدولي للدراسات الاقتصادية *IIES* ومكتب العمل الدولي عام 2009، فإن المهاجرين الجزائريين نحو بلدان شمال إفريقيا يمتلكون مستوى دراسي وتعليمي أفضل من المهاجرين الجزائريين نحو فرنسا. كما يلاحظ أيضا ظهور نموذج جديد للهجرة الخارجية ويتعلق الأمر بهجرة العنصر النسوي الجزائري بغية العمل في الخارج.[2]

## المطلب الثاني: تحليل الاتجاه العام للبطالة في الجزائر خلال الفترة 1990 – 2016

لتحديد الاتجاهات العامة للبطالة في الجزائر من سنة 1990 حتى سنة 2016، يمكن التمييز بين مرحلتين أساسيتين: المرحلة الأولى تمتد من سنة 1990 إلى سنة 2000، أما المرحلة الثانية فتمتد من سنة 2001 إلى 2016.

### أولا: المرحلة الأولى (1990–2000)

جاءت هذه المرحلة بعد الصدمة البترولية لعام 1986 والتي كان لها وقع كبير على الاقتصاد الجزائري نتيجة التراجع الكبير في الموارد الخارجية للجزائر بسبب تراجع أسعار النفط في الأسواق العالمية. وفي الواقع أدت الأزمة النفطية لعام 1986 إلى كبح جماح النمو الاقتصادي واختلال أسواق العمل، كما كشفت عن هشاشة نظام التراكم في القطاع الصناعي العام. ورغم الإصلاحات المنتهجة آنذاك، والتي اهتمت فقط بإعادة

[1]- *Mohamed Saib MUSETTE, Op. Cit., p. 12.*
[2]- *Ibid.*

الهيكلة التنظيمية للمؤسسات العامة مصحوبة بتطهير مالي لهذه الأخيرة غير أنها لم تمس علاقات التوظيف. وعليه، فقد تقهقرت الحالة العامة للتوظيف نتيجة غياب الاستثمارات الجديدة من قبل المؤسسات الاقتصادية العامة والخاصة، في ظل تطبيق السياسة العامة وأهداف برنامج التعديل الهيكلي الذي طبق في سنة 1994.[1]

ولقد عرفت معدّلات البطالة في الجزائر خلال الفترة 1990–2000 منحنى تصاعديا مثلما يبرزه الشكل التالي:

**شكل رقم 16**

**تطوّر معدّلات البطالة في الجزائر خلال الفترة 1990 – 2000 (%)**

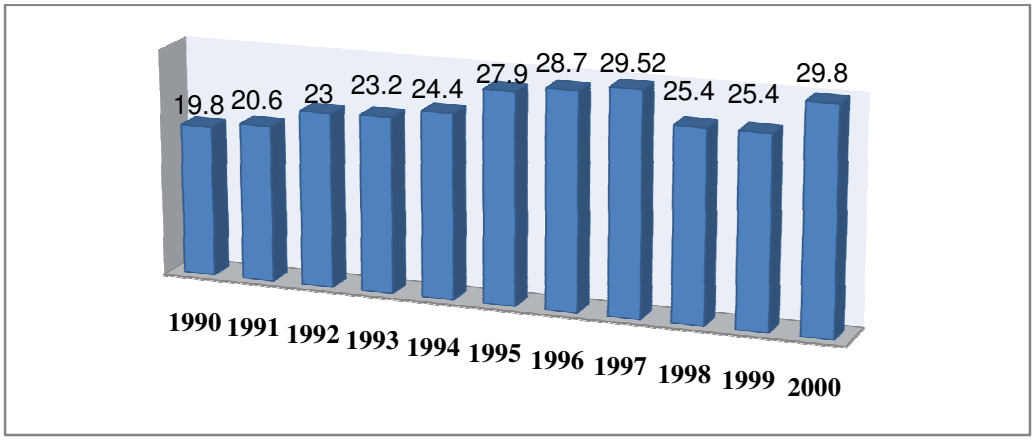


***Source :*** *The World Bank, World Development Indicators, 2016.*

من خلال قراءة معطيات الشكل أعلاه، يتضح أن معدلات البطالة في الجزائر شهدت ارتفاعا ملموسا على طول الفترة 1990-2000، حيث ارتفعت من 19.8 % عام 1990 إلى 29.8 عام 2000، ويعزى ذلك إلى الإصلاحات الاقتصادية والمالية التي كان لها الأثر الكبير على التشغيل في القطاع العام. هذا الأخير عرف خلال سنوات التسعينيات من القرن الماضي تسريح عدد كبير من العمال (فقدان أكثر من 400000 منصب عمل) نتيجة برنامج التعديل الهيكلي المدعم من طرف صندوق النقد الدولي والذي أدى إلى خوصصة وحل عدد كبير من المؤسسات العامة في العديد من الأنشطة الاقتصادية.

[1] - عبد الرحيم شيبي وحميد شكوري، "سوق العمل بالجزائر وأثر السياسات الاقتصادية التجميعية على معدّلات البطالة"، **مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية**، العدد 2، المعهد العربي للتخطيط (يوليو 2008)، ص. 40.

وإذا كان برنامج التعديل الهيكلي قد وفق في إعادة التوازن الاقتصادي الكلي، إلا أنه أدى إلى تفاقم البطالة التي انتقلت من نسبة 24% سنة 1994 لتصل إلى أكثر من 29% سنة 1997، حيث أن 52% من البطالة كان مصدرها من القطاع العمومي، و48% من القطاع الخاص. وقد قدرت البطالة في هذه المرحلة بحوالي 3.2 مليون شخص، مست 80% من فئة الشباب الذين لا يتجاوز سنهم الثلاثين سنة و75% فيهم يتقدمون لأول مرة بطلبات العمل، ومست كذلك 80000 من خريجي الجامعات سنة 1996 وهذا من بين أكثر من 100000 خريج جامعي.[1]

**ثانيا: المرحلة الثانية (2001- 2016)**

تميزت هذه المرحلة بتعزيز الوضعية المالية الخارجية بفضل ارتفاع مداخيل الجزائر من عائدات صادرات المحروقات بسبب ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية. هذا التحسن في مداخيل الدولة سمح بتحسين مؤشرات سوق العمل وخاصة معدلات البطالة التي تراجعت بشكل كبير، وهذا ما يبرزه الجدول التالي:

**شكل رقم 17**

**تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة 2001- 2016**

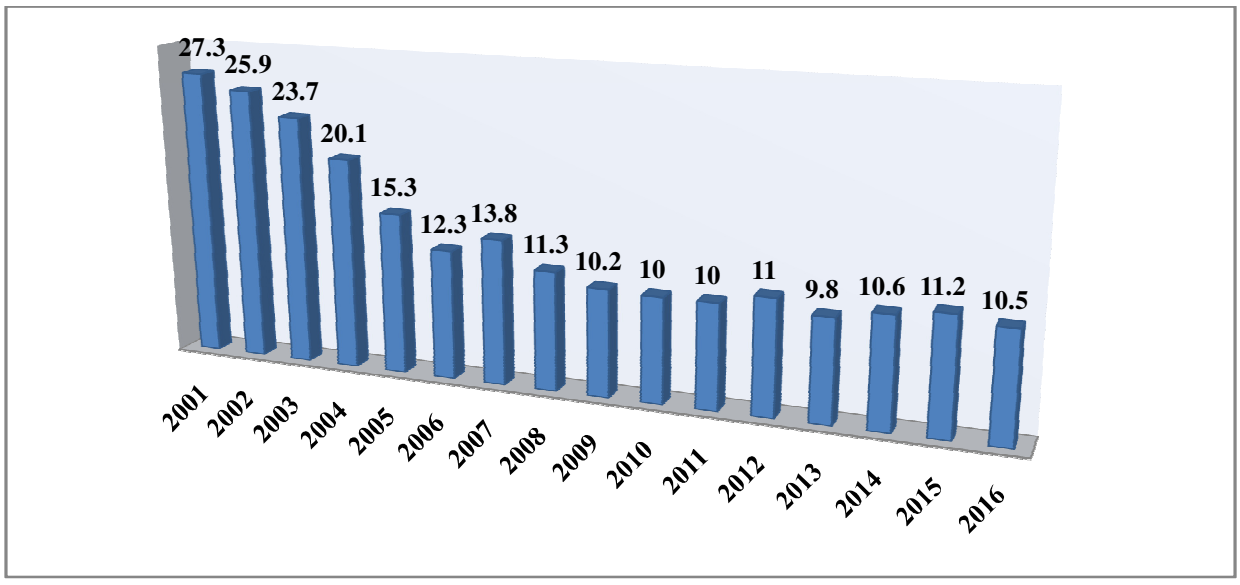


***Source :*** *The World Bank, World Development Indicators, 2016*

[1] - عبد الرحيم شيبي ومحمد شكوري، "البطالة في الجزائر: مقاربة تحليلية وقياسية"، المؤتمر الدولي حول: أزمة البطالة في الدول العربية، القاهرة (17-18 مارس 2008)، ص.17.

استنادا إلى الشكل السابق يتضح أن نسبة البطالة في الجزائر قد انخفضت إلى أكثر من النصف خلال الفترة 2001-2013، إذ سجلت الأرقام الرسمية سنة 2013 نسبة 9.8 % مقابل 27.3 في سنة 2001.

ولعل من بين أسباب هذا الانخفاض شروع الجزائر في تنفيذ برامج الإنعاش الاقتصادي نتيجة تحسن مداخيل الدولة. ونتيجة لغياب سياسة توحي بالقضاء على البطالة من منظور السياسة العامة للاقتصاد الجزائري، اكتفت الحكومة بمحاولات لتوفير فرص عمل مؤقتة واعتماد نظام التكفل والشبكة الاجتماعية والتضامن الوطني، وهو ما أدى إلى زيادة فرص العمل التعاقدية والفصلية بالمقارنة بفرص العمل الدائم.

فعلى سبيل المثال، تم في سنة 2001 تحقيق حوالي 23.7 ألف منصب عمل من بينها حوالي 20.5 ألف منصب عمل مؤقت وحوالي 3.2 ألف منصب عمل دائم فقط، كل هذا من أجل مقابلة 99913 طلب على العمل. كما أن الوظائف التي تم توفيرها تحققت بفضل القطاع الخاص وليس القطاع العام على الرغم من الجهود الحالية التي تبذلها الدولة في اتجاه العمل المدعم.

وبداية من سنة 2014، شهدت معدل البطالة في الجزائر ارتفاعا طفيفا، حيث ارتفع من 9.8 % عام 2013 إلى 10.6 % عام 2014 ليصل إلى 11.2 % عام 2015. ويرجع ذلك إلى اتجاه الحكومة الجزائرية إلى خفض الإنفاق العام بسبب تراجع عائدات المحروقات.

من خلال ما سبق يمكن القول أنه بالرغم من الانخفاض الملحوظ في معدلات البطالة في الجزائر في الآونة الأخيرة، إلا أن هذه الأخيرة تبقى ضمن الأعلى المستويات في المنطقة بين مجموع دول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا *MENA*، ودول أوروبا الشرقية التي تمر بمرحلة انتقالية. وهذا ما أكدته دراسة (*Kpodar*، 2007) حول الأسباب الحقيقية التي تقف وراء ارتفاع معدلات البطالة في الجزائر.

وناقش *Kpodar* فئتين رئيسيتين من العوامل الكامنة وراء أداء سوق العمل، وهي: مؤسسات سوق العمل والصدمات الاقتصادية الكلية. ترتبط الفئة الأولى بالمؤسسات التي تنظم سوق العمل والضرائب على العمل، وترتكز الثانية على نمو الإنتاجية وسعر الفائدة ومعدل التضخم ومعدلات التبادل التجاري.[1]

[1] - *Kangni KPODAR, "Why Has Unemployment in Algeria Been Higher than in MENA and Transition Countries", **IMF Working Paper**, 07/210 (2010).*

## المبحث الرابع: استراتيجيات وسياسات التشغيل في الجزائر

محاولة لوضع حد لتفاقم مشكلة البطالة ومراجعة الاختلالات الحادة في سوق العمل، أنشأت السلطات العمومية في الجزائر أجهزة جديدة ومتنوعة لدعم الشباب مهنيا، وأجهزة لدعم العمال الذين فقدوا مناصبهم لأسباب اقتصادية أو لأسباب أخرى.

### المطلب الأول: الاستراتيجيات المرتبطة بدعم العاطلين عن العمل

بغرض إدماج البطالين في سوق العمل في الجزائر، تم إنشاء جهازين، هما: الوكالة الوطنية للتشغيل *ANEM* ووكالة التنمية الاجتماعية *ADS*.

#### أولا: الوكالة الوطنية للتشغيل *ANEM*

أنشأت الوكالة الوطنية للتشغيل في سنة 1990خلفا للديوان الوطني لليد العاملة *ONAMO*، وتعمل تحت وصاية وزارة العمل والتشغيل والتضامن الاجتماعي. وتكمن المهمة الرئيسية لهذه الوكالة في تنظيم سوق العمل ووضع برامج خاصة بالتشغيل بهدف دعم الشباب للحصول على وظائف عمل. وبذلك فهي تقوم بالمشاركة في العملية الحقيقية لخلق الوظائف.

وفي جوان 2008، شرع في تنفيذ إجراءات جديدة للمساعدة على الإدماج المهني الموجه للباحثين عن العمل لأول مرة، سواء المؤهلين منهم وغير المؤهلين والذين دخلوا سوق العمل وهذا من خلال استحداث جهاز المساعدة على الإدماج المهني *DAIP* الذي يتم تسيره ومتابعته وتقييميه ومراقبته من خلال الوكالة الوطنية للتشغيل. و يضم جهاز *DAIP* ثلاثة مكونات، هي:عقود إدماج حاملي الشهادات *CID* الموجهة لفئة المتحصلين على شهادات جامعية وعقود الإدماج المهني *CIP* وتخص طلبة التعليم الثانوي و كذا المتحصلون على شهادة التكوين والتعليم المهني، وعقود التكوين والإدماج والموجهة للفئات غير المؤهلة *CFI*.[1]

ويمكن توضيح أهم البرامج الذي يتضمنها جهاز المساعدة على الإدماج المهني *DAIP* في الجدول التالي:

[1] - دحماني محمد ادريوش، إشكالية التشغيل في الجزائر: محاولة تحليل أطروحة دكتوراه، جامعة تلمسان (2013)، ص.221.

**جدول رقم 30**

**الفروقات الجوهرية الموجودة بين برامج *DAIP***

| البرنامج | الطبقة | المدة | الدخل |
|---|---|---|---|
| **عقود إدماج حاملي الشهادات *CID*** | موجهة لفئة المتحصلين على شهادات التعليم العالي أو التقنيين الساميين الذين تحصلوا على دعم للحصول على توظيف دائم في القطاع العام أو الخاص | القطاع الاقتصادي: سنة<br>الإدارة: سنة ونصف | حاملوا الشهادات الجامعية: 15000د ج/شهر<br>التقنيون الساميون: 10000 دج/شهر<br>اشتراكات الضمان الاجتماعي تقع على عاتق الدولة |
| **عقود الإدماج المهني *CIP*** | موجهة لطلبة التعليم الثانوي والتكوين المهني | المؤسسات الإنتاجية: سنة غير قابلة للتجديد<br>الإدارات العمومية: سنة قابلة للتجديد. | في المؤسسات: 8000 دج/شهر<br>في الإدارات العمومية: 6000 دج/شهر<br>اشتراكات الضمان الاجتماعي نضع على عاتق الدولة. |
| **عقود التكوين والإدماج *CFI*** | موجهة للفئات غير المؤهلة وبدون تكوين | عام واحد غير قابل للتجديد | منحة شهرية قدرها 4000 دج خلال تكوينه بالإضافة إلى تعويض (دخل) يتناسب مع الوظيفة |

***Source:*** *Mohamed Saib MUSETTE, "Employment Policies and Active Labor Market Programs in Algeria",* ***European Training Foundation*** *(2014), p. 17.*

أما بخصوص مناصب العمل التي تم إنشاؤها من طرف جهاز المساعدة على الإدماج المهني فيمكن توضيحها في الجدول التالي:

**جدول رقم 31**

**الوظائف التي تم إنشاؤها في إطار *DAIP***

| *DAIP* | 2010 | 2011 |
|---|---|---|
| ***CID*** | 99696 | 269746 |
| ***CIP*** | 85220 | 226284 |
| ***CFI*** | 88225 | 164780 |
| **المجموع** | **273141** | **660810** |
| **نسبة مساهمة البرنامج في التشغيل الكلي (%)** | **2.81** | **6.88** |

**المصدر:** دحماني محمد ادرويش، إشكالية التشغيل في الجزائر: محاولة تحليل، أطروحة دكتوراه، جامعة تلمسان (2013)، ص.221.

يبين الجدول أعلاه أن عدد الوظائف التي تم إنشاؤها ارتفعت من 273141 عام 2010 إلى 660810 عام 2011 أي ما يعني ارتفاعا قدره الضعف. وعلى الرغم من هذه الزيادة إلى أن مساهمة هذا الجهاز في زيادة التشغيل تبقى ضعيفة.

**ثانيا: وكالة التنمية الاجتماعية *ADS***

تم إنشاء هذه الوكالة عام 1996، وتعمل تحت وصاية وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي. ويتمثل الدور الرسمي لهذه الوكالة في العمل على محاربة الفقر وتخفيض معدلات البطالة. كما يتكون هذا الجهاز من العديد من البرامج، هي: عقود ما قبل التشغيل *CPE*، والأنشطة ذات المنفعة العامة *AIG* وبرنامج أنشطة الإدماج الاجتماعي *DAIS* وأشغال المنفعة العامة ذات الاستخدام المكثف لليد العاملة *TUP-HIMO*.

ويمكن إبراز خصائص مختلف برامج تتضمن وكالة التنمية الاجتماعية *ADS* في الجدول التالي:

## جدول رقم 32

### الاختلافات الأساسية الموجودة بين برامج *ADS*

| البرنامج | الطبقة | المدة | الدخل |
|---|---|---|---|
| **برنامج إدماج حاملي الشهادات *PID*** | يوجه للحائزين على شهادات التعليم العالي والتقنيين الساميين المتخرجين من المعاهد الوطنية للتكوين والباحثين عن منصب شغل لأول مرة<br>يخص الفئة التي تتراوح أعمارهم ما بين 19و35 سنة وبدون دخل | عام واحد قابل للتجديد مرة واحدة | حاملي الشهادات الجامعية: 10000د ج/شهر<br>التقنيون الساميون: 8000د ج/شهر<br>اشتراكات الضمان الاجتماعي تقع على عاتق الدولة |
| **الأنشطة ذات المنفعة العامة *AIG*** | يهدف هذا البرنامج إلى إدماج الفئات المحرومة في المجتمع، وموجه للفئات الاجتماعية التي ليس لها دخل. | عام واحد قابل للتجديد، ويمكن أن يكون غير محدد حسب الظروف | 3000 : ج/شهر اشتراكات الضمان الاجتماعي تتكفل بها الدولة |
| **برنامج أنشطة الإدماج الاجتماعي *DAIS* الذي حل محل برنامج الشغل المأخوذ بمبادرة محلية (تشغيل الشباب) *ESIL*، وكذلك برنامج التعويض مقابل نشاطات ذات المنفعة العامة *IAIG*** | يهدف هذا البرنامج إلى دمج البطالين الذي تتراوح أعمارهم ما بين 18 و59 سنة والذين لا يملكون المؤهلات في سوق العمل. | سنتان قابلتان للتجديد مرتين فقط. | 6000 : ج/شهر<br>اشتراكات الضمان الاجتماعي تقع على عاتق الدولة |

***Source:*** *Mohamed Saib MUSETTE, "Employment Policies and Active Labor Market Programs in Algeria",* ***European Training Foundation*** *(2014), p. 19.*

ويمكن تلخيص مساهمة البرامج المرتبطة بجهاز وكالة التنمية الاجتماعية في استحداث مناصب العمل في الجدول التالي:

**جدول رقم 33**

**تطور عدد مناصب العمل المستحدثة في إطار برامج *ADS***

| 2011 | 2010 | 2009 | *ADS* |
|---|---|---|---|
| 271918 | 259872 | 267601 | ***AIG*** |
| 42000 | 48000 | 21929 | ***CPE*** |
| 12220 | 12098 | 15964 | ***TUP.HIMO*** |
| 173023 | 62161 | 130976 | ***ESIL*** |

**المصدر:** دحماني محمد ادرويش، إشكالية التشغيل في الجزائر: محاولة تحليل، أطروحة دكتوراه، جامعة تلمسان (2013)، ص ص. 222-224.

إن التحليل الخاص بمناصب العمل المستحدثة في إطار برامج شبكة التنمية الاجتماعية يوضح هيمنة برنامج الأنشطة ذات المنفعة العامة *AIG* مقارنة بالبرامج الأخرى، إذ تم إنشاء 271918 منصب عمل عام 2011 ، ثم يليه برنامج الشغل المأجور بمبادرة محلية *ESIL* بـ 173023 منصب عمل، وتحتل في المرتبة الثالثة برنامج عقود ما قبل التشغيل الذي استحدث نحو 42000 منصب شغل خلال عام 2011. أما مساهمة برنامج الأشغال ذات المنفعة العامة للاستعمال المكثف لليد العاملة *TUM. HIMO*في التشغيل كانت ضعيفة حيث لا تتجاوز 12220 وظيفة خلال سنة 2011.

وعلى الرغم من النتائج الإيجابية التي حققتها تلك البرامج التي تسيرها وكالة التنمية الاجتماعية، إلا أن نسبة مساهمتها في التشغيل الكلي تبقى وئيدةجداً ا، وتقريبا مستقرة خلال الفترة 1999-2011 مثلما يوضحه الجدول التالي:

**جدول رقم 34**

**نسبة مساهمة برامج وكالة التنمية الاجتماعية في التشغيل الكلي (%)**

| | 1999 | 2000 | 2001 | 2002 | 2003 | 2004 | 2005 | 2006 | 2007 | 2008 | 2009 | 2010 | 2011 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| ESIL | 1.37 | 1.17 | 1.42 | 1.12 | 1.08 | 0.92 | 0.77 | 1.17 | 1.46 | 1.43 | 1.38 | 0.63 | 1.80 |
| CPE | 0.24 | 0.18 | 0.10 | 0.074 | 0.07 | 0.66 | 0.60 | 0.46 | 0.72 | 0.69 | 0.23 | / | / |
| TUP.HUMO | 0.72 | 0.28 | 0.18 | 0.27 | 0.25 | 0.15 | 0.13 | 0.22 | 0.22 | 0.14 | 0.16 | 0.12 | 0.12 |
| AIG | 2.23 | 2.02 | 2.12 | 2.49 | 2.69 | 2.30 | 2.30 | 2.45 | 2.94 | 2.87 | 2.82 | 2.66 | 2.83 |
| المجموع | 4.56 | 3.65 | 3.82 | 3.96 | 4.09 | 4.03 | 3.8 | 4.3 | 5.34 | 5.05 | 4.59 | / | / |

**المصدر:** دحماني محمد ادرويش، إشكالية التشغيل في الجزائر: محاولة تحليل، أطروحة دكتوراه، جامعة تلمسان (2013)، ص. 225.

## المطلب الثاني: الاستراتيجيات المتعلقة بإنشاء المؤسسات الصغيرة

لقد تم استحداث ثلاثة أجهزة ووكالات تساعد على إنشاء مؤسسات جديدة تهدف إلى خلق مناصب عمل جديدة وتخفيض معدّلات البطالة. ويتعلق الأمر بالوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب *ANSEJ* والصندوق الوطني للتأمين على البطالة *CNAC* والوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر *ANGEM*.

### أولا: الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب *ANSEJ*

هي هيئة وطنية ذات طابع خاص تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، وتسعى لتشجيع كل الصيغ المؤدية لإنعاش قطاع التشغيل من خلال إنشاء مؤسسات مصغرة لإنتاج السلع والخدمات. وأنشأت هذه الوكالة سنة 1996، وهي تحت سلطة رئيس الحكومة ويتابع وزير العمل والتشغيل والتضامن الاجتماعي الأنشطة العملية للوكالة.[1] وتكلف الوكالة بالمهام التالية:[2]

[1] - المرسوم التنفيذي رقم 96 – 296 المؤرخ في 08 سبتمبر 1996، الجريدة الرسمية، العدد 52، 1996.

[2] - المرسوم التنفيذي رقم 03 – 288 المؤرخ في 06 سبتمبر 2003 يعدّل ويتمّم للمرسوم التنفيذي رقم 96 – 296 المؤرخ في 08 سبتمبر 1996، العدد 54، 2003.

- دعم وتقديم الاستشارات ومرافقة الشباب في إطار تنفيذ مشاريعهم الاستثمارية.
- تسيير مخصصات الصندوق الوطني لدعم وتشغيل الشباب.
- متابعة الاستثمارات المنجزة من طرف الشباب.

وفي سنة 1998 قامت هذه الوكالة بتمويل نحو 7229 مشروعًا، وارتفع هذا العدد ليصل إلى 10000 مشروعًا، بينما سجل انخفاضًا عام 2004 ليبلغ عدد المشاريع الممولة حوالي 6700 مشروعًا. وابتداءً من سنة 2005، عرفت المشاريع الممولة من طرف *ANSEJ* منحنى تصاعديًا، إذ بلغت 12000 مشروعًا عام 2005 ليتضاعف العدد إلى نحو 24869 سنة 2009.

ونتيجة للتسهيلات والإجراءات التي قدّمتها الحكومة الجزائرية بخصوص مشاريع *ANSEJ* وهذا لاعتبارات سياسية واجتماعية، سجلت المشاريع الممولة من طرف *ANSEJ* قفزة نوعية ليصل عددها إلى 42621 سنة 2011، وارتفع هذا العدد إلى نحو 62812 عام 2012.[1]

وبخصوص الوظائف التي تم إنشاؤها من خلال آلية دعم وتشغيل الشباب فهي موضحة في الجدول التالي:

**جدول رقم 35**

**حصيلة استحداث مناصب الشغل من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب**

| | 2007 – 2009 | 2008 | 2009 | 2010 |
|---|---|---|---|---|
| **عدد مناصب الشغل** | 219187 | 14094 | 75572 | 75937 |
| **نسبة مساهمة البرنامج في التشغيل الكلي (%)** | 3.06 | 2.40 | 0.79 | 0.78 |

المصدر: بيانات الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب: *www.ansej.org.dz*

يمكن القول من خلال تحليل أرقام الجدول رقم 35 أن وكالة *ANSEJ* وبفضل جهودها تمكنت من تحقيق نتائج إيجابية في ظرف زمني قصير نسبيا، حيث تم استحداث 14094 منصب شغل عام 2008، وارتفع هذا العدد ليصل إلى 75939 منصب عمل سنة 2011. وبالرغم من هذا النجاح إلا أن نسبة مساهمة

[1]- *Mohamed Said MUSETTE, Op. Cit., p.* 20.

الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب في التشغيل الكلي تظل وئيدة، إذ لا تتجاوز في أحسن الأحوال 2.40 %.

**ثانيا: الصندوق الوطني للتأمين على البطالة *CNAC***

تم إنشاء الصندوق الوطني للتأمين على البطالة سنة 1994[1] بهدف تخفيض التكاليف الاجتماعية التي ولدتها برامج التعديل الهيكلي. وتتمثل المهمة الرئيسية لهذا الصندوق في دعم ومساعدة الفئات التي فقدت مناصب لأسباب اقتصادية.

وبخصوص سيرورة هذا الصندوق فقد قام هذا الأخير بتمويل 18490مشروعًا عام 2011 ليرتفع الرقم إلى 34801مشروعًا نهاية سنة 2012أي نموًا قدره الضعف تقريبًا.[2]

**جدول رقم 36**

**عدد مناصب الشغل المستحدثة في إطار الصندوق الوطني للتأمين على البطالة**

| | 2007 – 1999 | 2008 | 2012 |
|---|---|---|---|
| عدد مناصب الشغل | 20757 | 2398 | 87000 |
| نسبة مساهمة الصندوق في التشغيل الكلي (%) | 0.29 | 0.03 | 0.85 |

**المصدر:** دحماني محمد ادرويش، إشكالية التشغيل في الجزائر: محاولة تحليل، أطروحة دكتوراه، جامعة تلمسان (2013)، ص.227.

تشير الإحصائيات الواردة في الجدول أعلاه أن عدد الوظائف المستحدثة من طرف الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة *CNAC* قد ارتفع من 2398 عام 2008 إلى 87000 عام 2012. وعلى الرغم من هذا الارتفاع المحقق إلا أن نسبة مساهمة الصندوق في التوظيف الإجمالي لا تزال ضعيفة جدًّا، إذ تعادل 0.85 % عام 2012.

**ثالثا: الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر *ANGEM***

تم إنشاء هذه الوكالة سنة 2004[3] بهدف مكافحة البطالة والفقر في المناطق الحضرية والريفية على

[1] - المرسوم التنفيذي رقم 94 – 188 المؤرخ في 06 جويلية 1994، الجريدة الرسمية، العدد 44، 1994.

[2]- *Mohamed Said MUSETTE, Op. Cit., p.* 21.

[3] - المرسوم التنفيذي رقم 04 – 14 المؤرخ في 22 جانفي سنة 2004، الجريدة الرسمية، 2004.

حدّ السّواء من خلالتشجيع الحرف والمهن الحرّة لاسيما في أوساط الفئات النسوية. وتتمثل المهام الرئيسية للوكالة فيما يلي:[1]

- دعم وتوجيه ومرافقة المستفيدين في تجسيد أنشطتهم، لاسيما فيما يتعلق بتمويل مشاريعهم.
- متابعة الأنشطة المنجزة من طرف المستفيدين.
- تكوين حاملي المشاريع والمستفيدين من القروض المصغرة فيما يخص تقنيات تمويل وتسيير الأنشطة المدرة للمداخيل.

وكان العدد الإجمالي للوظائف المحدثة من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر منذ إنشائها إلى غاية نهاية سنة 2016 يقدر بـ 1168540.

**جدول رقم 37**

**تطور مناصب الشغل المستحدثة من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر**

| السنوات | 2005 | 2006 | 2007 | 2008 | 2009 | 2010 | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 | 2016 | الإجمالي |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| عدد الوظائف المحدثة من طرف *ANGEM* | 4994 | 33331 | 25847 | 63148 | 91101 | 77934 | 161417 | 219641 | 166053 | 176315 | 126152 | 22607 | 1168540 |
| نسبة مساهمة الوكالة في التشغيل الكلي (%) | 0.06 | 0.37 | 0.3 | 0.17 | 0.96 | 0.8 | 1.68 | 2.15 | 1.54 | 1.67 | 1.19 | 0.21 | / |

**المصدر:** بيانات الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر: *www.angem.dz*

تشير الإحصائيات الواردة في الجدول أعلاه إلى نسبة مساهمة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في التشغيل الإجمالي خلال الفترة 2005 – 2016 لا تزال ضعيفة جدًّا، حيث لا تتجاوز في أحسن الأحوال 2.15% وهذا خلال عام 2012.

[1] - المادة 05 من المرسوم التنفيذي رقم 04 – 14، مرجع سابق.

## المطلب الثالث: أثر برامج الإنعاش الاقتصادي على التشغيل في الجزائر

قامت الجزائر منذ سنة 2011 في انتهاج سياسة مالية توسعية متزامنة مع وفرة المداخيل الخارجية الناتجة عن العوائد البترولية، وتجسد ذلك عبر برامج الاستثمارات العمومية المنفذة والممتدة على طول 2001–2014.وتمثلت هذه البرامج أساسًا في برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي *PSRE* في الفترة 2001-2004 والبرنامج التكميلي لدعم النمو *PCSE* خلال الفترة 2005– 2009 وبرنامج توطيد النمو الاقتصادي *PCCE* في الفترة 2010 – 2014.

### أولا: أثر برنامج الإنعاش الاقتصادي على التشغيل في الجزائر

شرعت الحكومة الجزائرية سنة 2001 في تطبيق برنامج لدعم النمو الاقتصادي، خصص له غلاف مالي قدره 525مليار د ج (حوالي 7 ملايير دولار) يهدف لتفعيل الطلب الكلي وترقية الأنشطة التي بإمكانها توفير مناصب الشغل وتهيئة البنية التحتية للاقتصاد الوطني.

وعمومًا، يمكن القول بأن هذا المخطط الثلاثي قد ساهم في امتصاص البطالة بين مختلف الفئات المعروضة في سوق العمل، واستطاع أن يحقق بعض النتائج الإيجابية على مستويات التشغيل خلال الفترة 2001–2004، الأمر الذي يمكن توضيحه في الجدول التالي:

**جدول رقم 38**

**تطوّر اليد العاملة في سوق العمل في الجزائر في الفترة 2001 – 2004**

| السنة | الطلب | العرض | مناصب دائمة | مناصب مؤقتة | المجموع |
|---|---|---|---|---|---|
| **2001** | 99913 | 25662 | 3191 | 20505 | 23696 |
| **2002** | 147914 | 31358 | 3647 | 23400 | 27047 |
| **2003** | 234093 | 47057 | 6696 | 32509 | 39205 |
| **2004** | 570736 | 73311 | 11689 | 45357 | 57046 |

**المصدر:** الديوان الوطني للإحصائيات: *www.ons.dz*

يتضح من الجدول رقم 38 أن برنامج الإنعاش الاقتصادي ساهم في تقليص حجم البطالة، حيث منذ بداية الشروع فيه سمح بإنشاء 57046 منصب شغل منها 11689 منصب دائم و45357 منصب مؤقت.

لكن يبدو أن هذه المناصب تبقى حلولاً مؤقتة فهي معرّضة للزوال كونها ناتجة عن السياسة الإنفاقية التوسعية المتخذة من أجل تحفيز النمو الاقتصادي، وبالتالي بقاؤها مرهون باستمرار الإنفاق العمومي بنفس الوتيرة على مختلف القطاعات.

**ثانيا: أثر برنامج دعم النمو على التشغيل في الجزائر**

جاء هذا المخطط الخماسي الأول لإصلاح النقائص التي شابت برنامج الإنعاش الاقتصادي، وقد خصص له غلاف مالي ضخم يقدر بنحو 8705 مليار دينار جزائري (حوالي 114 مليار دولار). ولقد كان لهذا البرنامج أثراً بالغاً على تطوّر مستويات العرض والطلب في سوق العمل الوطني. حيث استطاع أن يحقق نتائج إيجابية في قطاع التشغيل من خلال توفير مناصب عمل جديدة مثلما يبرزه الجدول التالي:

**جدول رقم 39**

**تطوّر اليد العاملة في سوق العمل في الجزائر خلال الفترة 2005– 2009**

| السنة | الطلب | العرض | مناصب دائمة | مناصب مؤقتة | المجموع |
|---|---|---|---|---|---|
| **2005** | - | - | - | - | - |
| **2006** | 59784 | 132117 | 17627 | 79233 | 96850 |
| **2007** | 749678 | 168950 | 19307 | 106334 | 125641 |
| **2008** | 1176156 | 213194 | 21304 | 133968 | 155272 |
| **2009** | 963016 | 235606 | 21286 | 149572 | 170858 |

**المصدر:** الديوان الوطني للإحصائيات: *www.ons.dz*

يتضح من الجدول أعلاه أن برنامج دعم النمو استمر في تحقيق أهداف برنامج الإنعاش الاقتصادي حيث ساهم في تقليص حجم البطالة، حيث أنه منذ انطلاقه سمح بتوفير 170858 منصب شغل منها 21286 منصب دائم و149572 منصب مؤقت.

**ثالثا: أثر برنامج توطيد النمو الاقتصادي على التشغيل في الجزائر**

جاء هذا البرنامج مكمّلاً تلك السياسة التنموية التوسعية التي تبنتها الدولة الجزائرية ابتداءً من سنة 2001 خاص في ظل ارتفاع العوائد البترولية، أين خصص له غلاف مالي يقدر بـ 286 مليار دولار. أما بالنسبة لقطاع التشغيل، فإن هذا البرنامج خصص له غلاف مالي قدر بنحو أربعة ملايير دولار. تسعى الدولة

من خلالها لمتابعة عملية الإدماج المهني لذوي الشهادات الجامعية والتكوين المهني، فضلاً على مساعدة المؤسسات الصغيرة من خلال توفير الموارد اللازمة لها.[1]

وعموماً، انعكست هذه السياسة الإنعاشية التوسعية بالإيجاب على قطاع الشغل وسوق العمل الوطني، حيث استطاعت أن تحقق أهدافاً مقبولة نسبياً في استحداث وظائف عمل جديدة خاصة في صفوف الأفراد الجامعيين.

من خلال استعراض برامج وسياسات التشغيل في الجزائر، يمكن القول أنها تميزت بثلاث سمات رئيسية هي: تكلفتها المرتفعة، وتغطيتها المنخفضة، وتأثيرها المحدود مما جعلها تفشل في معالجة الاختلالات الحقيقية لسوق العمل في الجزائر.

[1] - ليلى قطاف وشرف الدين أمين بن عواق، "تقييم تأثير الاستثمارات العمومية على التوجهات العامة لسياسة التشغيل والتوظيف الوطنية للفترة 2001 – 2014"، المؤتمر الدولي حول تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، جامعة سطيف 1، (12/11 مارس 2013)، ص. 26.

## خاتمة الفصل الثالث

لقد تبين من خلال تحليل سوق العمل في الجزائر أن من بين العوامل التي أثرت سلبـًا على خلق فرص عمل وخفض نسبة البطالة في الجزائر هو ضعف أداء الاقتصاد الجزائري وعدم تنوعه وارتباطه بعائدات البترول. كما أن التعليم والتكوين في الجزائر كان من أسباب تفاقم مشكلة البطالة، خاصة مع ظهور ما أصبح يسمى ببطالة المتعلمين بدلاً من أنواع البطالة المتعارف عليها، ويعتبر هذا النوع من البطالة أكثر تكلفة من الثانية ولها أثر أكبر على الاقتصاد الوطني لكونها تمثل هدر للرأسمال البشري. علاوة على ذلك، فإن افتقاد نظام التعليم لطابع التكوين والتمهين وعدم التنسيق بين سياسات التعليم والتوظيف كان سببـًا في الاختلال الحاصل بين جانبي العرض والطلب في سوق العمل.

وبخصوص برامج وسياسات التشغيل المنتهجة في الجزائر، فإنه يلاحظ غياب سياسة توحي بالقضاء على البطالة من منظور السياسة العامة للاقتصاد الجزائري، حيث اكتفت الحكومة بمحاولات لتوفير فرص عمل مؤقتة واعتماد نظام التكفل والتضامن الاجتماعي.وهو ما أدّى إلى زيادة فرص العمل التعاقدية والفصلية على حساب فرص العمل الدائمة. كما أن السياسة المالية التي انتهجتها الحكومة الجزائرية عن طريق رفع الإنفاق العام بهدف الرفع من التشغيل لم يكن لها أثر كبير يخدم هذا المنظور، ويرجع هذا إلى ضعف الجهاز الإنتاجي ومحدودية قدراته مما استدعى تحويل المبالغ المخصصة في إنشاء الهياكل القاعدية وتزايد واردات السلع، وهما أكثر القطاعات امتصاصـًا لليد العاملة في الوقت الحالي.

# الفصل الرابع:

# تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على البطالة في الجزائر خلال الفترة 1990-2014:

## دراسة قياسية

## تمهيـــــد

على الرغم من اتفاق الأدبيات الاقتصادية على المزايا والمنافع التي أضحى الاستثمار الأجنبي المباشر يجلبها للدول المضيفة، إلا أن تأثيرات الاستثمار الأجنبي المباشر بخصوص التشغيل مازالت محل جدل. وفي هذا الصدد ظهرت العديد من الدراسات النظرية والكمية على المستوى الاقتصادي الكمي والجزئي على حد السواء لاستكشاف طبيعة هذه العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والبطالة.

وتعمل الجزائر على تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر وذلك لقناعتها بالآثار الايجابية لهذا النوع من الاستثمار على اقتصادها، ولعل من أهم هذه الآثار، تلك المباشرة وغير المباشرة التي يحدثها الاستثمار الأجنبي المباشر على التشغيل.

وفي هذا السياق، يتناول هذا الفصل المباحث التالية:

- ✓ التحليل النظري والتطبيقي للعلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والبطالة.
- ✓ التحليل القياسي لاختبار العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والبطالة خلال الفترة 1990-2014.

## المبحث الأول: التحليل النظري والتطبيقي للعلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والبطالة

### المطلب الأول: الإطار النظري والمفاهيمي لأثر الاستثمار الأجنبي المباشر على البطالة

يعتبر خلق فرص عمل جديدة في مقدمة مبرّرات الدول المضيفة لجذب الاستثمار الأجنبي بهدف التقليل من مستويات البطالة. وتشير الشواهلتطبيقية في هذا الشأن إلى أنه نظرًا لزيادة نصيب الدول المتقدمة والناميةعلى حدّ السواء من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، فقد انعكس ذلك على حصة تلك الدول من إجمالي العمالة بفروع الشركات المتعدّدة الجنسيات مثلما يوضحه الجدول التالي:

**جدول رقم 40**

**تطوّر عدد العاملين بفروع الشركات المتعدّدة الجنسيات بالدول المضيفة خلال الفترة 2015 – 1990**

| السنوات | 1990 | 2005-2007 | 2013 | 2014 | 2015 |
|---|---|---|---|---|---|
| عدد العاملين بفروع الشركات المتعدّدة الجنسيات (ألف عامل) | 21454 | 49565 | 72239 | 26821 | 79505 |
| تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد (مليار دولار) | 207 | 1418 | 1427 | 1277 | 1762 |

***Source**: UNCTAD, World Investment Report 2016, "Investor Nationality: Policy Challenges", New York (2016), p. 28.*

يتضح من الجدول رقم 40 أنه مع زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من 207 مليار دولار عام 1990 إلى 1762 مليار دولار في سنة 2015، تضاعف أيضا عدد العاملين بفروع الشركات الأجنبية بالدول المضيفة من 21 مليون عامل عام 1990 إلى 79 مليون عامل في سنة 2015، وهو ما يعنيبوًا قدره أكثر من ثلاثة أضعاف.ولقد بلغ عدد مناصب العمل المستحدثة من طرف الشركات المتعدّدة الجنسيات

المضيفة إلى أرقام قياسية كما هو الحال في الصين، حيث توظف الشركات الأجنبية وحدها ما يزيد عن 12 مليون عامل من إجمالي عدد العاملين البالغ عددهم أكثر من 75 مليون عامل.[1]

وينتج عن الاستثمار الأجنبي المباشر آثار ً ا مباشرة وأخرى غير مباشرة على العمالة، وقد تكون إيجابية أو سلبية ولا تتوقف هذه الآثار على كمية العمالة فقط، وإنما تمتد لتشمل نوعية العمالة وموقع العمالة.

**أولا: الآثار المباشرة للاستثمار الأجنبي المباشر على العمالة**

تشمل الآثار المباشرة للاستثمار الأجنبي المباشر على كمية العمالة في توفير عمل من خلال توفير المشروعات الجديدة، وقد تكون هذه الفرص معنوية في حالة استخدام أساليب إنتاج كثيفة العمالة من قبل الشركات المتعدّ دة الجنسيات. أما الآثار المباشرة السلبية على كمية العمالة، فتتوقف على نمط ونوعية الاستثمار الأجنبي المباشر، فإذا كان من نمط عمليات الدمج والاستحواذ فقد يؤدي إلى تقليل الوظائف.[2]

وبخصوص الآثار المباشرة الإيجابية على نوعية العمالة، فإنها تتمثل في دفع شركات الاستثمار الأجنبي المباشر لأجور مرتفعة بسبب الإنتاجية المتزايدة لعمالها، حيث يعمل المشتغلون في الشركات المتعدّ دة الجنسيات في بيئة عمل حديثة يصاحبها تكنولوجيات متقدمة. وفي المقابل فإن الآثار المباشرة السلبية على نوعية العمالة، فهي تأتي من خلال تقديم شركات الاستثمار الأجنبي المباشر لممارسات جديدة لشروط العمل تستند إلى تطبيق مبادئ التحفيز وإثابة العاملين المجيدين، وعقاب الموظفين المقصرين، وبما يؤدي في بعض الأحيان إلى فصلهم.[3]

أما بالنسبة للآثار المباشرة الإيجابية على موقع العمالة، فهي تتمثل في إضافة وظائف جديدة في المناطق التي تعاني من معدّ لات بطالة مرتفعة. بينما تكمن الآثار المباشرة السلبية على موقع العمالة في ازدحام المناطق الحضرية المكتظة بالسكان، وتعميق عدم التوازن، والاختلالات الإقليمية.[4]

---

[1] - رضا عبد السلام علي، "الاستثمار الأجنبي المباشر كآلية لتقليص آثار سياسات التحول الاقتصادي على سوق العمل: دروس من التجارب العالمية وخاصة التجربة الماليزية"، وزارة التخطيط والتنمية الإدارية، الكويت (ماي 2006)، ص. 19.

[2] - طارق نوير، "تقييم أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التشغيل في مصر"، **المجلة المصرية للتنمية والتخطيط**، المجلد الثامن عشر، العدد الأول (2010)، ص. 09.

[3] - المرجع نفسه، ص. 10.

[4] - المرجع نفسه، ص. 11.

**ثانيا: الآثار غير المباشرة للاستثمار الأجنبي المباشر على العمالة**

فيما يتعلق بالآثار غير المباشرة الإيجابية على كمية العمل، فإن توفير الوظائف يتم عبر الروابط الخلفية والأمامية المختلفة مع الشركات في الدول المستقبلة للاستثمار الأجنبي المباشر، وهذا من خلال أثر المضاعف في الاقتصاد المحلي، حيث تزايد اتجاه الشركات العالمية نحو تفعيل مفاهيم التعاقد من الباطن والتزويد الخارجي. بينما تكمن الآثار غير المباشرة السلبية على كمية العمالة في إحلال الشركات المتعدّدة الجنسيات التي تعتمد على مدخلات إنتاج مستوردة محل الشركات المحلية ممّا يؤدي إلى تسريح العمالة في هذه الأخيرة.[1]

وبخصوص الآثار غير المباشرة الإيجابية على نوعية العمالة فإنها تتمثل في الآثار الانتشارية والتحفيزية وتطبيق أفضل الممارسات ونشر التطبيقات التكنولوجية والتنظيمية الحديثة والمتقدمة، وكذلك تزويد الموردين المحليين بمهارات جديدة وطرق إدارة جديدة وأنماط تنظيمية جيدة. كما أن انتقال العمالة الماهرة من الدولة الأم إلى الدولة المضيفة يساهم في نشر المعرفة التقنية والإسراع بالقدرات التكنولوجية والإدارية للدولة المضيفة، الأمر الذي يكون له آثار إيجابية على تحسين شروط العمل وإنتاجية العمالة. أما بالنسبة للآثار غير المباشرة السلبية على نوعية العمالة فإنهاتكون من خلال انخفاض معدّلات الأجور في الشركات المحلية وهي في سبيلها للمنافسة مع الشركات الأجنبية. علاوة على ذلك، تؤثر أنظمة الإنتاج العالمية وتكاملها بين وحدات الإنتاج المختلفة على نوعية العمالة، حيث كلما تزايد التكامل كلما زاد الاعتماد المتبادل بين العمالة في وحدات الإنتاج المختلفة.[2]

وأخيرًا، وفيما يتعلق بالآثار غير المباشرة الإيجابية على موقع العمالة، فإنها تكون من خلال تشجيع هجرة الشركات الموردة لمدخلات الإنتاج إلى المناطق التي تتاح بها فرص العمل. وفي المقابل تتعلق الآثار غير المباشرة السلبية على موقع العمالة بأن إحلال الشركات الأجنبية محل المنتجين المحليين يؤدي إلى تعميق البطالة الإقليمية.[3]

[1] - طارق نوير، مرجع سابق، ص. 09.
[2] - المرجع نفسه، ص ص. 10– 11.
[3] - المرجع نفسه، ص. 11.

ويمكن تلخيص الآثار المحتملة للاستثمار الأجنبي المباشر على العمالة في الجدول التالي:

**جدول رقم 41**

**الآثار المحتملة للاستثمار الأجنبي المباشر الداخل على كمية ونوعية وموقع العمالة**

| مجال الأثر | الآثار المباشرة | | الآثار غير المباشرة | |
|---|---|---|---|---|
| | إيجابية | سلبية | إيجابية | سلبية |
| كمية العمالة | توفير فرص عمل من خلال الاستثمارات الجديدة، وقد تكون ملموسة في حالة استخدام أساليب إنتاج كثيفة العمل | ترشيد وتقليل الوظائف من خلال نمط الاستحواذ أو الخوصصة | توفير وظائف من خلال الروابط الأمامية والخلفية وآثار المضاعف في الاقتصاد المحلي | إحلال الشركات الدولية التي تعتمد على مدخلات إنتاج مستوردة محل الشركات المحلية القائمة مما يؤدي إلى تسريح العمالة بها |
| نوعية العمالة | تدفع شركات الاستثمار الأجنبي المباشر أجوراً مرتفعة ويصاحبها إنتاجية مرتفعة | يقدم ممارسات جيدة لشروط العمل قد تكون غير مرغوب فيها | يؤدي إلى آثار انتشارية وتطبيق أفضل الممارسات في تنظيم العمل بما يعود بالنفع على الشركات المحلية | يؤدي إلى تآكل معدلات الأجور في الشركات المحلية التي تحاول المنافسة مع الشركات الأجنبية |
| موقع العمالة | إضافة وظائف جديدة وجيدة إلى المناطق التي تعاني من معدلات بطالة مرتفعة | ازدحام المناطق الحضرية المكتظة أصلاً بالسكان وتعميق عدم التوازن والاختلالات الإقليمية | تشجيع هجرة الشركات الموردة لمدخلات الإنتاج إلى المناطق التي تتاح بها فرص العمل | يؤدي إحلال الشركات الأجنبية محل المنتجين المحليين إلى تعميق البطالة الإقليمية |

***Source :*** *UNCTAD, World Investment Report 1994, "Transnational Corporations Employment And the Work Place", New York (1994).*

وبشكل عام، يتوقف أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على أداء سوق العمل، وعلى العمالة في الدولة المضيفة على عدة عوامل منها:

- نوعية الاستثمار ونمط الدخول، هل هي استثمارات جديدة أو عمليات دمج واستحواذ. فالاستثمارات الجديدة تؤدي إلى خلق مصانع ووحدات إنتاجية جديدة حيث تتطلب عمالة جديدة.

بينما عمليات الدمج والاستحواذ قد تجعل العمالة مستقرة وثابتة، وفي بعض الأحيان يتم تخفيضها عند تحول الشركات إلى الملكية الأجنبية.

- نوع القطاع أو النشاط: فالاستثمار الأجنبي المباشر الذي يتركز في الصناعات الاستخراجية كالمناجم والبترول قد يؤدي إلى خلق وظائف قليلة. في حين يمكن للاستثمار الأجنبي المباشر الموجه للقطاعات الكثيفة العمل كالصناعات التحويلية أن يساهم في خلق وظائف جديدة.[1]

**جدول رقم 42**

**تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على سوق العمل**

| شكل الاستثمار الأجنبي المباشر | | الإنتاج التقني | |
|---|---|---|---|
| استثمارات جديدة | عمليات الدمج والتملك | كثافة رأس المال | كثافة العمل |
| إمكانية زيادة خلق فرص العمل | إمكانية زيادة معدل البطالة | إمكانية زيادة معدل البطالة | إمكانية زيادة خلق فرص العمل |

***Source:*** *Mahjabeen MAMOON, Ataur A.F.M. RAHMAN, "Effects of Foreign Direct Investment (FDI) on Bangladeshi Labor Market",* ***World Review of Business Research*** *Vol. 6, No. 3, (October 2016), p. 50.*

- يعتمد توفير فرص العمل على ما إذا كان الإنتاج العالمي يحل محل الإنتاج المحلي، حيث تطرد الشركات الأجنبية نظيراتها المحلية، أو ما إذا كان هذا الإنتاج يكمل الاستثمارات المحلية ويساهم في النمو الاقتصادي، من خلال إزالة الاختناقات التكنولوجية والتمويلية والإدارية أمام توسع النشاط الاقتصادي.
- تختلف الآثار على العمالة حسب الفترة الزمنية والمستوى الاقتصادي. فيمكن أن يكون الاستثمار الأجنبي المباشر على العمالة آثار سلبية على المستوى الاقتصادي الجزئي في المدى القصير. إلا أن ظاهرة العمالة سوف تتحسن على المستوى الاقتصادي الكلي في المدى الطويل[2] عندما تتكيف

[1]- *Dwight H. PERKINS, Steven RADELET, et David L. LINDAUER,* ***Economie du Développement****, 3ème Edition (Bruxelles :De Boeck , 2012), p. 487*
[2]- *El Mouhoub MOUHOUD, Op. Cit., p. 66.*

الشركات المحلية مع المنافسة الجديدة، وعندما تساهم أنشطة الشركات الأجنبية في خلق آثار إيجابية على نمو الناتج.

ويمكن توضيح العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والعمالة في الأجلين القصير والطويل في الشكل التالي:

**شكل رقم 18**

**تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على العمالة في إطار الإحلال والتعويض**

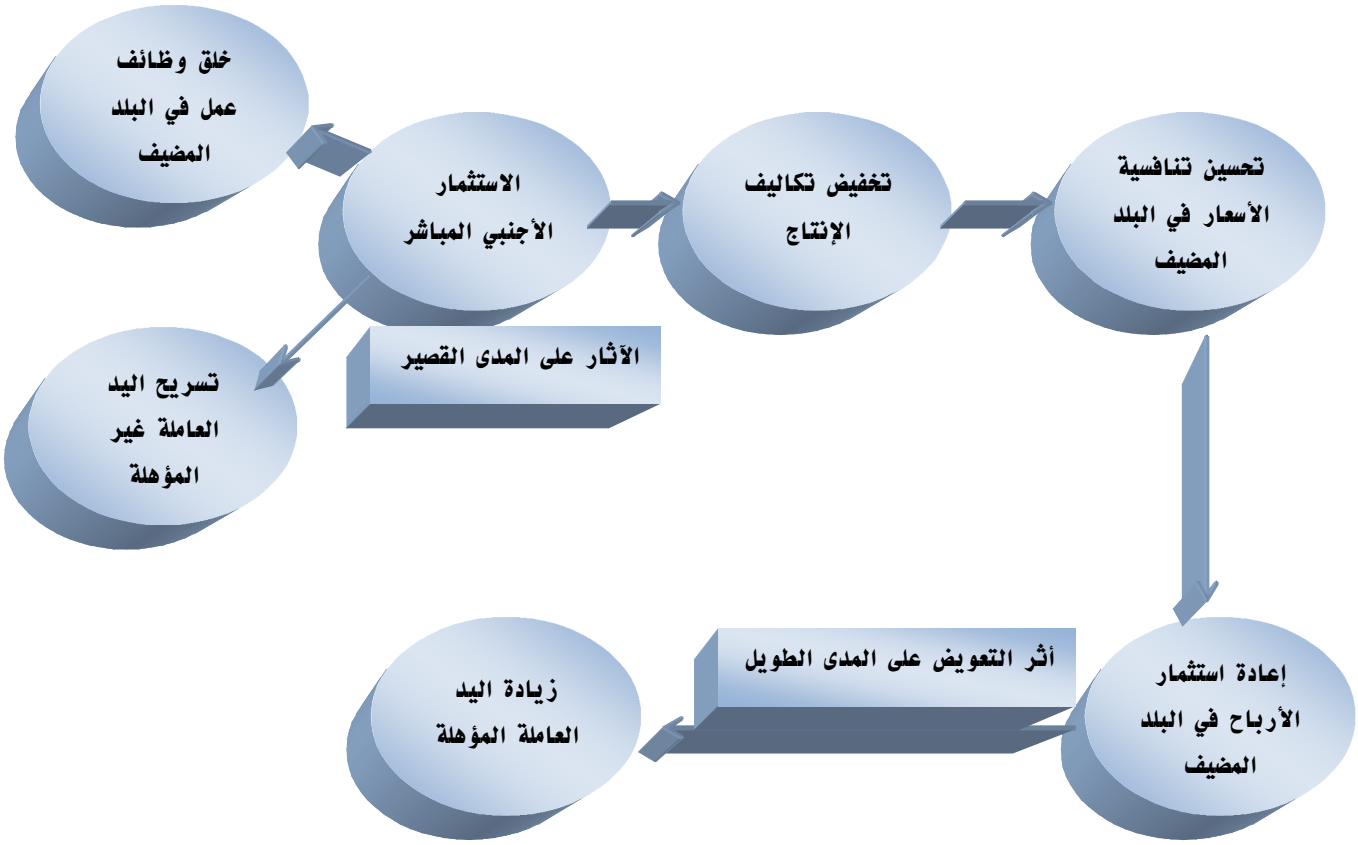


*Source: El Mouhoub MOUHOUD, **Mondialisation et Délocalisation des Entreprises** (Paris: Edition la Découverte , 2006) , p. 72.*

وفي بعض الأحيان، تفضل الشركات المتعددة الجنسيات استخدام العمالة الأجنبية ذات المهارات العالية، مما يؤدي إلى خلق فرص قليلة للعمل. كما أن وجود الشركات المتعددة الجنسيات من شأنه أن يؤثر

تأثيرا سلبا على العمالة، حيث تسحب من القطاع العام الخبرات المتخصصة، وهذا ما يمثل هجرة الكفاءات العلمية والفنية داخل البلد المضيف.[1]

## المطلب الثاني: العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والبطالة: الدراسات التطبيقية

في محاولات لقياس الأثر الكمي للاستثمار الأجنبي المباشر على العمالة، فإن هناك العديد من الدراسات التي تناولت تلك العلاقة على المستوى الكلي لكل من الدول المضيفة، ففي دراسة لـ (طارق نوير، 2006) التي هدفت إلى اختبار العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والعمالة على مستوى الاقتصاد المصري من خلال إجراء اختبار علاقة التوازن طويل الأجل، تبين أن متغير الاستثمار الأجنبي المباشر لم يؤثر على التشغيل، كما أبرزت الدراسة التأثير الإيجابي للاستثمار الخاص المحلي، وكذلك الاستثمار الحكومي على التشغيل.[2]

أما دراسة (*Mcguire*، 1994) التي أجريت على اقتصادالولايات المتحدّة الأمريكية، اتضح أن التدفقات الكبيرة من الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إليها تصاحبت مع آثار إيجابية ضئيلة على العمالة ومعدّلات الأجوروفسّر ذلك نتيجة سيطرة عمليات الاستحواذ لنمط للدخول إلى السوق. بينما في حالة الاستثمارات الجديدة، فقد تبين أن الزيادة الصافية للعمالة الناجمة من إقامة المنشآت الجديدة لفروع الشركات الأجنبية تجاوزت فقد الوظائف بالنسبة للمنافسين المحليين.[3]

وبخصوص الدراسة التي قام بها (*Seyf*، 1998) حول العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر وخلق مناصب عمل في دول الاتحاد الأوروبي مستخدما عينة تتكون من 401 شركة يابانية مستثمرة في أربعة دول تنتمي للاتحاد الأوروبي (المملكة المتحدة، وألمانيا، وفرنسا وإسبانيا). وقد اعتمدت الدراسة على طريقة تحليل الانحدار الخطي وغير الخطي. وقد توصلت الدراسة إلى وجود نتائج متباينة بشأن تأثير الاستثمار الأجنبي

[1] - سعيدي يحي، **الاستثمار الأجنبي المباشر** (الأردن: إثراء للنشر والتوزيع، 2015)، ص. 187.

[2] - طارق نوير، مرجع سابق، ص. 26.

[3] - *Suniye Okubo MCGUIRE, "Foreign Direct Investment, Trade and Employment in the United States", **OECD Paper** (March 1994).*

المباشر على البطالة في الدول الأربعة. كما توصلت إلى أن مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في خلق فرص العمل في تلك الدول تبقى ضعيفة.[1]

وسعت الدراسة التي قام بها كل من (*Zurek* و*Balcerak*، 2011) إلى تحليل أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على البطالة في بولونيا خلال الفترة 1995 – 2009. وقد تم استخدام متجه الانحدار الذاتي (*VAR*).

وأشارت نتائج هذه الدراسة إلى التأثير الإيجابي الاستثمار الأجنبي المباشر في تخفيض معدلات البطالة. كما توصلت هذه الدراسة إلى أن التأثير الإيجابي للاستثمار الأجنبي المباشر على سوق العمل في بولونيا يكون على المدى القصير أكثر منه على المدى البعيد. بالإضافة إلى ذلك، بينت الدراسة أهمية الاستثمارات الجديدة في خلق فرص العمل لاسيما في الصناعات ذات التكنولوجيا العالية.[2]

وفي دراسة لـ (عبد السلام علي، 2006) حول انعكاسات تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على سوق العمل في ماليزيا والتي اعتمدت على البيانات التجميعية لعدد من الوظائف التي وفرتها الشركات المتعدّدة الجنسيات، فقد خلصت إلى التأثير الإيجابي لتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر على العمالة في ماليزيا، خاصة في القطاع الصناعي. فبعد أن كان عدد العاملين في قطاع التصنيع في عام 1970 حوالي 318 ألف عامل تجاوز عددهم 2 مليون و 126 ألف عامل في 2000. الأمر الذي أدى إلىانخفاض معدّل البطالة إلى أقل من 4 %.[3]

وعنيت دراسة (*Polat*، 2011)بفحص أثر تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على معدّلات البطالة في اليابان خلال الفترة الممتدة من 1983 إلى 2009. وباستعمال نماذج الانحدار والتكامل اتضح أن هناك علاقة سببية بين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر والبطالة أين كان التأثير إيجابيا.[4]

وبحثت دراسة (*Hisarciklilar* وآخرون، 2014) حول اختبار العلاقة بين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وخلق فرص العمل في مختلف القطاعات الاقتصادية في تركيا خلال الفترة 2000–2007

---

[1]- *Iraj SEYF, "Cane more FDI Solve the Problem of Unemployment in the EU",* ***Working Paper,*** *No. 1,* ***Stoffordshire University , Business School (1998), p. 10.***

[2]- *Adam P. BALCERZAK, Miroslawa ZUREK, "Foreign Direct Investment and Unemployment: VAR Analysis for Poland in year 1995–2009",* ***European Research Studies****, Volume XIV, Issue 1 (2011) , p. 13.*

[3]- رضا عبد السلام علي، مرجع سابق، ص. 49.

[4]- *M. PALAT, "The Impact of Foreign Direct Investment and Unemployment in Japan",* ***Acta Univ. et Silvic. Mendel,*** *Volume LIX, No. 7 (2011), p. 266.*

باستخدام نماذج ديناميكية تمزج بين السلاسل الزمنية مع بيانات المقاطع العرضية ( *Dynamic Panal Data Models* )خلصت الدراسة إلى وجود علاقة سلبية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والعمالة نظر ً ا لأن شكل الاستثمار المهيمن في تركيا هو عمليات الدمج والتملك. كما ساهم انتقال الاستثمار الأجنبي المباشر من الصناعات ذات التكنولوجيا الضعيفة إلى الصناعات ذات التكنولوجيا العالية والمتطورة في تخفيض فرص العمل.[1]

و كشفت دراسة (*Schmer*، 2012) التي اختبرت مدى فعالية دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تخفيض معدّ لات البطالة في 19بلد ً ا ينتمي لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادي *OCDE* بتطبيق دالة "كوب دو غلاس *Cobb–Douglas Function* عن نتيجة مفادها هو أن التأثير للاستثمار الأجنبي المباشر على البطالة يتوقف على صافي الاستثمار (الفرق بين الاستثمار الوارد والاستثمار الصادر). بمعنى أن ارتفاع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد أدّ ى إلى تخفيض معدّ لات البطالة، بينما زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي الصادر أدّ تإلى رفع معدّ لات البطالة.[2]

وهدفت دراسة (*Karlsson* وآخرون، 2009) إلى تحليل أثر استثمار الشركات الأجنبية في الصين على العمالة بالاعتماد على بيانات لعدد من الشركات الناشطة في قطاع الصناعات التحويلية خلال الفترة 1988– 2004. وتوصلت الدراسة إلى أن الشركات الأجنبية والمحلية الخاصة على حد السواء تساهم في زيادة معدّ لات التشغيل مقارنة بالشركات العامة.[3]

وسعت الدراسة التي قام بها (*Ernst*، 2005) لمعرفة العلاقة بين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر والعمالة في الأرجنتين والمكسيك والبرازيل. وقد اعتمدت هذه الدراسة على مجموعة من البيانات التجميعية في مختلف القطاعات الاقتصادية. وخلصت الدراسة إلى أن مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في رفع التشغيل في دول محل الدراسة تبقى وئيلةنظر ً ا لأن أغلب التدفقات الاستثمارية تتمركز في قطاع الخدمات

[1]- *Mehtap HISCARCIKLILAR , Derya Gultekin-KARAKAS, and Ahmat Atil ASICI, "Can FDI be a Panacea for Unemployment? The Turkish Case" in T. DERELI , P. Soykut-Sarica, and A. Sen Tasbassi,* ***Labor and Employment Relations in a Globalized World*** *(Springer, 2014), p. 01.*

[2]- *Hans – Jorg SCHMER, "Foreign Direct Investment and Search Unemployment: Theory and Evidence",* ***IAB Disussion Paper*** *(April 2012), p. 20.*

[3]- *Sun KARLSSON, Nannan LUNDIN, and Fredrik SJOHOLM, "Foreign Firms and Chinese Employment",* ***The World Economy****, Volume 32, Issue 1(2009), p. 179.*

وليس في القطاعات المنتجة،[1] أضف إلى أن معظم الاستثمارات الأجنبية المباشرة الوافدةفي هذه الدول كانت في شكل عمليات خوصصة.

وأجرى كلا من (الوزاني وسواف، 2000) دراسة حول مدى مساهمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة في خلق وظائف جديدة في المغرب، وقد اعتمدت هذه الدراسة على المعلومات الإحصائية لعدد المشاريع الاستثمارية والوظائف التيوفرتها الشركات المتعدّدة الجنسيات في العديد من القطاعات الاقتصادية. وأكدت النتائج على أن استقطاب المغرب للاستثمارات الأجنبية المباشرة أدى إلى فقدان مناصب عمل كون التدفقات الاستثمارية الواردة إلى المغرب جاءت لتمويل برامج الخوصصة.[2]

وأجرت (ندى، 2008) دراسة بهدف اختبار الأطروحة القائلة بأن تجربة مصر في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر منذ عام 1974 لا تؤيد مقترح وجود تأثير إيجابي لهذا النوع من الاستثمار على التشغيل. وتم تقدير دالة الطلب على العمالة استنادا على عينة مختلطة تتكون من 24 قطاعا خلال الفترة 1974-2005. ولأغراض الانضباط المنهجي تم اعتماد طريقة المربعات الصغرى. وخلصت الدراسة إلا أنه ماعدا التأثير الإيجابي للاستثمار الأجنبي المباشر على التشغيل في قطاعات الصناعات التحويلية من خلال تفاعله مع رأس المال البشري والصادرات، ليس هناك تأثيرا بمثل هذه التدفقات على التشغيل. كما توصلت الدراسة إلى أنه تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في شكل الاندماج والاستحواذ يؤثر سلبيا على التشغيل. كما تؤدي هذه التدفقات في قطاعي الزراعة والخدمات إلى تدني التشغيل.[3]

وفي دراسة لـ(*Mahjabeen* و *Ataur*، 2016) حول تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على أسواق العمل في بنغلادش خلال الفترة الممتدة من 1991-2013 مستخدما طريقة المربعات الصغرى المصححة كليا (*FMOLS*)، أظهرت الارتباط الإيجابي بين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي

[1]- *Christoph ERNST, the FDI- Employment Link in a Globalizing World: the case of Argentina, Brazil, and Mexico", **Employment Strategy Papers**, No. 17 (2005), p. 26.*

[2]- *Youssef EL WAZANI et Malik SAWAF, "La Création d'Emplois par les Investissements Directs Etrangers au Maroc : un Apport Limité à la Réduction du Chômage et des Flux Migratoires", **Revue Autrepart**, No. 97 (2006), p. 33.*

[3] - ندى مسعود، "تقييم آثار تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر على التشغيل في مصر: هل تلعب طريقة التدفق دورا يعتد به"، المؤتمر الدولي حول: أزمة البطالة في الدول العربية، القاهرة (17- 18 مارس 2008)، ص ص. 20-21.

ومعدل البطالة ،كون معظم التدفقات الاستثمارية الواردة إلى بنغلادش كانت على شكل استثمارات جديدة لاسيما في قطاع المنسوجات الذي يحتل مكانة متميزة في اقتصاد بنغلادش.[1]

كما بحثت دراسة لـ ( *Muck* و *Demisel*، 2013) حول استكشاف العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والبطالة في سبعة دول ناشئة، هي: الأرجنتين والشيلي وكولومبيا والفيليبين وتايلاندا وتركيا والأوروغواي خلال الفترة (1981-2009)، باستخدام نماذج ديناميكية تمزج بين السلاسل الزمنية مع بيانات المقاطع العرضية.وخلصت الدراسة إلى أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر أدت إلى ارتفاع البطالة في كلا من تركيا والأرجنتين، في حين تؤدي هذه التدفقات إلى خفض معدلات البطالة في تايلاندا. وتتجلى هذه العلاقة في المدى الطويل.[2]

وسعت الدراسة التي قام بها ( *Sharri* وآخرون، 2012) إلى تحليل أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على معدل البطالة في ماليزيا خلال الفترة 1980-2010. ولأغراض الانضباط المنهجي تم استخدام طريقة المربعات الصغرى العادية. وأشارت نتائج الدراسة إلى أن زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في ماليزيا يساهم في خفض معدل البطالة في ماليزيا.[3]

وفي دراسة لـ (*Nayyara* وآخرون، 2014) حول انعكاسات تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر على البطالة في باكستان والتي اعتمدت على تحليل الانحدار المتعدد خلال الفترة الممتدة من 1999-2011، فقد خلصت إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر يلعب دورا فعالا في تخفيض معدلات البطالة في باكستان.[4]

وعنيت أيضا دراسة لـ "*Haddad*، 2011" لإبراز تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على معدل البطالة والنمو الاقتصادي في الأردن خلال الفترة 1998-2014. وتم استخدام طريقة المربعات الصغرى العادية

---

[1] - *Mahjabeen MAMOON, Ataur A.F.M. RAHMAN, "Effects of Foreign Direct Investment (FDI) on Bangladeshi Labor Market", **World Review of Business Research**, Vol. 6, No. 3, (October 2016), p. 46.*

[2] - *Mehmet MUCK, M. Tahir. DEMIRSEL, " The Effect of Foreign Direct Investment on Unemployment : Evidence from Panel Data forb Seven Developing Countries ", **Journal of Business Economics and Finance**, Volume 2, Issue 3 (2013), p. 63*

[3] - *Mohd Shahidan SHAARI, Nor Ermawati HUSSAIN, and Mohd Suberi bin Ab. HALIM, " The Impact of Foreign Direct Investment on the Unemployment Rate and Economic Growth in Malaysia", **Journal of Applied Sciences Research**, 8(9), p. 6*

[4] - *Nayyra ZEB, Fu QIANG, and Muhammad Suhail SHARIF, "Foreign Direct Investment And Unemployment Reduction In Pakistan", **International Journal Of Economics and Research**, Volume 5, Issue 2 (March 2014), p. 15.*

لاستكشاف العلاقة بين المتغيرات السابقة. وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن ارتفاع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الأردن يساهم في ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي وفي انخفاض معدل البطالة. كما أشارت الدراسة إلى أن هناك عوامل أخرى، زيادة عن الاستثمار الأجنبي المباشر، تساهم في حل معضلة البطالة في في الأردن.[1]

كما هدفت دراسة ( *Kurtovich* وآخرون، 2015) استكشاف العلاقة الطويلة الأجل بين الاستثمار الأجنبي المباشر والبطالة في دول غرب البلقان خلال الفترة 1998-2012. ولتدعيم نتائج هذه العلاقة، اعتمدت هذه الدراسة على النماذج الديناميكية التي تمزج بين السلاسل الزمنية مع بيانات المقاطع العرضية.وخلصت الدراسة إلى وجود علاقة طويلة المدى وتكامل بين الاستثمار الأجنبي المباشر والبطالة، أين كان التأثير إيجابيا في تخفيض معدل البطالة في معظم بلدان غرب البلقان باستثناء دولتي صربيا وألبانيا. وتفسير ذلك أن الشكل الرئيسي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في هذين البلدين هو الاستثمار المشترك وعمليات الدمج والتملك.[2]

من خلال ما سبق، يتضح أن الأثر النهائي للاستثمار الأجنبي المباشر على أسواق العمل الوطنية بصفة عامة وعلى العمالة في البلد المضيف بصفة خاصة، يتوقف على العديد من العوامل ولعل أبرزها شكل الاستثمار ونمط الدخول ونوع القطاع أو الصناعة التي يدخل فيها الاستثمار الأجنبي المباشر.

## المبحث الثاني: التحليل القياسي لاختبار العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والبطالة في الجزائر خلال الفترة 1990- 2014

يتناول هذا الجزء من الدراسة تحديد الأثر الكمي من للاستثمار الأجنبي المباشر على البطالة في الجزائر، وذلك من خلال صياغة علاقة بين معدل البطالة والمتغيرات المفسرة لها وتقديرها قياسيا. حيث يتم أولا استعراض لتوصيف النموذج، ثم يتبعه منهجية التقدير، وأخيرا يتم تحليل النتائج المستمدة من القياس الكمي.

[1] - *Akram Masaud HADDAD, " Analysis of Foreign Direct Investment and Unemployment and their Impact of Economic Growth in Jordan ",* ***International Jourrnal of Investment Management and Financial Innovations****, Volume 2, Issue 1 (2016), p. 9.*

[2] - *Safet KURTOVIC, Boris SILJKOVIC, and Milos MILANOVIC, "Long-term Impact of Foreign Direct Investment on Reduction of Unemployment: Panel Data Analysis of the Western Balkans Countries ",* ***Journal of Applied Economics and Business Research****, Volume 5, Issue 2 (2015), p. 124.*

## المطلب الأول: توصيف النموذج المناسب للدراسة القياسية

سيتم بناء نموذج اقتصادي قياسي لأثر الاستثمار الأجنبي المباشر على البطالة في الجزائر، وهذا بالاعتماد على تقنيات القياس الاقتصادي.

### أولا: تحديد متغيرات النموذج

من خلال الاعتبارات النظرية والدراسات التجريبية السابقة، سيتم بناء نموذج أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على البطالة في الجزائر خلال الفترة 1990-2014 ويمكن التعبير عن المتغير التابع بدلالة المتغيرات المستقلة بالصيغة التالية:

$$Tch = f(fdir, ir, gr, \inf, gdpr, u)$$

والشكل التالي يوضح متغيرات النموذج على النحو التالي:

**شكل رقم 19**

**نموذج الدراسة**

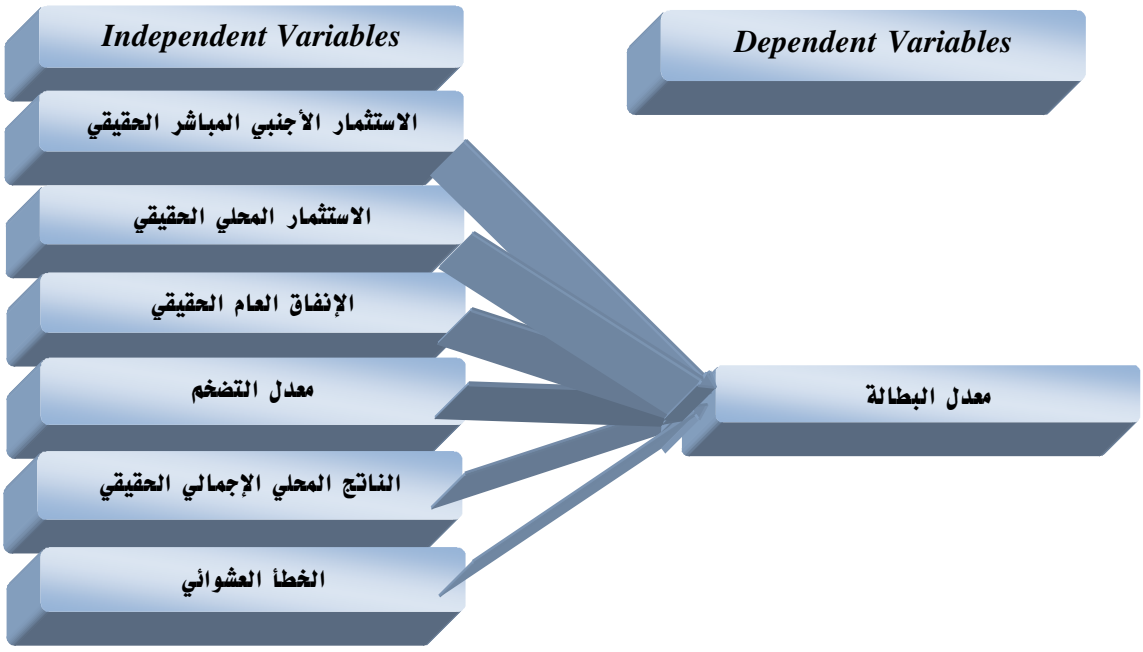


**المصدر:** من إعداد الباحث.

**ثانيا: تحديد الشكل الرياضي للنموذج**

تم إدخال اللوغاريتم على النموذج، ويجري هذا التحويل لغرض تصحيح اللاتجانس الممكن تواجده بين المتغيرات، وخاصة في وحدات القياس، حيث يصبح الشكل العام للنموذج المقترح كالتالي:

$$LnTch_i = \alpha_0 + \alpha_1 LnFDIr_{1i} + \alpha_2 LnIr_{2i} + \alpha_3 Lngr_{3i} + \alpha_4 LnInf_{4i} + \alpha_5 LnGdpr + u_i$$

حيث:

$i$: يمثل رقم المشاهدات وهو يعبر عن سنوات الفترة 1990-2014.

*lnTch*: لوغاريتم معدل البطالة.

*lnFDIr*: لوغاريتم الاستثمار الأجنبي المباشر الحقيقي.

*lnIr* : لوغاريتم الاستثمار المحلي الحقيقي.

*lnGr*: لوغاريتم الإنفاق العام الحقيقي.

*lnInf* : لوغاريتم معدل التضخم.

*lnGdpr*: لوغاريتم الناتج المحلي الحقيقي.

$u_i$: الخطأ العشوائي.

## المطلب الثاني: المنهجية القياسية واختبارات التكامل المشترك

### أولا: المنهجية القياسية المستخدمة في تقدير النموذج

تستخدم منهجية المربعات الصغرى المصححة كليا لتقدير العلاقات طويلة الأجل، حيث تأخذ بعين الاعتبار الآثار الحركية قصيرة الأجل كونه يتضمن فترات إبطاء زمني للمتغيرات، وتعالج هذه المنهجية ما يلي:[1]

- مشكلة الاعتماد المتداخل بين معظم السلاسل الزمنية والتي قد تؤدي إلى حدوث ارتباط ذاتي (*SERIAL CORRELATOIN*).

[1] - زيرار سمية، "أثر تغير سعر الصرف الحقيقي على الميزان الجاري والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1970-2010)"، أطروحة دكتوراه، جامعة تلمسان (2014)، ص. 185.

– صفة عدم سكون السلاسل الزمنية، حيث يتم التخلص منها من خلال استخدام المتغير الأداتي (*INSTRUMENT VARIABLE*)، وتطبيق طريقة (*OLS*) على سلاسل زمنية تتصف بالسكون من الناحية الإحصائية.

وتعتبر طريقة (*FMOLS*) أحد أساليب فحص التكامل المشترك بين المتغيرات، بافتراض أن السلاسل الزمنية هي غير ساكنة عند المستوى، وحتى تصبح ساكنة يتم أخذ الفرق الأول، ويتم تقدير علاقات التكامل المشترك الأحادية بواسطة منهجية المربعات الصغرى المصححة كليا و بناءا عليه يتم تقدير النموذج القياسي حيث كل المتغيرات المكونة للنموذج هي متكاملة من الرتبة الأولى *I(1)*.

**ثانيا: اختبار التكامل المشترك**

بعد التأكد من سكون السلاسل الزمنية لابد من إجراء اختبار التكامل المشترك، ويقال أن هناك تكامل مشترك بين متغيرين أو أكثر إذا اشتركا بالاتجاه نفسه، أي إذا كانت لهما علاقة توازنية طويلة الأجل، ويقدم الاقتصاد القياسي العديد من طرق اختبار التكامل المشترك بين المتغيرات المراد دراسة علاقة انحدارية بينها. ومن أشهر هذه الطرق طريقة انجل وغرانجز (*ENGLE-GRANGER*) وطريقة جوهانسون (*JOHANSEN*)، ويغلب استخدام الطريقة الأولى في النماذج البسيطة التي تحتوي على متغيرين فقط وبعدد مشاهدات كبير، حيث أن الشرط الضروري للتكامل أن تكون السلاسل الزمنية متكاملة من نفس الرتبة. ويمكن إجراء الانحدار الخطي البسيط حسب المعادلة الآتية:

$$Y_1 = a_0 + a_1 X1 + u \quad \ldots\ldots\ldots\ldots (1)$$

حيث $y_1$: يمثل المتغير التابع، $X_1$: يمثل المتغير المستقل ، $u$ حد الخطأ العشوائي

ومن ثم الحصول على البواقي الناتجة من تقدير العلاقة (1)، وإجراء اختبار السكون لها، فإذا ثبت أن سلسلة البواقي تتميز بالسكون في المستوى يقال عندها أنه يوجد تكامل مشترك بين السلاسل الزمنية الداخلة في معادلة الانحدار، وهذا يعني وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغيرين أو المتغيرات ويمكن إذن تقدير نموذج تصحيح الأخطاء.[1]

[1] - زيرار سمية، مرجع سابق، ص. 292.

أما الطريقة الثانية والتي تنسب إلى (*JOHANSEN AND JUSELIUS* 1990) فتقدم أسلوباآخرا لاختبار التكامل المشترك، فهي تعتبر طريقة أعم وأشمل من الطريقة السابقة ويمكن استخدامها والاعتماد على نتائجها في حالة النماذج البسيطة والمتعددة، حيث قام *JOHANSEN* باقتراح اختبار معمق لدراسة العلاقة في المدى الطويل بين مجموعة متغيرات متكاملة من نفس الدرجة معتمدا على الأشعة المرتبطة بالقيم الأكبر للمصفوفة $\pi$، ويقوم هذا الاختبار على حساب عدد أشعة التكامل المتزامن والمسماة برتبة مصفوفة التكامل المتزامن.

## المطلب الثالث: تقدير النموذج

قبل الشروع في تقدير النموذج، لابد من دراسة ما إذا كانت السلاسل المذكورة سابقا مستقرة أم لا، تجنبا لظهور مشكلة الانحدار الزائف (*Regressions Spurious*)[1]، حيث يشير هذا المصطلح إلى الانحدار ذي النتائج الجيدة من حيث اختبار $(t,F)$، وقيمة $R^2$، لكنها لا تعطي معنى حقيقي للنتائج، ولا تقدم تفسيرا اقتصاديا ذا معنى، أي أن اللجوء إلى طريقة المربعات الصغرى العادية *OLS* تعطي نتائج زائفة في حالة عدم استقرار السلاسل.

### أولا: استقرارية السلاسل الزمنية

لاختبار استقرارية (*Stationarity*) السلاسل الزمنية لمتغيرات نموذج الدراسة وذلك من ناحية الجذر الأحادي فإن ذلك يتطلب اختبار جذر الوحدة (*Unit Root Test*) ، لديكي فولر [2] *(DF)* وديكي فوللر الموسع *(Augmented Dickey-Fuller test) (ADF)*. حيث تثبت هذه الاختبارات طبيعة وخصائص السلاسل الزمنية للمتغيرات محل الدراسة. وقبل تطبيق اختبار ديكي فوللر لا بد من إيجاد درجة التأخير للسلسلة وهذا من أجل تحديد نوع الاختبار الذي يستعمل في الكشف عن الجذر الأحادي في السلسلة. ويوضح الجدول التالي نتائج اختبار السكون لمتغيرات الدراسة، وذلك بتطبيق اختبار ديكي فوللر الموسع (*ADF*) على السلاسل الزمنية محل الدراسة.

[1]- *Isabelle CADORET et al,* ***Econométrie Appliquée*** *(Bruxelles: Edition De Boeck, 2004), p. 319.*
[2]-*Régis BORBONNAIS et Michel TERRAZA,* ***L'analyse des Séries Temporelles en Economie*** *(Paris: PUF, 2004), pp. 150-152.*

**جدول رقم 43**

**نتائج اختبار جذر الوحدة (*Unit Root Test*) لمتغيرات الدراسة**

| المتغيرات | المستوى | | | | الفرق الأول | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | *ADF* | | | | *ADF* | | | |
| | درجة التأخير | بوجود ثابت | بوجود ثابت واتجاه عام | النتيجة | درجة التأخير | بوجود ثابت | بوجود ثابت واتجاه عام | النتيجة |
| ***lnTch*** | ***P=1*** | -0.4258 | -2.237 | غير مستقرة | ***P=0*** | -3.703 | -3.769 | مستقرة |
| ***lnFDIr*** | ***P=1*** | -1.918 | -3.117 | غير مستقرة | ***P=0*** | -4.449 | -4.348 | مستقرة |
| ***lnIr*** | ***P=2*** | -0.172 | -2.741 | غير مستقرة | ***P=1*** | -5.348 | -5.265 | مستقرة |
| ***lnGr*** | ***P=1*** | 0.064 | -1.707 | غير مستقرة | ***P=0*** | -3.687 | -3.754 | مستقرة |
| ***lnInf*** | ***P=2*** | -1.788 | -1.513 | غير مستقرة | ***P=1*** | -4.046 | -4.106 | مستقرة |
| ***lnGdpr*** | ***P=1*** | 0.861 | -1.814 | غير مستقرة | ***P=0*** | -3.229 | -3.655 | مستقرة |

**المصدر:** تم إعداد الجدول بالاعتماد على مخرجات (*Eviews* 9) الواردة في الملاحق من 01 إلى 06.

- *t-Statistic* المجدولة عند مستوى (1%، 5 %، 10 %) بوجود ثابت هي على التولي: -3.75، -3.01، -2.64.
- *t-Statistic* المجدولة عند مستوى (1%، 5 %، 10 %) بوجود ثابت واتجاه عام هي على التولي: -4.41، -2.99، -2.63.

من الجدول رقم 43 يتضح أن متغيرات الدراسة غير ساكنة في المستوى *Non stationary in the level*، في حين أن جميع المتغيرات وصلت لمرحلة السكون والاستقرار عند مستوى معنوية 1 % و5 % و10 %، بعد أخذ الفرق الأول لها *Stationary in the first difference*، ونستنتج من ذلك أن السلاسل الزمنية متكاملة من الدرجة الأولى *CI~(1)* ▪ و هذا ما يشير إلى إمكانية وجود تكامل مشترك بين المتغيرات.

**ثانيا: اختبار التكامل المشترك وفق طريقة جوهانسن-جسلس (*Johanson-Juslius*)**

قبل التطرق إلى اختبار التكامل المشترك ، يتم تحديد تحديد درجة التأخير المثلى

**1. تحديد درجة التأخير المثلي**

قبل القيام بعملية الاختبار والتقدير يجب تحديد درجة التأخير المثلى، وهذا بالاعتماد على المعيارين *Akaike* و*Schwarz*. وبالاستعانة بالبرنامج الإحصائي (*Eviews 9*) جاءت النتائج كما هي موضحة في الجدول التالي:

**جدول رقم 44**

**درجة التأخير المثلى للنموذج**

*VAR Lag Order Selection Criteria*
*Endogenous variables: LNTCH LNFDIR LNIR LNGR LNINF LNGDPR*
*Exogenous variables: C*
*Date: 03/10/17 Time: 22:55*
*Sample: 1990 2014*
*Included observations: 24*

| *Lag* | *LogL* | *LR* | *FPE* | *AIC* | *SC* | *HQ* |
|---|---|---|---|---|---|---|
| 0 | -62.11845 | *NA* | 1.18e-05 | 5.676537 | 5.971051 | 5.754672 |
| **1** | **39.76333** | **144.3325*** | **5.39e-08*** | **0.186389*** | **2.247983*** | **0.733331*** |
| ** indicates lag order selected by the criterion* | | | | | | |
| *LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)* | | | | | | |
| *FPE: Final prediction error* | | | | | | |
| *AIC: Akaike information criterion* | | | | | | |
| *SC: Schwarz information criterion* | | | | | | |
| *HQ: Hannan-Quinn information criterion* | | | | | | |

**المصدر:** تم إعداد الجدول بالاعتماد على مخرجات (*Eviews* 9).

يتضح من خلال الجدول رقم 44 أن درجة التأخير المثلى والموافقة لأصغر قيمة للمعايير هي: $P=1$.

**2. اختبار التكامل المشترك**

على ضوء اختبار الاستقرارية، اتضح أن كل متغير على حدى متكامل من الدرجة الأولى، أي أنها غير ساكنة في المستوى ولكنها ساكنة في الفرق الأول مثلما يوضحه الجدول التالي:

**جدول رقم 45**

**نتائج اختبار التكامل المشترك وفق طريقة جوهانسن -جسلس (*Johanson-Juslius*)**

| | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| *Date*: 03/10/17 *Time:* 22:57 | | | | | |
| *Sample (adjusted):* 1992 2014 | | | | | |
| *Included observations:* 23 *after adjustments* | | | | | |
| *Trend assumption: Linear deterministic trend* | | | | | |
| *Series: LNTCH LNFDIR LNIR LNGR LNINF LNGDPR* | | | | | |
| *Lags interval (in first differences):* 1 *to* 1 | | | | | |
| *Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)* | | | | | |
| *Hypothesized* | | *Trace* | 0.05 | | |
| *No. of CE(s)* | *Eigenvalue* | *Statistic* | *Critical Value* | *Prob.*** | |
| *None* * | 0.818220 | 114.1633 | 95.75366 | 0.0015 | |
| *At most 1* * | 0.726730 | 74.94921 | 69.81889 | 0.0184 | |
| *At most 2* | 0.630841 | 45.11143 | 47.85613 | 0.0885 | |
| *At most 3* | 0.501748 | 22.19128 | 29.79707 | 0.2880 | |
| *At most 4* | 0.230067 | 6.168335 | 15.49471 | 0.6756 | |
| *At most 5* | 0.006714 | 0.154953 | 3.841466 | 0.6938 | |
| *Trace test indicates 2 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level* | | | | | |
| * *denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level* | | | | | |
| ***MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values* | | | | | |

**المصدر:** تم إعداد الجدول بالاعتماد على مخرجات (*Eviews*-9).

نتائج هذا الاختبار الموضحة في الجدول رقم 45 تؤدي إلى قبول الفرضية البديلة ( توجد علاقة تكامل متزامن بين المتغيرات) وذلك لأن القيمة المحسوبة لإحصائية الأثر *Trace Statistic* أكبر من القيمة المجدولة لها عند مستوى معنوية 5 %: ($tr$=114.16>95.75)، ($tr$=74.94>69.81).

**ثالثا: تقدير النموذج**

بعد التأكد من تحقق سكون السلاسل الزمنية ووجود علاقات تكامل مشترك طويلة الأجل بين متغيرات نموذج الدراسة، سوف يتم الآن تقدير النموذج القياسي، حيث تم إجراء تقدير أولي للنموذج القياسي بإدخال جميع المتغيرات المستقلة في النموذج، وذلك للحصول على مرونات للمتغيرات المستقلة وتأثيرها على المتغير التابع.

بما أن النموذج المقترح هو نموذج خطي متعدد، سوف يعتمد في تقديره على طريقة المربعات الصغرى العادية المصححة (*FMOLS*) التي تعمل على تصحيح عدم تحقق شروط الطريقة العادية وخصوصا مشكلة الارتباط الذاتي، حيث تم إجراء عملية التقدير مع إدخال جميع المتغيرات المستقلة للنموذج،فكانت النتائج كما هي موضحة في الجدول التالي:

**جدول رقم 46**

**نتائج تقدير أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على البطالة في الجزائر**

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| *Dependent Variable: LNTCH* | | | | |
| *Method: Fully Modified Least Squares (FMOLS)* | | | | |
| *Date: 03/10/17 Time: 23:02* | | | | |
| *Sample (adjusted): 1991 2014* | | | | |
| *Included observations: 24 after adjustments* | | | | |
| *Cointegrating equation deterministics: C* | | | | |
| *Long-run covariance estimate (Bartlett kernel, Newey-West fixed bandwidth* | | | | |
| = 3.0000) | | | | |
| *Variable* | *Coefficient* | *Std. Error* | *t-Statistic* | *Prob.* |
| *LNFDIR* | -0.041446 | 0.016213 | -2.556354 | 0.0176** |
| *LNIR* | -0.200263 | 0.111403 | -1.797640 | 0.0890*** |
| *LNGR* | 0.410216 | 0.169933 | 2.413982 | 0.0267** |
| *LNINF* | -0.105821 | 0.028862 | -3.666429 | 0.0018* |
| *LNGDPR* | -2.595751 | 0.496459 | -5.228529 | 0.0001* |
| *C* | 66.82856 | 8.468312 | 7.891604 | 0.0000* |
| *R-squared* | 0.910085 | *Mean dependent var* | | 2.886114 |
| *Adjusted R-squared* | 0.885109 | *S.D. dependent var* | | 0.417712 |
| *S.E. of regression* | 0.141586 | *Sum squared resid* | | 0.360838 |
| *Long-run variance* | 0.014418 | | | |

**المصدر:** تم إعداد الجدول بالاعتماد على مخرجات (*Eviews* 9) الواردة في الملحق رقم07.

***معنوي عند مستوى 1 % . **معنوي عند مستوى 5 % . ***معنوي عند مستوى 10 % .**

ويستخلص من نتائج التقدير لقيم المعلمات المقدرة ما يلي:

- قيمة المعلمة المقدرة للحد الثابت تشير إلى أنه عندما تكون قيم المتغيرات المستقلة منعدمة فإن الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي يكون عند حدود 66.82، وهي ذات معنوية (عند مستوى 5 %) وذلك لأن ($P$ =0.000< 0.01).

- تشير قيمة المعلمة المقدرة لمعامل الاستثمار الأجنبي المباشر الحقيقي إلى أن أثر هذا الاستثمار كان سالبا ومعنويا (عند مستوى 5 %) وذلك لأن ($P < 0.05$)، حيث بلغت قيمة هذا المعامل (0.041-)، أي أنه إذا زاد الاستثمار الأجنبي الحقيقي بمقدار 100 % فإن ذلك سيؤدي إلى انخفاض معدل البطالة بمقدار 4.1 %. وهذا تأكيدا على مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في خلق مناصب عمل جديدة لاسيما نمط الاستثمارات الجديدة *Greenfield* التي تهيمن على التدفقات الاستثمارية في الجزائر. ويلاحظ أن العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر محدودة وضعيفة. وتفسير ذلك هو أن حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر لم تصل إلى المستوى المطلوب، يضاف إلى ذلك أن معظمها تتمركز في قطاعات محدودة على غرار قطاع المحروقات الذي يغلب على هيكله ارتفاع درجات الكثافة الرأسمالية لأنشطته.
- كذلك تشير قيمة المعلمة المقدرة لمعامل الاستثمار المحلي إلى أن أثر هذا الاستثمار كان سالبا ومعنويا (عند مستوى 10 %) وذلك لأن ($P <0.10$)، حيث بلغت قيمة هذا المعامل (0.20-)، وتشير هذه القيمة إلى أن زيادة الاستثمار المحلي بمقدار 100 % سيؤدي إلى انخفاض معدل البطالة بمقدار 20 %. وتفسير ذلك هو البرامج والآليات التي قامت بها الجزائر في سبيل ترقية القطاع الخاص من خلال إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والتي يصاحبها درجات كثافة عمالية مرتفعة نسبيا ساهمت في توفير فرص عمل وتخفيض معدلات البطالة.
- وجود علاقة موجبة ومعنوية إحصائيا (عند مستوى 5 %) وذلك لأن ($P < 0.05$)، ما بين الإنفاق العام الحقيقي ومعدل البطالة وهذا ما يشير إليه قيمة المعامل بمقدار (0.4102)، أي أنه إذا زاد الإنفاق العام الحقيقي بمقدار 100 % فإن ذلك سيؤدي إلى زيادة معدل البطالة بمقدار 41.02%. وتفسير ذلك هو أن سياسات الإنعاش الاقتصادي المنتهجة في الجزائر ابتداءا من سنة 2001 لا تتناسب مع الوضع الاقتصادي الذي تعيشه الجزائر بالنظر لعدم مرونة الجهاز الإنتاجي وكذا طبيعة بنيته. فالزيادة المسجلة في الطلب الكلي بسبب زيادة الإنفاق الحكومي الموجه للاستثمار لم تؤد إلى زيادة العرض الكلي وتنشيط الجهاز الإنتاجي الذي يبقى غائبا، بل أدى إلى ارتفاع الطلب الخارجي (زيادة حجم الواردات) من أجل الاستجابة للطلب الكلي المتزايد. وعليه فقد تبين جليا

محدودية فعالية السياسة المالية التوسعية من خلال نمو الإنفاق الحكومي. بالإضافة إلى ذلك فإن هذا الأخير خصص لتنفيذ متطلبات سياسة الدعم بمختلف أشكالها،[1] إذ تمثل نسبة الدعم والتحويلات في الجزائر في سنة 2010 نحو 11.5 % من الناتج المحلي الإجمالي بعدما كانت تمثل 8.1 % سنة 2007.[2] كما أن حجم الإنفاق المخصص لدعم الطاقة بمختلف أشكالها في الجزائر مرتفع، إذ يقدر في سنة 2011 بـ 11 % من الناتج المحلي الإجمالي.[3] أضف إلى أن الحكومة الجزائرية من خلال زيادة أجور العمال ساهم في زيادة الطلب المحلي خاصة على السلع الأجنبية على حساب السلع المحلية. في المقابل فإن هناك الآلاف من خريجي الجامعات والمعاهد الجزائرية يلجون سوق العمل لأول مرة ولا يجدون فرص العمل.

- تشير قيمة المعلمة المقدرة لمعامل معدل التضخم إلى أن أثر هذ المعدل كان سالبا ومعنويا (عند مستوى 1 %) وذلك لأن ($P<0.01$)، حيث بلغت قيمة هذا المعامل (0.105-)، أي أنه إذا زاد معدل التضخم بمقدار 100 % فإن ذلك سيؤدي إلى انخفاض معدل البطالة بمقدار 10.5%، بما يتفق مع جوهر النظرية الكنزية، الأمر الذي يعني أن السياسات التي قامت بها الجزائر أدت إلى خفض معدلات البطالة غير أنها أدت في المقابل إلى ارتفاع معدلات التضخم نتيجة لضخ كتلة نقدية كبيرة في السوق الجزائرية.
- كما تشير قيمة المعلمة المقدرة لمعامل الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي إلى أن أثر هذا المعامل كان سالبا ومعنويا (عند مستوى 1 %) وذلك لأن ($P<0.01$)، حيث بلغت قيمة هذا المعامل (2.59-)، وتشير هذه القيمة إلى أن زيادة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بمقدار 100 % سيؤدي إلى انخفاض معدل البطالة بمقدار 25.9 %. وتفسير ذلك هو أن نسبة التوظيف في الاقتصاد الجزائري تبقى خاضعة بالدرجة الأولى إلى نسب النمو المحققة والتي تخضع إلى ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية. ولقد أدت عودة ارتفاع أسعار المحروقات في السنوات الأخيرة إلى تحسن ملحوظ لبعض

[1]- هناك شكلين لسياسات الدعم: الدعم العيني والدعم النقدي. الدعم العيني هو عبارة عن توفير سلع وخدمات للفئات الفقيرة بأسعار محل التناول، وتشمل بشكل رئيسي دعم السلع الغذائية ودعم أسعار الطاقة ودعم السكن. أما الدعم النقدي فيأخذ العديد من الأشكال التي تشمل دعم نقدي عام على شكل مساعدات حكومية اعتماد على دخل الفرد أو الأسرة أو القدرة على العمل، ودعم نقدي خاص الذي يعتمد على رعاية الأفراد صحيا وتربويا.

[2]- المعهد العربي للتخطيط، "نحو منهج هيكلي للإصلاح الاقتصادي"، تقرير التنمية العربية، الكويت (ديسمبر 2013)، ص. 239.

[3] - *Carlo A SDRALEVICH, Giorgia ALBERTIN, and Younes ZOUHAR," Subsidy Reforms in the MENA, Recent Progress and Challenges", International Monetary Fund, Washington (2014), p. 18.*

المؤشرات الاقتصادية الكلية، ولعل أبرزها ارتفاع نسب النمو الاقتصادي وانخفاض معدلات البطالة في الجزائر.

إن ما يعزز الثقة في هذه النتائج هو أن:

- قيمة معامل التحديد $R^2 = 0.910$، حيث تعكس هذه النسبة القدرة التفسيرية للنموذج، وتبين أثر المتغيرات المستقلة ومساهمتها في تحديد وتفسير التغيرات الحاصلة في معدل البطالة، أي أن هذا النموذج يمتلك القدرة على تفسير 91 % يعود سببها إلى المتغيرات المستقلة، والباقي 9 % يعود إلى عوامل أخرى أو إلى متغيرات أخرى لم تدخل في النموذج وترجع إلى المتغير العشوائي $(u_i)$.
- يلاحظ ان نسبة دربن واتسون *DW* للنموذج غير موجودة ولذلك تم استخدام طريقة المربعات الصغرى العادية المصححة كليا $(FMOLS)$، حيث أن اختبار دربن واتسون *DW* للكشف عن مشكلة الارتباط الذاتي، وبذلك يسقط اختبار دربن واتسون *DW* ويكون غير صالح لاستخدامه في هذه الطريقة.
- ويلاحظ من خلال تحليل دالة الارتباط الذاتي، التي تبين أن كل قيم دالة الارتباط الذاتي داخل مجال الثقة $(P > 0.05)$ وهو ما يدل على غياب مشكلة الارتباط الذاتي.

**جدول رقم 47**

**دالة الارتباط الذاتي *Correlogram of Residuals Sauqred* لبواقي النموذج**

| Autocorrelation | Partial Correlation | | AC | PAC | Q-Stat | Prob* |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | | 1 | -0.031 | -0.031 | 0.0261 | 0.872 |
| | | 2 | 0.012 | 0.011 | 0.0300 | 0.985 |
| | | 3 | 0.062 | 0.063 | 0.1446 | 0.986 |
| | | 4 | -0.029 | -0.026 | 0.1713 | 0.997 |
| | | 5 | -0.064 | -0.067 | 0.3052 | 0.998 |
| | | 6 | -0.220 | -0.229 | 1.9812 | 0.921 |
| | | 7 | 0.139 | 0.135 | 2.6889 | 0.912 |
| | | 8 | -0.167 | -0.157 | 3.7749 | 0.877 |
| | | 9 | -0.156 | -0.150 | 4.7854 | 0.853 |
| | | 10 | -0.037 | -0.087 | 4.8480 | 0.901 |
| | | 11 | 0.052 | 0.057 | 4.9787 | 0.932 |
| | | 12 | -0.197 | -0.254 | 7.0025 | 0.857 |

*Probabilities may not be valid for this equation specification.

**المصدر:** تم إعداد الجدول بالاعتماد على مخرجات (*Eviews*- 9)

ولمزيد من الدقة في التقدير يمكن مقارنة القيم الحقيقة بالقيم المقدرة باستخدام النموذج من خلال الرسم البياني التالي:

**شكل رقم 20**

**القيم الحقيقة والمقدرة وبواقي النموذج**

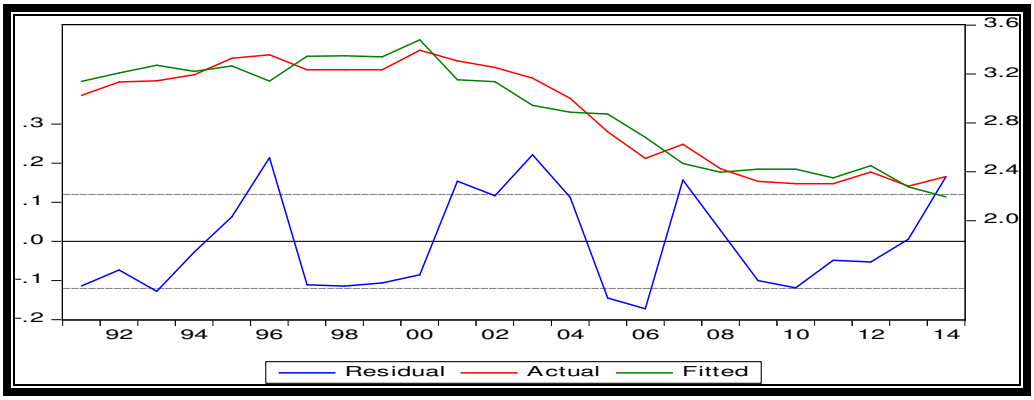


**المصدر:** تم إعداد الشكل بالاعتماد على مخرجات (*Eviews*- 9)

يلاحظ من الشكل رقم 20 تقارب القيم المقدرة من القيم الحقيقية مما يشير لجودة النموذج المقدر، لذا يمكن الاعتماد عليه في تفسير وتحليل النتائج.

- تحقق شرط التوزيع الطبيعي للبواقي باستخدام (*Jarque-Bera*): وجد أن نتيجة الاختبار كانت غير معنوية وهذا يدعم صحة فرض إتباع بواقي النموذج التوزيع الطبيعي، ومن خلال قيمة *J- B*=2.47 أقل من $X^2_{0.95}$=5.99 مثلما يبرزه الشكل التالي:

**شكل رقم 21**

**التوزيع الطبيعي لبواقي النموذج**

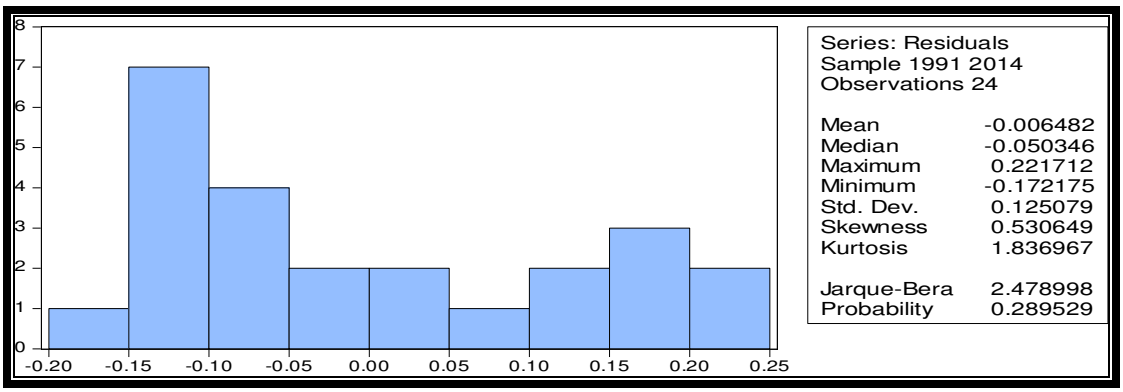


**المصدر:** تم إعداد الشكل بالاعتماد على مخرجات (*Eviews*- 9)

- كما يجب الإشارة هنا لشرط استقلال المتغيرات المستقلة عن بعضها البعض لكي لا تحدث مشكلة الازدواج الخطي، والتي لها تأثير سلبي على نتائج التقدير، وللتحقق من عدم وجود هذه المشكلة تم استخراج قيمة معامل تضخم التباين (*VIF*) والذي عادة ما يشير للقيمة التي تقل عن 10 لهذا المعامل على ضعف التأثير السلبي لهذه المشكلة على النموذج بمعنى تقريبي عن النموذج خالي من المشكل، والجدول التالي يوضح قيمة (*VIF*) لجميع المتغيرات.

**جدول رقم 48**

**نتائج التحقق من عدم وجود مشكلة الازدواج الخطي للنموذج**

*Variance Inflation Factors*
*Date:* 03/04/17 *Time:* 18:17
*Sample:* 1990 2014
*Included observations:* 24

| *Variable* | *Coefficient Variance* | *Uncentered VIF* | *Centered VIF* |
|---|---|---|---|
| *LNFDIR* | 5.58E-05 | 34.84011 | 1.998991 |
| *LNIR* | 0.012411 | 12208.74 | 3.705469 |
| *LNGR* | 0.028877 | 25974.47 | 13.87816 |
| *LNINF* | 0.000833 | 5.597024 | 1.670801 |
| *LNGDPR* | 0.246472 | 283310.2 | 17.91082 |

**المصدر:** تم إعداد الشكل بالاعتماد على مخرجات (*Eviews*- 9)

من خلال الجدول رقم 48 يتضح أن قيمة (*VIF*) لجميع المتغيرات أقل من القيمة 10 وبالتالي يعبر عن غياب التأثير السلبي للمشكلة وبذلك يتم الاعتماد على نتائج النموذج المقدر.

## خاتمة الفصل الرابع

من خلال العرض السابق يتبين أن الأثر النهائي للاستثمار الأجنبي المباشر على أسواق العمل الوطنية، يتوقف على العديد من العوامل المعقدة والمتداخلة كالخصائص الماكروقتصادية للدول المختلفة، والسياسات الاقتصادية على المستوى الكلي، وهيكل الصناعات، والآثار الديناميكية الناجمة من رد فعل الشركات في الدول المضيفة للتغيرات في المنافسة، وطبيعة أسواق العمل، ودرجة عولمة وانفتاح الاقتصاد على العالم الخارجي.

وفي إطار تحديد العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والبطالة في الجزائر في الفترة الممتدة من 1990 إلى غاية 2014، ومن خلال تطبيق طريقة المربعات الصغرى المصححة (*FMOLS*) بين كل من متغيرات البطالة، والاستثمار الأجنبي المباشر، والاستثمار المحلي، والإنفاق الحكومي، والناتج المحلي الإجمالي، والتضخم، يلاحظ أنه باستثناء متغير الإنفاق الحكومي، جاءت المتغيرات الأربعة الباقية معنوية، كما اتسقت وتوافقت إشارات هذه المتغيرات مع النظرية الاقتصادية، وهي تبدو منطقية ومتوافقة مع طبيعة وواقع الاقتصاد الجزائري.

# الخاتمة

ركزت هذه الدراسة في مجملها على استكشاف أثر تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على معدلات البطالة، إذ تشير الدلائل إلى أن معدلات نمو الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي تجاوزت بشكل كبير نظيرتها بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي، أو بالنسبة للتجارة العالمية. وتوضح الأدبيات التي تناولت دور الاستثمار الأجنبي المباشر كقناة لزيادة التدفقات الرأسمالية، وشركاته المتعدّدة الجنسيات، إلى آثاره المتعددة على البيئة الاقتصادية وتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية في الدول النامية كالنمو الاقتصادي وزيادة الصادرات وتحسين قدرتها التنافسية من خلال النفاذ إلى الأسواق العالمية ونقل التكنولوجيا، وتوليد فرص عمل.

وبالنسبة لدور الاستثمار الأجنبي المباشر في توليد العمالة وبناء المهارات، نجد أن شركات الاستثمار الأجنبي المباشر تمزج عنصر العمل مع باقي عناصر الإنتاج لإنتاج سلع وخدمات، حيث تتحدّد كمية ونوعية العمالة المستخدمة داخل الشركة، طبقا لبعض العناصر مثل الصناعة التي تعمل فيها، والأنشطة الإنتاجية التي تشارك فيها وحجمها.

وبينما هذه المحددات لحجم وطبيعة العمالة تكون واحدة لكل الشركات، إلا أن هناك بعض السمات التي تتميز بها شركات الاستثمار الأجنبي المباشر وتختلف عن نظيراتها الشركات المحلية الأخرى. أولى هذه الاختلافات، أن الشركات متعدّدة الجنسيات تكون كبيرة الحجم، وهي تعتمد على التكنولوجيا المتقدمة وتعمل تحت ضغوط تنافسية شديدة، وبسبب حجمها الكبير فإنها توظف أعداد كبيرة من العمال مقارنة بالشركات المحلية الوطنية العاملة في نفس الصناعات. ولكن في نفس الوقت فإنها بسبب اعتمادها على أساليب إنتاجية أكثر كثافة تكنولوجية، وبسبب سلوكها التنافسي فإنها من المحتمل أن تولد أعداد صغيرة من فرص العمل مقارنة بالشركات ذات نفس الحجم من الإنتاج.

أيضًا من الفروق الجوهرية بين الشركات متعدّدة الجنسيات وباقي الشركات المحلية، أن الأولى توزع أنشطتها الإنتاجية ومن ثم العمالة على فروعها الكثيرة المنتشرة عالميا، وهذا التوزيع يعتمد على عناصر عديدة مثل دوافع واستراتيجيات الشركات المتعدّدة الجنسيات فيما يتعلق بالإنتاج العالمي، والمزايا التوطينية للدول المختلفة المضيفة للاستثمار الأجنبي المباشر، وشروط أسواق العمل في الدول المصدّرة والمستقبلة للاستثمار الأجنبي المباشر، خاصة فيما يتعلق بوفرة وتكلفة العمالة بمهاراتها وقدراتها المختلفة.

أيضا يجب ملاحظة أنه بينما كل أنواع الاستثمار الأجنبي المباشر تقوم بتوفير فرص عمل في الدولة المضيفة، فإن بعض الأنواع تكون محفزة أكثر من غيرها للارتباط بالعمالة الماهرة، أو العمالة غير الماهرة، فالاستثمار الأجنبي المباشر الباحث عن الموارد، وذلك الباحث عن الكفاءة في الأنشطة الصناعية والخدمية المختلفة، غالبا ما يبحث عن الوصول إلى العمالة منخفضة التكاليف في أنشطته الكثيفة لعنصر العمل، أو يستفيد من ميزة توافر عرض نسبيا من العمالة المتعلمة والماهرة، أما بالنسبة للاستثمار الأجنبي المباشر الباحث عن السوق، فإنه في المقابل ينظر إلى تكلفة عنصر العمل أو توافر الموارد البشرية الماهرة عند اختياره لموضع الإنتاج باعتبارها عناصر غير أساسية، فهي و احدة من العناصر الثانوية التي تحدّ د قرار توظيف الاستثمار.

وجدير بالذكر أن معظم العمالة التي وفرتها الفروع الأجنبية للشركات المتعدّ دة الجنسيات في الدول النامية، كانت في المناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق التصديرية، هذه المناطق كانت لها دور هام في عدد الوظائف التي وفرها الاستثمار الأجنبي المباشر. وهناك العديد من الدول التي حققت قصص نجاح في توفير فرص عمل في هذه المناطق كالصين وماليزيا وتايلاندا وسنغافورة، بسبب تقديمها لحزمة من الحوافز المتكاملة والشاملة جعلت منها منطقة استقطاب استثماري.

ولقد أظهر التحليل السابق أن هناك تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على تخفيض معدّ لات البطالة في الجزائر، غير أن هذا التأثير كان محدوداً وضئيلاً، وهذا ما أكدته نتائج الدراسة القياسية. وهذا يعني أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشرة الوافدة إلى الجزائر لازالت وئيدة وضعيفة، ومعظمها تتمركز في قطاعات محدودة على غرار قطاع المحروقات.

وللإحاطة بموضوع الدراسة تم وضع فرضية رئيسية تشير إلا أنه هناك أثر سلبي للاستثمار الأجنبي المباشر مع البطالة في الجزائر، وهو ما أكدّ ته نتائج الدراسة القياسية والتي بينت أن أثره كان معنويا وسلبيا ذو دلالة إحصائية. وهو ما يتوافق ويتسق مع النظرية الاقتصادية. إن المعنوية الإحصائية لمتغير الاستثمار الأجنبي المباشر، يمكن تفسيرها بأن معظم الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر كانت في شكل استثمارات جديدة وليس صفقات الاندماج والاستحواذ.

وتوصلت هذه الدراسة حول الاستثمار الأجنبي المباشر والبطالة في الجزائر إلى جملة من النتائج، يمكن إيجازها في النقاط التالية:

1. يمثل الاستثمار الأجنبي المباشر مصدراً مهماً للتمويل الخارجي لكثير من الدول، وهو يختلف عن الأشكال الأخرى لتدفقات رؤوس الأموال الخارجية، كونه يعتبر مقيدا ولا يمكنه الهروب بسهولة من أول بادرة للأزمات، عكس باقي التدفقات المالية التي تتم لاعتبارات المضاربة.
2. توجه تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر أكثر فأكثر إلى الدول المتقدمة بسبب عمليات الاندماج والتملكعبر الحدود التي تقوم بها الشركات المتعدّدة الجنسيات في هذه الدول.
3. يتوقف أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على أداء سوق العمل في الدولة المضيفة وعلى العمالة على عدة اعتبارات منها: نوعية الاستثمار ونمط الدخول، ونوع القطاع أو الصناعة. كما تختلف الآثار على العمالة عبر الوقت في المراحل الزمنية المختلفة.
4. ساهم تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في الحد من ظاهرة مهمة وهي ظاهرة هجرة المهارات والعقول *Brain Drain* لاسيما في الدول الناشئة.
5. يعزى تدني الاستثمارات الأجنبية المباشرة في مختلف القطاعات الاقتصادية خارج قطاع المحروقات في الجزائر إلى عدم توفر مناخ ملائم للاستثمار. فالاقتصاد الجزائري لم يصل بعد إلى مستوى الإصلاحات الاقتصادية المطلوبة.
6. لا يزال الاقتصاد الجزائري يعاني من تدني حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إليه. كما أن تدفقات هذه الاستثمارات مازالت تتسم بالتذبذب من سنة لأخرى.
7. إن توجه الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر ينحصر في قطاعات محدودة جدًّا، على غرار قطاع المحروقات الذي يعتبر أكبر قطاع جاذب للاستثمارات الأجنبية المباشرة.
8. من بين العوامل التي أثرت سلباً على خلق مناصب العمل وخفض نسبة البطالة في الجزائر هو ضعف أداءالاقتصاد الجزائري، حيث أن البطالة في الجزائر ترتبط ارتباطًا وثيقاً بعائدات البترول.
9. كما كان التعليم والتكوين من بين أسباب تفاقم مشكلة البطالة، وخاصة مع ظهور ما أصبح يسمى ببطالة المتعلمين بدلاً من أنواع البطالة المتعارف عليها.

10.افتقار نظام التعليم لطابعه التكويني والمهني وعدم التنسيق بين سياسات التعليم والتوظيف كان سببًا في الاختلال الحاصل بين جانبي العرض والطلب في سوق العمل.

11. انطوت برامج وسياسات التشغيل في الجزائر على ثلاثة مساوئ جوهرية جعلها تفشل في معالجة الاختلالات الحقيقية لسوق العمل وهي: تكلفتها العالية وتغطيتها المنخفضة وتأثيرها المحدود.

12. ارتفاع العمل المؤقت، والعمل المستقل على حساب العمل الدائم يعتبر حلاً جزئيا ومؤقتا للبطالة في الجزائر.

على ضوء النتائج التي توصلت إليها الدراسة، فإن الاقتراحات لزيادة التشغيل وتوفير المزيد من فرص العمل في الجزائر، ومن ثم الإسهام في تخفيض حدّة البطالة بشكل أكثر مما هو متحقق حاليا، تنحصر في مجموعتين من السياسات، المجموعة الأولى خاصة بتعظيم الاستفادة وتقوية العلاقة والروابط بين الاستثمارات الأجنبية المباشرة مع التشغيل، وذلك لتعميق آثار تلك الاستثمارات على التشغيل، والمجموع الثانية تتعلق بتبني سياسات للتشغيل في الأجلين القصير والمتوسط.

**أولا: السياسات المقترحة بتفعيل العلاقة الإيجابية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتشغيل**

1. تنمية الروابط مع الشركات المتعدّدة الجنسيات، وخاصة الشركات التي تعمل في الأنشطة كثيفة العمل، حيث تشير الدلائل إلى أن عدد الشركات في الجزائر يعد ضئيل ومتواضع جدًّا بالمقارنة بعدد الشركات متعدّدة الجنسيات الأم والتابعة على مستوى العالم، وما يتطلب ذلك تصميم إستراتيجية واضحة للنفاذ والاتصال بها ودعوتها للاستثمار في الجزائر.
2. تفعيل الاندماج في نظم الإنتاج الدولية وسلاسل القيمة المضافة العالمية. وفي هذا الصدد يجب تشجيع مشاركة الشركات المحلية في سلاسل التوريد التابعة للشركات المتعدّدة الجنسيات.
3. استهداف الاستثمار كثيف عنصر العمل – بما يخدم إستراتيجية التشغيل- في بعض الأنشطة الصناعية، مثل صناعات الغزل والنسيج، والصناعات الالكترونية، والأنشطة الخدمية كثيفة العمل.
4. استمرار سياسات تبسيط إجراءات إقامة الأعمال وتأسيس الشركات.

5. ضرورة الترويج للاستثمار في الجزائر عن طريق إنشاء ما يسمى خرائط الاستثمار، بهدف التعريف الفرص الاستثمارية المتاحة، والتحديد الدقيق للتوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر بغية إعطاء معلومات دقيقة حول القطاعات والصناعات الواعدة وهذا ما تفتقده الجزائر رغم توفر هيئات حكومية في هذا المجال.
6. الاهتمام بالقطاعات الواعدة خارج قطاع المحروقات كقطاع السياحةباعتباره قطاع استراتيجي له دور كبير في تحقيق البطالة وتنويع عائدات البلد.

**ثانيا: سياسات سوق العمل النشطة**

ينبغي على صانعي السياسات في الجزائر تطبيق سياسة نشطة لسوق العمل (*ALMP*) *Active Labor Market Policy*، ودلك مع التركيز على الآليات والإجراءات التالية:

1. تطوير وتنمية المزايا المطلقة لعنصر العمل وزيادة إنتاجيته، واستكمال خريطة المهارات البشرية التي يتطلبها سوق العمل، فهناك العديد من المهارات التي يتطلبها سوق العمل وهي غير متوافرة. ويتطلب ذلك وضع إستراتيجية لتطوير وتنمية المهارات البشرية.
2. التوسع في المشروعات الصغيرة والمتوسطة، كصناعات مغذية من خلال رؤية تكاملية مع المشروعات الكبيرة وليس تنافسية. وفي هذا الصدد يجب التفرقة بين هدف تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لكي تستخدم كوسيلة لتخفيض الفقر وخلق فرص العمل، وهدف تنمية هذه المؤسسات التي لديها القدرة على التكامل مع الاقتصاد ونشاطه الإنتاجي وتحقيق معدلات مرتفعة من النمو، وهذا الهدف الأخير هو الذي يحتاجه الاقتصاد الوطني بشكل كبير.
3. ضرورة تغيير نظرة الأفراد الباحثين عن العمل اتجاه العمل الخاص والحر، وعدم الاعتماد على الوظائف الحكومية ، لاسيما أن الجهاز الاداري للدولة لم يعد قادر على استيعاب العمالة الجديدة.
4. الارتقاء بأحوال القطاع غير المنظم وتنظيمه وتحسين الشروط والظروف المحيطة بها، إذ يمكن تعظيم احتمالات فرص التشغيل به، واستغلال الطاقة الاستيعابية الكبيرة للقطاع غير المنظم في توفير المزيد من فرص العمل.

5إنشاء نظام معلومات فعّال لسوق العمل الجزائري، حيث يعاني هذا الأخير من عدم توافر المعلومات الدقيقة والتفصيلية لجانبي الطلب والعرض ومفرداته المختلفة، بحيث يتولى حصر العاملين وطالبي العمل دوريا طبقًا لتخصصاتهم المختلفة، وتقدير الطلب في سوق العمل الجزائري، وإنشاء قاعدة بيانات الخريجين، وحصر العمالة في القطاع غير المنظم، وحصر المهارات المطلوبة في سوق العمل.

# قائمة المراجع

## أولا: المراجع باللغة العربية

### 1. الكتب


1. إبراهيم، نعمة الله نجيب. **نظرية اقتصاد العمل.** الإسكندرية: الدار الجامعية، 1997.
2. أبو قحف، عبد السلام. **نظريات التدويل وجدوى الاستثمارات الأجنبية.** الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، 2001.
3. الجوري، عبد الرزاق حمد حسين. **دور الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية.** عمان: دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع، 2014.
4. الحسن، باسم حمادي. **الاستثمار الأجنبي المباشر (*FDI*): عقود التراخيص وأثرها في تنمية الاقتصاد.** بيروت: منشورات الجلي الحقوقية، 2014.
5. الزواوي، خالد. **البطالة في الوطن العربي: المشكلة والحل.** القاهرة: مجموعة النيل العربية، 2004.
6. القريشي، مدحت. **تطور الفكر الاقتصادي.** الطبعة الثانية، عمان: دار وائل للنشر، 2011.
7. الكواز، أحمد. **الاستثمار الأجنبي المباشر: حالة دولة الكويت.** الكويت: المعهد العربي للتخطيط، 2009.
8. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار. **الحوافز الممنوحة للاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية.** الكويت: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، 1997.
9. بروتان، جيل. **الاستثمار الدولي.** باريس: ديوان المطبوعات الجامعية، 1972.
10. بن جليلي، رياض. **مقاربات حل مشكلة البطالة في الدول العربية: دراسة حالة مصر وسوريا.** ا لكويت: المعهد العربي للتخطيط، 2010.
11. خضر، جميل أحمد محمود ومصطفى شلابي محمد غانم ومتولي عبد المؤمن محمد المرسي. **البطالة، الأسباب والآثار وتقييم السياسات الحالية وآليات العلاج المقترحة في ضوء المستجدات: دراسة حالة المملكة العربية السعودية.** القاهرة: المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2013.

12. زكي، رمزي. **الاقتصاد السياسي للبطالة: تحليل لأخطر مشكلات الرأسمالية المعاصرة.** سلسلة عالم المعرفة، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1998.

13. ساموبلسون، بول أ. **الاقتصاد.** ترجمة هشام عبد الله، عمان: الأهلية للنشر والتوزيع، 2001.

14. سعيد، محمد السيد. **الشركات المتعددة الجنسيات.** مصر: الهيئة العامة للكتاب، 1978.

15. شلغوم، عميروش محند. **دور المناخ الاستثماري في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية.** بيروت: مكتبة حسن العصرية، 2012.

16. عبد السلام، رضا.**محدّدات الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة:دراسة مقارنة لتجارب كل من شرق وجنوب آسيا وأمريكا اللاتينية مع التطبيق على مصر.** مصر: دار الإسلام للطباعة والنشر، 2002

17. عدون، ناصر دادي وعبد الرحمان العايب. **البطالة وإشكالية التشغيل ضمن برامج التعديل الهيكلي للاقتصاد من خلال حالة الجزائر.** الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2010.

18. عيلوش، قربوع كمال. **قانون الاستثمارات في الجزائر.** الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1999.

19. نجا، علي عبد الوهاب. **مشكلة البطالة وأثر برنامج الإصلاح الاقتصادي على مصر: دراسة تحليلية وتطبيقية.** الإسكندرية: الدار الجامعية، 2005.

20. يحي، سعيدي. **الاستثمار الأجنبي المباشر.** الأردن: إثراء للنشر والتوزيع، 2015.

**2. المجلات والدوريات وأوراق العمل**

21. الحاج، حسن. "مؤشرات سوق العمل". **مجلة جسر التنمية**، العدد 16، المعهد العربي للتخطيط، أفريل 2003.

22. الطلافحة، حسين. "حول حل معضلة بطالة المتعلمين في البلدان العربية". **سلسلة اجتماعات الخبراء**، العدد 45، المعهد العربي للتخطيط، 2012.

23. العباس، بلقاسم. "تحليل البطالة". **مجلة جسر التنمية**، العدد 58، المعهد العربي للتخطيط، ديسمبر 2006.

24. بسيسو، منى. "تأثير سياسات الترويج للاستثمار الأجنبي المباشر على قدرة الدول العربية في جذب هذه الاستثمارات لتحقيق أهدافها التنموية". **سلسلة اجتماعات الخبراء**، العدد 29، المعهد العربي للتخطيط، 2008.

25. جاهان، ساروت و أحمد صابر محمود. "ما لمقصود بالرأسمالية؟". **مجلة التمويل والتنمية**، العدد 2 ، جوان 2015.

26. جهان، ثروت وأحمد صابر محمود وكريس بابا جورجيو. " ما هو الاقتصاد الكينزي؟". **مجلة التمويل والتنمية**، العدد 3، سبتمبر 2014.

27. جهان، ثروت وكريس بابا جورجيو. "ما هي المدرسة النقدية". **مجلة التمويل والتنمية**، العدد 1، مارس 2014.

28. خضر، حسان. "الاستثمار الأجنبي المباشر –تعاريف وقضايا- ". **مجلة جسر التنمية**، العدد 32، المعهد العربي للتخطيط، 2004.

29. سميث، واريك وماري هولوارد درلمايز. "تفهم مناخ الاستثمار". **مجلة التمويل والتنمية**، العدد 1، 2005.

30. شيبي، عبد الرحيم ومحمد شكوري. "سوق العمل بالجزائر وأثر السياسات الاقتصادية التجميعية على معدّلات البطالة". **مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية**، العدد 2، المعهد العربي للتخطيط، يوليو 2008.

31. عبد الكريم، البشير. "دلالات معدّل البطالة والعمالة ومصداقيتها في تفسيرفعّالية سوق العمل". **مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا**، العدد 6، جامعة الشلف، الجزائر، 2009.

32. لونجاني، براكاش و عساف رزين. "ما فائدة الاستثمار الأجنبي المباشر للدول النامية". **مجلة التمويل والتنمية**، العدد 2، جوان 2001.

33. مقابله، إيهاب. "خرائط فرص الاستثمار والمنشآت الصغيرة والمتوسطة". **مجلة جسر التنمية**، العدد 125، المعهد العربي للتخطيط، سبتمبر 2015.

34. ميشرا، ديباك مودي و أشوكا مرشد و أنتو بانيني. "تدفق رؤوس الأموال الخاصة والنمو". **مجلة التمويل والتنمية**، العدد 2، جوان 2001.

35. نوير، طارق. "تقييم أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التشغيل في مصر". **المجلة المصرية للتنمية والتخطيط**، المجلد الثامن عشر، العدد الأول، 2010.

### 3. الدراسات والتقارير

36. إسماعيل، محمد وعبد المنعم، هبة. "بطالة الشباب في الدول العربية". **أوراق عمل صندوق النقد العربي"**، أبو ظبي، أغسطس 2015.

37. المعهد العربي للتخطيط، "نحو منهج هيكلي للإصلاح الاقتصادي"، تقرير التنمية العربية، الكويت، ديسمبر 2013.

38. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2015،الكويت، 2015.

39. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2016، الكويت، 2016.

40. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، **نشرة ضمان الاستثمار**، العدد الفصلي الأول، الكويت، يناير – مارس، 2013.

41. صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2015، أبو ظبي، 2015.

42. علي، رضا عبد السلام. "الاستثمار الأجنبي المباشر كآلية لتقليص آثار سياسات التحول الاقتصادي على سوق العمل: دروس من التجارب العالمية وخاصة التجربة الماليزية". وزارة التخطيط والتنمية الإدارية، الكويت، ماي 2006.

43. منظمة العمل الدولية، " نظرة جديدة إلى النمو الاقتصادي: نحو منتجات عربية منتجة وشاملة"، بيروت، 2013.

44. منظمة العمل الدولية، "النمو والاستخدام والعمل اللائق في المنطقة العربية: لمحة عامة"، بيروت، 2008.

45. منظمة العمل الدولية، "خيارات نحو تنمية بديلة ونمو تشاركي وتضامني"، بيروت، 2014.

### 4. المؤتمرات والملتقيات

46. دوادي، محمد. "محدّدات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر دراسة قياسية". المؤتمر الدولي العاشر حول التوجهات الحديثة للتنمية المنظم من طرف المعهد العربي للتخطيط، بيروت، 11-13 أفريل 2001.

47. شيبي، عبد الرحيم ومحمد شكوري. "البطالة في الجزائر: مقاربة تحليلية وقياسية". المؤتمر الدولي حول: أزمة البطالة في الدول العربية، القاهرة، 17-18 مارس 2008.

48. قطاف، ليلى و شرف الدين أمين بن عواق. "تقييم تأثير الاستثمارات العمومية على التوجهات العامة لسياسة التشغيل والتوظيف الوطنية للفترة 2001 – 2014". المؤتمر الدولي حول تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، جامعة سطيف 1، 12/11 مارس 2013.

49. لطفي، عادل. "مؤشرات سوق العمل". ورشة عمل حول دعم تنمية وتطوير المشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة بدون مجلس التعاون لدول الخليج العربي المنظمة من طرف منظمة العمل العربية، سلطنة عمان، 8- 12 ديسمبر 2007.

50. مسعود، ندى. "تقييم آثار تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر على التشغيل في مصر: هل تلعب طريقة التدفق دورا يعتد به". المؤتمر الدولي حول: أزمة البطالة في الدول العربية، القاهرة، 17- 18 مارس 2008.

### 5. الرسائل والأطروحات الجامعية

51. ادرويش، دحماني محمد. "إشكالية التشغيل في الجزائر: محاولة تحليل". أطروحة دكتوراه، جامعة تلمسان، 2013.

52. بلخباط، جمال. "جدوى الاستثمارات الأجنبية المباشرة في تحقيق النمو الاقتصادي: دراسة مقارنة بين الجزائر والمغرب". أطروحة دكتوراه، جامعة باتنة، 2015.

53. زيرار، سمية. "أثر تغير سعر الصرف الحقيقي على الميزان الجاري والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1970 -2010)". أطروحة دكتوراه، جامعة تلمسان، 2014.

54. فرحي كريمة. " أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية مع دراسة مقارنة بين الصين وتركيا ومصر والجزائر". أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2013.

### 6. الأوامر والمراسيم والقوانين

55. الأمر (01-03) المؤرخ في 20 أوت 2001، الجريدة الرسمية، العدد 47، 2001.

56. الأمر (06-08) المؤرخ في 15 جويلية 2006، الجريدة الرسمية، العدد 47، 2006.

57. الأمر (09-01) المؤرخ في 22 أوت 2009 المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2009، الجريدة الرسمية، العدد 44، 2009.

58. الأمر (10-01) المؤرخ في 26 أوت 2010 المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2010، الجريدة الرسمية، العدد 49، 2010.

59. القانون (16-09) المؤرخ في 03 أوت 2016، الجريدة الرسمية، العدد 46، 2016.

60. المرسوم التشريعي 12/93 المؤرخ في 05 أكتوبر 1993، الجريدة الرسمية، 1993.

61. المرسوم التنفيذي رقم 04 – 14 المؤرخ في 22 جانفي سنة 2004، الجريدة الرسمية، 2004.

62. المرسوم التنفيذي رقم 94 – 188 المؤرخ في 06 جويلية 1994، الجريدة الرسمية، العدد 44، 1994.

63. المرسوم التنفيذي رقم 96 – 296 المؤرخ في 08 سبتمبر 1996، الجريدة الرسمية، العدد 52، 1996.

64. المرسوم التنفيذي رقم 03 – 288 المؤرخ في 06 سبتمبر 2003، العدد 54، 2003.

65. المرسوم التنفيذي رقم 06 -355 المؤرخ في 9 أكتوبر 2006، الجريدة الرسمية، العدد 64، 2006.

## ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية

### *1. Books*

66. *ARTUS, Patrick et MUET, Pierre–Alain.* ***Théories du Chômage****. Paris: Economica, 1997.*

67. *BITZENIS, Aristidis.* ***The Balkans: Foreign Direct Investment and EU Accession****. U.K: MPG Books Group,* 2009.

68. *BORBONNAIS, Régis et Michel TERRAZA.* ***L'Analyse des Séries Temporelles en Economie****. Paris: PUF, 2004.*

69. *BOUTALEB, Kouider.* ***Politiques des Salaires : Fondement Théoriques et Analyses Empiriques d'Expérience Algérienne****. Alger: Office des Publications Universitaires, 2013.*

70. *CADORET, Isabelle et al.* ***Econométrie Appliquée****. Bruxelles: Edition De Boeck, 2004.*

71. *COHEN, Stephen D.* ***Multinational Corporations And Foreign Direct Investment****. New York: Oxford University Press, 2007.*

72. *GAUTIE, Jérôme.* ***Le Chômage****. Paris : la Découverte, 2011.*

73. *HELLMAN, Raine.* ***Puissances et Limites des Multinationales****. France: Mame, 1974.*

74. *HISCARCIKLILAR, Mehtap, Derya Gultekin-KARAKAS, and Ahmat Atil ASICI. "Can FDI be a Panacea for Unemployment? The Turkish Case" in T. DERELI , P. SOYKUT-SARICA, and A. Sen TASBASSI.* ***Labor and Employment Relations in a Globalized World****. Springer, 2014.*

75. *HUAULT, Isabelle.* ***Le Management International.*** *Alger: Casbah Edition, 1999.*

76. *MARCEL, Bruno et Jacques TAIEB.* ***Les Grandes Crises****: 1873, 1929, 1973. 6ème Edition, Paris: Nathan,2001.*

77. *MOUHOUB, El Mouhoud.* ***Mondialisation et Délocalisation des Entreprises.*** *Paris: Edition la Découverte , 2006.*

78. *MOUSSA, Imad A.* ***Foreign Direct Investment: Theory, Evidence and Practice****. New York, 2002.*

79. *OCDE.* ***L'investissement Direct Etranger au Service du Développement : Optimiser les Avantages, Minimiser les Couts.*** *Paris: OCDE, 2002.*

80. *OECD,* ***Benchmark Definition Of Foreign Direct Investment****. Fourth Edition, OECD 2008.*

81. *PERKINS, Dwight H, Steven RADELET, et David L. LINDAUER.* ***Economie du Développement****. 3ème Edition, Bruxelles :De Boeck , 2012.*

82. *SALLES, Pierre.* ***Problèmes Economiques Généraux****. Paris, 1986.*

***2. Reviews, Periodicals and Working Papers***


83. *Afrique Renouveau. "Les Investissements se tournent vers l'Afrique".* ***Revue d'Afrique Renouveau****, No. 4, 2005.*

84. *BALCERZAK, Adam P, ZUREK, Miroslawa. "Foreign Direct Investment and Unemployment: VAR Analysis for Poland in year 1995–2009".* ***European Research Studies****, Volume XIV, Issue1 , 2011.*

85. *EL WAZANI, Youssef et Malik SAWAF. "La Création d'Emplois par les Investissements Directs Etrangers au Maroc : un Apport Limité à la Réduction du Chômage et des Flux Migratoires".* ***Revue Autrepart,*** *No. 97, 2006.*

86. *ERNST, Christoph. the FDI- Employment Link in a Globalizing World: the case of Argentina, Brazil, and Mexico".* ***Employment Strategy Papers****, No. 17, 2005*

87. *HADDAD, Akram Masaud. "Analysis of Foreign Direct Investment and Unemployment and their Impact of Economic Growth in Jordan ".* ***International Jourrnal of Investment Management and Financial Innovations****, Volume 2, Issue 1, 2016.*

88. *KARLSSON, Sun, Nannan LUNDIN, and Fredrik SJOHOLM. "Foreign Firms and Chinese Employment".* ***The World Economy****, Volume 32, Issue1, 2009.*

89. *KPODAR, Kangni. "Why Has Unemployment in Algeria Been Higher than in MENA and Transition Countries".* ***IMF Working Paper****, 07/210, 2010.*

90. *KURTOVIC, Safet, Boris SILJKOVIC, and Milos MILANOVIC. "Long-term Impact of Foreign Direct Investment on Reduction of Unemployment: Panel Data Analysis of the Western Balkans Countries ".* ***Journal of Applied Economics and Business Research,*** *Volume 5, Issue 2, 2015.*

91. *MAMOON, Mahjabeen, Ataur A.F.M. RAHMAN. "Effects of Foreign Direct Investment (FDI) on Bangladeshi Labor Market".* ***World Review of Business Research****, Vol. 6, No. 3, October 2016.*

92. *MUCK, Mehmet, M. Tahir. DEMIRSEL. " The Effect of Foreign Direct Investment on Unemployment: Evidence from Panel Data for Seven Developing Countries" .* ***Journal of Business Economics and Finance****, Volume 2, Issue 3, 2013.*

93. *OEHLER–SINCAI, Iulia Monica. "Brief Reflections in the Development of the FDI Theory".* ***Journal of Theatrical and Applied Economics****, No. 4, Vol. XVIII, 2011.*

94. *PALAT, M. "The Impact of Foreign Direct Investment and Unemployment in Japan".* ***Acta Univ. et Silvic. Mendel,*** *Volume LIX, No. 7, 2011.*

95. *SCHMER, Han –Jorg. "Foreign Direct Investment and Search Unemployment: Theory and Evidence".* ***IAB Disussion Paper****, April 2012.*

96. *SEYF, Iraj. "Cane more FDI Solve the Problem of Unemployment in the EU".* ***Working Paper****, No. 1, Stoffordshire University , Business School, 1998, p. 10.*

97. *SHAARI Mohd Shahidan, Nor Ermawati HUSSAIN, and Mohd Suberi bin Ab. HALIM. " The Impact of Foreign Direct Investment on the Unemployment Rate and Economic Growth in Malaysia".* ***Journal of Applied Sciences Research****, 8(9), 2012.*

98. *ZEB, Nayyra, Fu QIANG, and Muhammad Suhail SHARIF, "Foreign Direct Investment And Unemployment Reduction In Pakistan",* ***International Journal Of Economics and Research****, Volume 5, Issue 2, March 2014.*

### *3. Reports and Studies*

99. *AWAD, Ibrahim L. "The Phenomenon of Stagflation in the Egyptian Economy: Analytical Study".* ***MPRA Paper****, University Library of Munich, No. 5465, October2007.*

100. *MCGUIRE, Suniye Okubo, "Foreign Direct Investment, Trade and Employment in the United States",* ***OECD Paper****, March 1994.*

101. *MUSETTE, Mohamed Saib. "Employment Policies and Active Labor Market Programs in Algeria".* ***European Training Foundation****, 2014.*

102. *SDRALEVICH, Carlo A , Giorgia ALBERTIN, and Younes ZOUHAR," Subsidy Reforms in the MENA, Recent Progress and Challenges", International Monetary Fund, Washington, 2014.*

103. *UNCTAD, "Examen de la Politique de L'investissement de L'Algérie", Genève, 2003.*

104. *UNCTAD, World Investment Report 1994, "Transnational Corporations Employment And the Work Place", New York, 1994.*

105. *UNCTAD, World Investment Report 2015, "Reforming International Investment Governance", New York, 2015.*

106. *UNCTAD, World Investment Report 2016, "Investor Nationality: Policy Challenges", New York,* 2016.

107. *World Bank Group, Doing Business Report 2016, "Measuring Regulatory Quality And Efficiency", Washington, 2015.*

108. *World Bank Group, Doing Business Report 2017, "Equal Opportunity For All", Washington, 2016.*

***4. Seminars***

109. *HASSANE, Rafik Benklia et Fatiha TALAHITE. "Labor Market and Economic Growth in Algeria". Eight Mediterranean Social and Political Research Meeting about Employment Policies Arab Mediterranean Countries: how are they Reading to Trade Liberalization and Social Change, European University Institute, 21-25 March 2007.*

***5. Thesis***

110. *OUGUENOUNE , Hind. "La Politique de Promotion et d'Attraction de l'Investissement en Algérie". Thèse de Doctorat, Université de la Sorbonne, 2014.*

***6. Web Sites***

111. *Agence de Promotion de l'Investissement Extérieur: www.investintunisia.tn*
112. *Agence Marocaine de Développement des Investissements : www.invest.gov.ma*
113. *Agence Nationale de gestion de Micro-crédit: www.angem.dz*
114. *Agence Nationale de Développement de L'investissement: www.andi.dz*
115. *Agence Nationale de Soutien à l'emploi des Jeunes: www.ansej.org.dz*
116. *Arab Investment and Export Credit Guarantee Corporation: http//dhaman.net*
117. *Arab Monetary Fund: www.amf.org.ae*
118. *Arab Planning Institute: www.arab-api.org*
119. *Doing Business Data: www.doingbusiness.org*
120. *Guide Investir en Algérie 2016: www.kpmg.dz*
121. *International Labor Organisation: www.ilo.org*
122. *Office Nationale des Statistiques: www.ons.dz*
123. *United Nations Conference on Trade and Development: http://unctad.org/wir ,http://unctad.org/fdistatistics.*
124. *World Development Indicators: http://data.worldbank.org/data-catalog/world-development-indicator*

# الملاحق

## الملحق رقم 01

## نتائج استقرار سلسلة لوغاريتم معدل البطالة في المستوى والفرق الأول

Null Hypothesis: LNTCH has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 1 (Fixed)

| | | t-Statistic | Prob.* |
|---|---|---|---|
| Augmented Dickey-Fuller test statistic | | -0.425814 | 0.8889 |
| Test critical values: | 1% level | -3.752946 | |
| | 5% level | -2.998064 | |
| | 10% level | -2.638752 | |

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: LNTCH has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 1 (Fixed)

| | | t-Statistic | Prob.* |
|---|---|---|---|
| Augmented Dickey-Fuller test statistic | | -2.237520 | 0.4485 |
| Test critical values: | 1% level | -4.416345 | |
| | 5% level | -3.622033 | |
| | 10% level | -3.248592 | |

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(LNTCH) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Fixed)

| | | t-Statistic | Prob.* |
|---|---|---|---|
| Augmented Dickey-Fuller test statistic | | -3.703173 | 0.0112 |
| Test critical values: | 1% level | -3.752946 | |
| | 5% level | -2.998064 | |
| | 10% level | -2.638752 | |

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(LNTCH) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Fixed)

| | | t-Statistic | Prob.* |
|---|---|---|---|
| Augmented Dickey-Fuller test statistic | | -3.769839 | 0.0375 |
| Test critical values: | 1% level | -4.416345 | |
| | 5% level | -3.622033 | |
| | 10% level | -3.248592 | |

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

## الملحق رقم 2

## نتائج استقرار سلسلة لوغاريتم الاستثمار الأجنبي المباشر الحقيقي في المستوى والفرق الأول

Null Hypothesis: LNFDIR has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 1 (Fixed)

| | | t-Statistic | Prob.* |
|---|---|---|---|
| Augmented Dickey-Fuller test statistic | | -1.918724 | 0.3184 |
| Test critical values: | 1% level | -3.752946 | |
| | 5% level | -2.998064 | |
| | 10% level | -2.638752 | |

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: LNFDIR has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 1 (Fixed)

| | | t-Statistic | Prob.* |
|---|---|---|---|
| Augmented Dickey-Fuller test statistic | | -3.117195 | 0.1258 |
| Test critical values: | 1% level | -4.416345 | |
| | 5% level | -3.622033 | |
| | 10% level | -3.248592 | |

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(LNFDIR) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Fixed)

| | | t-Statistic | Prob.* |
|---|---|---|---|
| Augmented Dickey-Fuller test statistic | | -4.449612 | 0.0021 |
| Test critical values: | 1% level | -3.752946 | |
| | 5% level | -2.998064 | |
| | 10% level | -2.638752 | |

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(LNFDIR) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Fixed)

| | | t-Statistic | Prob.* |
|---|---|---|---|
| Augmented Dickey-Fuller test statistic | | -4.348875 | 0.0115 |
| Test critical values: | 1% level | -4.416345 | |
| | 5% level | -3.622033 | |
| | 10% level | -3.248592 | |

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

## الملحق رقم 3

### نتائج استقرار سلسلة لوغاريتم الاستثمار المحلي الحقيقي في المستوى والفرق الأول

Null Hypothesis: LNIR has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 2 (Fixed)

| | | t-Statistic | Prob.* |
|---|---|---|---|
| Augmented Dickey-Fuller test statistic | | -0.172865 | 0.9287 |
| Test critical values: | 1% level | -3.769597 | |
| | 5% level | -3.004861 | |
| | 10% level | -2.642242 | |

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: LNIR has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 2 (Fixed)

| | | t-Statistic | Prob.* |
|---|---|---|---|
| Augmented Dickey-Fuller test statistic | | -2.741139 | 0.2313 |
| Test critical values: | 1% level | -4.440739 | |
| | 5% level | -3.632896 | |
| | 10% level | -3.254671 | |

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(LNIR) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 1 (Fixed)

| | | t-Statistic | Prob.* |
|---|---|---|---|
| Augmented Dickey-Fuller test statistic | | -5.348908 | 0.0003 |
| Test critical values: | 1% level | -3.769597 | |
| | 5% level | -3.004861 | |
| | 10% level | -2.642242 | |

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(LNIR) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 1 (Fixed)

| | | t-Statistic | Prob.* |
|---|---|---|---|
| Augmented Dickey-Fuller test statistic | | -5.265570 | 0.0018 |
| Test critical values: | 1% level | -4.440739 | |
| | 5% level | -3.632896 | |
| | 10% level | -3.254671 | |

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

## الملحق رقم 4

## نتائج استقرار سلسلة لوغاريتم الإنفاق العام الحقيقي في المستوى والفرق الأول

Null Hypothesis: LNGR has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 1 (Fixed)

| | | t-Statistic | Prob.* |
|---|---|---|---|
| Augmented Dickey-Fuller test statistic | | 0.064884 | 0.9555 |
| Test critical values: | 1% level | -3.752946 | |
| | 5% level | -2.998064 | |
| | 10% level | -2.638752 | |

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: LNGR has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 1 (Fixed)

| | | t-Statistic | Prob.* |
|---|---|---|---|
| Augmented Dickey-Fuller test statistic | | -1.707875 | 0.7147 |
| Test critical values: | 1% level | -4.416345 | |
| | 5% level | -3.622033 | |
| | 10% level | -3.248592 | |

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(LNGR) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Fixed)

| | | t-Statistic | Prob.* |
|---|---|---|---|
| Augmented Dickey-Fuller test statistic | | -3.687903 | 0.0116 |
| Test critical values: | 1% level | -3.752946 | |
| | 5% level | -2.998064 | |
| | 10% level | -2.638752 | |

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(LNGR) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Fixed)

| | | t-Statistic | Prob.* |
|---|---|---|---|
| Augmented Dickey-Fuller test statistic | | -3.754504 | 0.0386 |
| Test critical values: | 1% level | -4.416345 | |
| | 5% level | -3.622033 | |
| | 10% level | -3.248592 | |

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

## الملحق رقم 5

## نتائج استقرار سلسلة لوغاريتم معدل التضخم في المستوى والفرق الأول

Null Hypothesis: LNINF has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 2 (Fixed)

| | | t-Statistic | Prob.* |
|---|---|---|---|
| Augmented Dickey-Fuller test statistic | | -1.788000 | 0.3761 |
| Test critical values: | 1% level | -3.769597 | |
| | 5% level | -3.004861 | |
| | 10% level | -2.642242 | |

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: LNINF has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 2 (Fixed)

| | | t-Statistic | Prob.* |
|---|---|---|---|
| Augmented Dickey-Fuller test statistic | | -1.513561 | 0.7934 |
| Test critical values: | 1% level | -4.440739 | |
| | 5% level | -3.632896 | |
| | 10% level | -3.254671 | |

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(LNINF) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 1 (Fixed)

| | | t-Statistic | Prob.* |
|---|---|---|---|
| Augmented Dickey-Fuller test statistic | | -4.046540 | 0.0054 |
| Test critical values: | 1% level | -3.769597 | |
| | 5% level | -3.004861 | |
| | 10% level | -2.642242 | |

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(LNINF) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 1 (Fixed)

| | | t-Statistic | Prob.* |
|---|---|---|---|
| Augmented Dickey-Fuller test statistic | | -4.106772 | 0.0198 |
| Test critical values: | 1% level | -4.440739 | |
| | 5% level | -3.632896 | |
| | 10% level | -3.254671 | |

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

## الملحق رقم 6

## نتائج استقرار سلسلة لوغاريتم الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في المستوى والفرق الأول

Null Hypothesis: LNGDPR has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 1 (Fixed)

| | | t-Statistic | Prob.* |
|---|---|---|---|
| Augmented Dickey-Fuller test statistic | | 0.861811 | 0.9929 |
| Test critical values: | 1% level | -3.752946 | |
| | 5% level | -2.998064 | |
| | 10% level | -2.638752 | |

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: LNGDPR has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 1 (Fixed)

| | | t-Statistic | Prob.* |
|---|---|---|---|
| Augmented Dickey-Fuller test statistic | | -1.814226 | 0.6646 |
| Test critical values: | 1% level | -4.416345 | |
| | 5% level | -3.622033 | |
| | 10% level | -3.248592 | |

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(LNGDPR) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Fixed)

| | | t-Statistic | Prob.* |
|---|---|---|---|
| Augmented Dickey-Fuller test statistic | | -3.229873 | 0.0311 |
| Test critical values: | 1% level | -3.752946 | |
| | 5% level | -2.998064 | |
| | 10% level | -2.638752 | |

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(LNGDPR) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Fixed)

| | | t-Statistic | Prob.* |
|---|---|---|---|
| Augmented Dickey-Fuller test statistic | | -3.655243 | 0.0469 |
| Test critical values: | 1% level | -4.416345 | |
| | 5% level | -3.622033 | |
| | 10% level | -3.248592 | |

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

## الملحق رقم 7

## تقدير أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على معدل البطالة في الجزائر خلال الفترة 1990 -2014

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| Dependent Variable: LNTCH | | | | |
| Method: Fully Modified Least Squares (FMOLS) | | | | |
| Date: 03/10/17 Time: 23:02 | | | | |
| Sample (adjusted): 1991 2014 | | | | |
| Included observations: 24 after adjustments | | | | |
| Cointegrating equation deterministics: C | | | | |
| Long-run covariance estimate (Bartlett kernel, Newey-West fixed bandwidth = 3.0000) | | | | |
| Variable | Coefficient | Std. Error | t-Statistic | Prob. |
| LNFDIR | -0.041446 | 0.016213 | -2.556354 | 0.0176 |
| LNIR | -0.200263 | 0.111403 | -1.797640 | 0.0890 |
| LNGR | 0.410216 | 0.169933 | 2.413982 | 0.0267 |
| LNINF | -0.105821 | 0.028862 | -3.666429 | 0.0018 |
| LNGDPR | -2.595751 | 0.496459 | -5.228529 | 0.0001 |
| C | 66.82856 | 8.468312 | 7.891604 | 0.0000 |
| R-squared | 0.910085 | Mean dependent var | | 2.886114 |
| Adjusted R-squared | 0.885109 | S.D. dependent var | | 0.417712 |
| S.E. of regression | 0.141586 | Sum squared resid | | 0.360838 |
| Long-run variance | 0.014418 | | | |